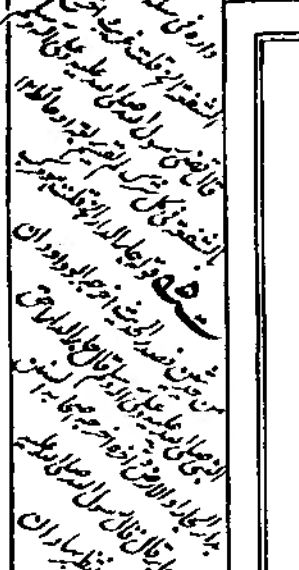


مع غيرة الله عليه السلام في حق من اخطأه
تأليف
مولانا بن الحسنات في شرح الفقه
الملك بركات الدين في شرح
سركي روؤ كوكبه غون: ٦٦٢٢٦٦٣

[illegible]

الاسم الجارح في اللغة

علیٰ
ان غالباً اذا كان
الدارس من نزل السجدة
تظہر

[illegible]

قالوا فماذا امكن من ذلك فقالوا لا امكن من ذلك الا ان
 نقاتلهم ففعلوا ذلك فقتلوا منهم من قتلوا منهم
 واما ماذا امكن من ذلك فقالوا لا امكن من ذلك الا ان
 نقاتلهم ففعلوا ذلك فقتلوا منهم من قتلوا منهم
 واما ماذا امكن من ذلك فقالوا لا امكن من ذلك الا ان
 نقاتلهم ففعلوا ذلك فقتلوا منهم من قتلوا منهم

بمثل هذا الحديث مع شهرته فلا يبق بعد هذا الحديث لهذا اللقب معنى سوى أنهم يتركون العمل بمثل هذا الحديث فلا جله سمو اصحاب

[illegible]

← والفتوى على قول محمد ١٢ مجمع الاعراض ٢٧٥ ج ٢

له قوله وهذا ظاهر رواية الاصل الذي لا يقول على قول رواية الاصل حيث اخر صاحب العتابة وليه رازا من مسند ترجيحاته ١٢

بغيره الشراء ولا يورى فيه مبادلة المال بالمال فيثبت فيه الخياران كافي الشراء ولا يسقط بشرط البراءة
 من المشتري ولا يورى له ان ليس بنائب عنه فلا يملك استقاطه **فصل** في اختلاف
قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يد استحقاق الادار
 عليه عند نقد الاقل وهو ينكره القول قول المنكر معينه ولا يتخالفان لان الشفيع ان كان يدين
 عليه استحقاق الادار فالمشتري لا يدين عليه شيئا للتخيير بين القولين ولا يملك ان يدين
قال ولو اقام البينة فالبينة للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة
 للمشتري لا لهما الا اذا تباها تضرار كينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولهما ان كانا في بينهما
 فيجعل كان الموجود يبعان للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتولى
 بينهما عقدا ان لا انفساخ الاول وهما الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخيير لبينة الوكيل
 لانه كالبايع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ما روى عن محمد واما المشتري
 من العدة وقتلنا ذكر السيد الكبير ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنم وتبع التسليم
 نقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وان كان بينة الشفيع ملزمة وبينة
 للمشتري غير ملزمة والبينات للالزام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادع
 البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاعا للمشتري
 وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال
 المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ملابيق
 ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

بغيره الشراء ولا يورى فيه مبادلة المال بالمال فيثبت فيه الخياران كافي الشراء ولا يسقط بشرط البراءة
 من المشتري ولا يورى له ان ليس بنائب عنه فلا يملك استقاطه **فصل** في اختلاف
قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يد استحقاق الادار
 عليه عند نقد الاقل وهو ينكره القول قول المنكر معينه ولا يتخالفان لان الشفيع ان كان يدين
 عليه استحقاق الادار فالمشتري لا يدين عليه شيئا للتخيير بين القولين ولا يملك ان يدين
قال ولو اقام البينة فالبينة للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة
 للمشتري لا لهما الا اذا تباها تضرار كينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولهما ان كانا في بينهما
 فيجعل كان الموجود يبعان للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتولى
 بينهما عقدا ان لا انفساخ الاول وهما الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخيير لبينة الوكيل
 لانه كالبايع والموكل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ما روى عن محمد واما المشتري
 من العدة وقتلنا ذكر السيد الكبير ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنم وتبع التسليم
 نقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وان كان بينة الشفيع ملزمة وبينة
 للمشتري غير ملزمة والبينات للالزام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادع
 البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاعا للمشتري
 وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال
 المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ملابيق
 ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

ما بقيت مطالبة فيأخذ الشفيع بقوله **قال** ولود على لبايع الأكرثيخالفان وترادان وإيهما
البائع ١٢ البائع ١٣

بكل ظهران الثمن ما يقوله الآخر فيأخذها الشفيع بذلك وان دعاها فبسطها القاضي البيع على امره

وان كان قبضا
في الجاهلية

شيفعہ ۱۲

[illegible]

۱۲۷۶-

حسن ابراهيم

ع ۱۵۷

۱۲؎ مجھے

James

بالتسليم

0101

yy

11C.

511

100.

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالِ الْغَاثِ وَالْفُتَا

جلد

یہ کتاب

الشفقة

القول وقد بيناه في البيرج الخ حيث قال وفي الشفعة حتى يأخذ بما بقي من الخط وانما كان للشفيع ان يأخذ بدين الزيادة لما في الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا يلزمه ان ١٣ العداية من ٢٨ ج ٣

796

بغير اخذ زير وشفيعها ذم على خذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير كان هذا البيع مقصود بالصحة

[illegible]

له قوله بطلت شفيعته عند أبي حنيفة رحمه الله إلى الفتوى على قول الطرفين كما أشار إليه صنيع العناية وصرح في شرح المجلة أن الشفيع لو اُخِرَ طلب التمليك بعد الاشهاد بلا عذر شرعي يسقط حتى شفيعته وهذا صريح في أنه لو كان (بقية ٣٩٨)

[illegible]

وادراكه يكون
 الاضيق الشفق
 زمني
 انقصان بفق
 عارض فان جبه
 ملحدة
 البناء اي
 للشرى في
 ان شاد خذو
 على الارض
 عند الشفق
 اذ يوسعت
 وضح
 قول الشافعي
 ففة
 ان المومنين
 ليس العوا
 الارض لا
 شروفا
 الشتر
 شجر
 وقع على
 فذر ان
 فذر الاجاب
 القلم

[illegible]

فيما بين
والثاء
لامتنه
نصفه
قيمة
بعد
فهو با
لايك
عند
والتك
المش
ووج
فيقف
«الز
بيع
«ر
بتسل
فلا
معلو

٢٢٢ حجة الشهداء
 في باقي القيمة
 اع التسلي
 لها بنصفه
 العجوة عود
 قطعاً أخذ
 عن السوق
 الخياوان شه
 القلع ويخ
 له ان يقلد
 بالقلع
 تولى فله لا يك
 ظاهر الر
 في الرأى
 يقض بنا
 وهبت غير
 يط من جهة
 لا يجاب
 مة ويقي بابا
 من الجوز من الفز
 قرل

[illegible][illegible]

بل
 الرقص الى ذي الحرام
 من ان ذلك فانقول
 تخلف
 ٥٩٨
 الخمر لهما
 ما سئل اخذ
 ما التحق يغفر
 الخمر ١١
 نصف مشرا
 يتاك حقه
 ١١
 فصل
 لبناء والغفر
 ١١
 وقية البناء
 ١١
 صاكر الموه
 ١١
 بالخذ بال
 ١١
 حق متاك
 ١١
 حقه اقوى
 ١١
 حبته والشمل
 ١١
 توداد فيهما
 ١١
 ن والزرع يق
 ١١
 اخذه بال
 ١١
 فصل
 ١١
 لان خذ اني فلان
 ١١
 مادة (١١)

الحل الثاني والخ
 دها بقيمة
 يد المثلث وأد
 الخمر اعتبارا
 أن يبطل في
 ثم زمني مسلم
 إذا بطل
 الكا القدوري
 مع أن شمله
 ثلثه
 والغرم ببد
 البناء والعرض
 حق في البناء
 قطع ١٢
 محبوب له المثلث
 قيمة دفع
 للغرمين
 في حق المثلث
 الفاسد
 يرى بشره الفاسد
 نعيم في
 ولا يلزم من دم
 ملع قياسا
 قيمة يُعتبر
 سبابة في
 في جرحه في
 في جرحه في

[illegible][illegible][illegible]

ل
نجم
سلم
ف
نج
نفقة
نه
ك
ه
ع
يه
تي
س
ن
قف
به
ا

← لا يكلف العلم إلا تدرجاً تحت جمعية المجلة قرأ إلى يوسف في كفاي المادة (١٠٤٤) وإن كان الشترى (بقية ٣٩٩)

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

بما للعقار وقت لا خذ حديث صار مفصلا عنه فلا يخلو في الكتاب فان جده المشتو
سقط عن الشفيع حصته قال رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الاول لا يخل في البيع مقصودا
اي المهر ١٢

فيقابلة شيء من الثمن اما في الفصل الثاني ياخذ ما سوى الثمن لان الثمن لم يكن
موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا لا يباع فلا يقابلة شيء من الثمن والله اعلم

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

قال الشفعة واجبة في العقار وان كان ملكا يقسم وقال لشافعي رده لا شفعة فيما لا يقسم لان

الشفعة انما وجبت في المملوكة القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم لما نقوله عليه السلام الشفعة في

كل شيء عقار او زرع الى غير ذلك من العمومات وكان لشفعة سببها الاتصال في الملك والحكمة

دفع ضرر سوء الجوار على ماله وانما يتحقق القسمين ما يقسم ملكا يقسم هو التمام والوسعي والبير

والطريق قال ولا شفعة في العروض السفن لقوله عليه السلام لا شفعة في بيع او حائط او بوجهة على

سائر الاشياء في بيعها في السفن لان الشفعة انما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام والملك في

المنفعة ولا يرد وموجب في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر لا شفعة في البناء والنخل

لاذابعتين والعرضه وهو صحيح مذكور في الاصل لا يرد فانه نقلها وهذا بخلاف العلو حيث

يستحق بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفن لان السفن طريق العلو في كونه عاليه من حق القرار

التحق بالعقار قال في السلم الذي في الشفعة سواء للعمومات ولا يما يستويان في السبب

والحكمة فيستويان في الاستحقاق ولهذا يستوي في الذكر والانثى والصغير والكبير الباغي والعادل

والحر والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة

والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة

والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة

والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة

والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة

والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة

في الفصل الحادي عشر وهو
في الفصل الثاني عشر وهو
في الفصل الثالث عشر وهو
في الفصل الرابع عشر وهو
في الفصل الخامس عشر وهو
في الفصل السادس عشر وهو
في الفصل السابع عشر وهو
في الفصل الثامن عشر وهو
في الفصل التاسع عشر وهو
في الفصل العشرون وهو

في الفصل الحادي عشر وهو
في الفصل الثاني عشر وهو
في الفصل الثالث عشر وهو
في الفصل الرابع عشر وهو
في الفصل الخامس عشر وهو
في الفصل السادس عشر وهو
في الفصل السابع عشر وهو
في الفصل الثامن عشر وهو
في الفصل التاسع عشر وهو
في الفصل العشرون وهو

[illegible]

وفي البيع الطاسم ممنوع **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار مجزئة او فسخ يال مانع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يملكها الى المشتري فهو شفيع ملكه الى الملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفعية كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعد لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان ستردها البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لانقطاع ملكه عن الشفعة بما قبل الحكم بالشفعة وان ستردها بعد الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بيننا **قال** واذا اقتسم لشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمه لان لقسمه فيها معناه لا واردها ليجوز في الجدة والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشتري دارا فاسلم الشفيع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رقية او شرط او بيع بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى ملكه الشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان دها بغير بيع غير قضاء او تقلا لا البيع فلا شفيع الشفعة لانه فسخ في حقهم اولا عليها على الضم وقد قصد الفسخ وهو بيع جدي في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو سادته المال بالمال بالتراضي الشفيع ثالث في ردة الرق بالبيع بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجماع الصنف لا شفعة في قسمه ولا خياره و هو بغير الرأ ومعهناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الروية لما بيناه ولا قطع الرأ به بالفتح عطف على الشفعة لان الرأ به محفوظة في كتاب القسمه انه ثبتت في القسمه خيار الروية وخيار الشرط لانها ما يثبتان لخلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمه والله سبحانه اعلم

منع من الشفعة من غير ان يكون له حق في الشفعة...
انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...
انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...

انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...
انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...
انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...

كتاب الشفعة

انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...
انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...
انما هو ممنوع من الشفعة لان الشفعة هي حق في الشفعة...

N.A.

ی القدری ۱۲ عینی پیدا ہوا ۱۲

کتابخانه عمومی

2011

ای القدری ۱۲ عینے

کی راہ میں

۱۲۷

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

ای الغما من هو

شفيع فلاش

ای القدر کی

کذا فی السہاحۃ ۱۲

من و یمنی

اکتا تا ۱۲

مفلا شمع

المتحد في حق

عُفُوفَةٌ لَتَقَ

المجلد

و قد رقي بعضهم بين الثوريين بان التورك بهجلا في الشفعة مما اراد اطلب الشفعة اخذ
 البعض محول على ما اراد اطلبه او لا اي ضمن طلب المراجعة او طلب الاستعداد لبيعته (٢٠٠٤)

52

اذا فلتد ما تكلمين، ثم ليس لدا ان ياخذ نصيب من الماد ما لم يمتد الاخر من بقية الثمن اذا كانت الماد غير متغيره

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

في ظاهر الواية لا التسليم في
 في طول الحد الذي يلي الشفيع
 المقاروسما السملابينا
 الاول والثاني لا لا الشفيع
 السهم بالقرى درهما مثلاً
 بالثمن وزالتور لانه عها
 والشركة فيباع باضعا ف
 على مشيتوى الثوب لهما
 استحق المشفوع عيطل
 ابي يوسف في تكرة عند
 ان منع عن اثبات الحق فلا
 قال واذا اشتوى خمس
 رجل من خمسة اخاهما
 المشيتوى فيضرب به ياد
 في هلايين ما اذا كان قبل
 اذا نقه ما عليه ما فيه
 بخلاف ما بعد القبض لا

[illegible]

قال واذا باع دارا الا
على القدر ١٢ يعني
بها و هذه حيلة وكذا الم
١٢ يعني
بشمن و باع بقتها فالش
١٢ يعني
الثاني شريك في تقدم
١٢ يعني
بها بشمن ثم دفع اليه ثوباء
١٢ يعني
قال ضلي الله عنه هذه
١٢ يعني
قيمة الا انزل استحققت اليه
١٢ يعني
الا وجهه ان يباع بالاه
ليكون مرفقا
قال ولا تكونوا المجهلة في
١٢ يعني
دفع الضير ولو اتجعا المجهلة
في
المجهلة في سقاط الزكوة
فانه لا يكره عند الربيع وعنده
سفع ان ياخذ نصيبا ح
١٢ يعني
الثاني باخذ البعض تغفر
الشعيع مقام احد هم فلا
١٢ يعني
ان قبل القبض لا يمكن
فريق اليد على البائع بم
١٢ يعني
لكل بعض ثمن او كان

في كل واحد من علي عشر من هذه الألف فترين
سما فيهم اربعه مائتين
له
مقدار ذراع منها
او هب منه هذا
الشمس
شعبة الخارج السوم
ليق فان اد الحيلة ابتاع
ووضع فيه الشفقة
صلى اخرى تم الجوار
شفوعة يتقى كل اثنين
ثمن دينار حتى اذا
لزمهم بالمدام ان يلقى
مقاط الشفقة عند
باد لعمارة ولا يوسف
مسائل متفرقة
هم وان اشترأها
ن الصفة على
تفرقا الصفة وكوفي
احد نصيبا لهم
لة احد المشتريين
ثمن جملة الى العبدة

(إيضاح ٢٠٥) أما لو طلب لجمع هذين الطلبيين أي لدى الحكم فلا تبطل شفيعته وقوايد هذا التوضيح في سر الحقائق ومذنبين واعتمد وقال لا منافاة بين القولين ١٢ شرح الحجة لسليم رستم ص ٥٨٨ له قوله ولا تترك الحيلة في استقاء الشفاعة عندهم يوسف إلى (٤٠٧) (٢٠٥)

في هذه التفرقة الصفة كاللتم في ههنا تفرعاً بذكرنا في كفاية المتني **قال** ومن اشترى نصف دار
غيره مقسوم فقامه البائع اخل الشفع النصف الا صار للمشتري او يدع لان القسمة من تمام
القبض ما فيها من تكميل لا تمنع ولها ايتهم القبض بالقسمة في لحيته والشفيع لا ينقض القبض
وان كان له تقع فيه يعود العهدة على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد
الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم للمشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه
لان العقد ما وقع مع الكاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض الا هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم
الملك فينقض الشفع كما ينقض بيعه وهبه ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفع
ياخذ النصف الا صار للمشتري في اتي جانب كانه هو المردى عن يوسف ده لان المشتري لا يملك
ابطال حقه بالقسمة على حقيقته من انما يباخه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع
جارا فيما يقع في الجان الاخر **قال** ومن باع دارا وله عيه ما دون عليه دين فللشفعة وكذا اذا كان
العبء هو البائع فلو لاه الشفعة لان الاخذ بالشفعة تملك بالثمن فيقول ما نزلت الشراء وهذه الالة
مفيدة لانه يصرف للموئاة بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لوكاله ولا شفعة لمن يبيع له
قال وتسليم الاب الوصي للشفعة على الصغير جائز عندنا في حقيقته واي يوسف قال محمد وزفر حماد
هو على شفعة اذا بلغ قالوا على هذه الخلافا اذا بلغها ما شاء دار بجوار دار الصبي فام يطلبها الشفعة
وعلى هذه الخلافا وتسليم الوكيل يطلب الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لانه حق ثابت
للصغير فلا يملك ابطال كديته وقوده ولا نه شرع علف الضرر فكما ابطال الضرابه ولها ان في معناه
التجارة فيما كان تركه الا ترى ان ما وجب بيعا للصبي مع رقة من الاب الوصي كانه دائر بين النفع والضرر
باب في شفعة المالك في داره

(النية ٤٠٦) ولا تترك الحيلة في استعاطها عند أبي يوسف وبه يفتى قبل حرجها وأما بعد ثبوتها ففقهاء أئمة وعند محمد بن كزير وقراء أبيه في الزكاة والحج وآية المسجدة ١٢ ملحق بالأجر ص ٤٨٦ ٢٤ فالفتوى على قول أبي يوسف ١١

له قوله كتب القصة إلّا ما للكتاب متوله تعالى ونبهكم إن الماء قسمة بينهم ما اشتركوا من قسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم القنطرة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وصحة

[illegible][illegible][illegible]

وقد يكون الظن في تركه لئلا يثبت الله من علم ملكه الولاية نظرية فيمكن ان يسكره كما يسكره كما يسكره كما يسكره
 الاعراض هذه اذا بيعت بمثل قيمتها فكل بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتغافل الناس فيه قيل جاز التسليم
 بلا جماع كانه فحصى نظرا وقيل لا يصح بلك اتفاق كانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كاجنبى وان بيعت باقل
 من قيمتها محاباة كثيرة فعلى حذيفة ر ان لا يصح التسليم منها ولا رواية عن ابى يوسف ر والله اعلم

كتاب القسمه

قال لقسم في الاعيان المشركه مشروعة لان النبي عليه السلام باشر بها في البغاهم والمواريث فجوز
 في المصنف ١١ يعني ولقول تعالى ومنهم من الما ترست بينهم اربعه كما هو مضمون في تحت البحر ١٢

التواتر بها من غير تكثير ^{في} كثرى عن معني المبادلة لان ما يجتمع لاجلها بعضية كان له بعضية

كان الصاحب فهو يأخذ عوضاً عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وإفرازا وإلا فإفرازا هو الظاهر

في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه
والعدديات المتفاوتة ان يلقى

ولو اشترياه فاقسماه يبيع احدهما نصيبه مراجه بنصف الثمن ومعنى المبادله هو الظاهر في الحيوان
الحيلة او موزنا ١٦ اي شريك

والعروض المتفاوت حتى لا يكون أحدهما الخاضع للآخر عند غيب الآخر ولو اشترياها فاقسمناه لبيع

احدهما نصيبه فراجع بعد القسمة الا انها اذا كانت من جنس واحد اوجب القاضي على القسمة
حيوانات والعروض ١٢

عند طلبه الشكر لان فيه معنى الافراز لتقارب المقاصد والبيادلة ما يحرم في الجبر كلف

قضاء الدين في هذه الأمان اجتمع بطل القضية يسأل القاضي ان يخصه بلا شفاع بنصيبه ويمنع الغير

عن الانتفاع بملكك فيجب على القاض حابته ان كانت اجناساً مختلفة لا يجبر القاض على قسمتها المتعددة
فبما ذكره من الاداء الكافى والبقر والايل ارج

المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو تراخى وأعلىها جزلان الحق لهم **قال** وينبغي للقاض

الزيتون قاسمنا من قريته المال القسيم بين الناس فغير احد ان القسمة من شئ جلس على القضاء من حيث انهم به
اي قانون الزيد واسم الزيد بدم قام بالحق واسم الزيدت المال

ایمان نکلان بیاخذ
فلا اعمال فی قولہ العیاض
نفلان بیاخذ

عندما انفض ملكه وم
فكان افرار وانف
صاحب فصار له وم
التي كانت اى بين
موتهم سورة ومضى ف
فقد ولما جعل ف
فكان ففصار الدين
قوله هو انما
صاحب ففصار
اخذ العين

من كون رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا المبعوث بالشمس الا ان الله المبعوث

وهي الصغار التي تتفاوت في قوتها على الحلق لا جهالة الجواهر المحش من جهالة الرقيق

الانثى ان تزوج على لؤاوة او باقوت او خال عليها لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد لها وان

لا يزوج على القسمة **قال** لا يقسم حمام ولا بئر ولا دحل لان يتراضه الشرك وكذا الحائض بين الدارين

لا يشتمل على الضر في الطرف اذ لا يقع كل نصيب متفاعلة متفاعله مقصودا لا يقسم القبا بغير

الراضة لمين **قال** وان كانت دية مشتركة في مصرف واحد قسم كل ارض على حدتها في قول وخليفة جده الله

وقال ان كان الصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها على هذا الخلاف لا فرقة المتفرقة المشتركة لها بها

جائز حكماسا ومثوة نظرا الى اصل السكنى اجناس معناه نظر الى اختلاف القاصد ووجوه السكنى

فبعضه من التجميع الى القاصد الى اعتبار المعنى هو المقصود ويختلف ذلك باختلاف البلديات والجماعات

والجيران القرى الى اسبجه والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة وهذه الامور

التوكيد لغيره واركة التزوج على دار لا تصح التسمية كما هو الحكم فيها في ثوب بخلاف الدار الواحدة

اذ اختلفت بيوتها في قسمة كل بيت على حدة ضم اقسمتها او قسمة واحدة قاله القضاة بالوضع

في لكتنا البشارة الى ان الدارين او كانتا في مصرفين لا يجمعان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عهما

وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى البيوت في محل او محال تقسم قسمة واحدة لا تتفاوت فيما بينهما

يسير والمنازل لمتلازمة كالبيوت والقبائبة كانه بين الدارين البيت على ما مر من قبل فاخذ

شبههما من كل احد **قال** ان كانت دارا وصيغة اود ازاو حانوا تقسم كل واحدة منهما على حدة

لاختلاف الجنس قال ضو الله عنه جعل الدار والحانوت جنسين فكذلك الخصاكة وقال في اجارات

الاصل والجارعة منافع الدار والحانوت لا تجوز وهذا يدل على انهما جنس واحد فيجعل المسألة في بيتها و

الان ما كان في الدارين او كانتا في مصرفين لا يجمعان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عهما وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى البيوت في محل او محال تقسم قسمة واحدة لا تتفاوت فيما بينهما يسير والمنازل لمتلازمة كالبيوت والقبائبة كانه بين الدارين البيت على ما مر من قبل فاخذ شبههما من كل احد قال ان كانت دارا وصيغة اود ازاو حانوا تقسم كل واحدة منهما على حدة لاختلاف الجنس قال ضو الله عنه جعل الدار والحانوت جنسين فكذلك الخصاكة وقال في اجارات الاصل والجارعة منافع الدار والحانوت لا تجوز وهذا يدل على انهما جنس واحد فيجعل المسألة في بيتها و

كتاب القسمة

له قوله من قول ابن حنيفة ر: الى تدبر تحت جمعية المجلة قول الامام كما في المادة (١١٣٨) الدور المتعددة والراكين والضياع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطى لاحد الشركاء من الدور المتعددة واحد وللآخر اخر في اجارتي قسمة القضا لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفرق على الوجه الاخرى فالتقوى قول ابن حنيفة رحمه الله

هذا هو الوجه الثاني في بيان كيفية القسمة قال ويقتضى للقاسم ان يقسم
 على ما يقسمه له كونه حفظه ويعمل به في كل ما يقسم به من امواله وقدره
 فيعرفه ويقوم البناء لما جاءه اليه من الخيرة ويفرض كل نصيب على الباقي بطريقه وشربه حتى
 لا يكون النصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق فتقطع المنازعة وتحقق معنى القسمة على التمام

فصل في كيفية القسمة قال ويقتضى للقاسم ان يقسم
 على ما يقسمه له كونه حفظه ويعمل به في كل ما يقسم به من امواله وقدره
 فيعرفه ويقوم البناء لما جاءه اليه من الخيرة ويفرض كل نصيب على الباقي بطريقه وشربه حتى
 لا يكون النصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق فتقطع المنازعة وتحقق معنى القسمة على التمام

بالمقضي بالاول والثاني والثالث على هذه القسمة فمن خرج اسمه او قل السهم الاول
 ومن خرج ثانيا فلل سهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى كل الانصاء حتى اذا كان الاقل ثلثا
 جعلها اثلاثا وان كان ستة جعلها اسدسا سادسا يمكن القسمة وقلة شرهاته مشيعة في كفاية المنته
 بتوفيق الله تعالى قوله في الكتاب يفرض كل نصيب بطريقه وشربه بيان الافضل فان لم يفعل لم يمكن جاز
 على ما ذكره بتفصيل الرضا الله تعالى القرعة لتطبيب القلوب اذ اخرجتهم الليل حتى لو عين لكل منهم

نصيبا من غير اقتراع جاز لان في معنى القضاء فيملك الا لزام **قال** ولا يلهي الخ في القسمة الداهم
 والناظر لا يترضا هم ولا يلهي لا شرف في الداهم القسمة من حقوق الاشتراك ولا ينفوت به
 التعديل في القسمة لان حدهما يصل الى غير العقار دراهم الاخرى في ذمتهم ولعلها لا تسلم لم
 واذا كان ارض بناء فحق الجورسفة ان يقسم كل ذلك على اعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار المعادله
 الا بالتقويم وتحت حقيقة سعة ان يقسم الارض المساحة لانه هو الاصل في المسوحات ثم يرد في قع
 البناء في نصيبه او من كان نصيبه جود دراهم على اخرج حتى يساويه فيدخل الى درهم في القسمة ضرورة
 كالاخ لا يكون له المال ثم تلك تسمى الضمان خردة الزوج وعن محمد رة انه يرد على شريكه
 بمقابلة البناء ما يساويه من العترة واذا بقي فضل ولا يمكن تحقيق التسوية بان

هذا هو الوجه الثاني في بيان كيفية القسمة قال ويقتضى للقاسم ان يقسم
 على ما يقسمه له كونه حفظه ويعمل به في كل ما يقسم به من امواله وقدره
 فيعرفه ويقوم البناء لما جاءه اليه من الخيرة ويفرض كل نصيب على الباقي بطريقه وشربه حتى
 لا يكون النصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق فتقطع المنازعة وتحقق معنى القسمة على التمام

هذا هو الوجه الثاني في بيان كيفية القسمة قال ويقتضى للقاسم ان يقسم
 على ما يقسمه له كونه حفظه ويعمل به في كل ما يقسم به من امواله وقدره
 فيعرفه ويقوم البناء لما جاءه اليه من الخيرة ويفرض كل نصيب على الباقي بطريقه وشربه حتى
 لا يكون النصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق فتقطع المنازعة وتحقق معنى القسمة على التمام

١٢ وصيته
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

سأقول له ولو اختلفوا في مقداره الخ ثم انه اذا اختلفوا في مقداره عرض الطريق المشترك في الدائر ليعرض باب الدائر الا عظم بانه تقاعه اى يترك للطريق من العوا

وعلا لا سهل وسفله علو قوم كل واحد على حدته وقسم القيمة ولا معتبر بغير ذلك قال

رضي الله عنه وانا عند محله وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله ان القسم بالدعوى ان السفلى

يصلح للأصحاء والعلماء اتخاذهم يرماء، وحاشا للأوصاف طبا أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة

وَمَا يَقُولُ الْقِسْمَةُ بِالْبَدْعِ هَلْ لَهَا صِلٌ لِأَنَّ لَشْرَكَةً فِي الْمَدْعُوعِ كَافِي الْقِيَمَةِ فَيَصَارُ إِلَيْهِ مَا امْكُنْ

والمرعى النسوية السكندرية المرق ثم اختلافهما في كيفية القسم بالدع فقال أبو حنيفة

ذراع من أسفل بذا عين من علو قال بويوسف ذراع بذراع قيل اجاب كل منهم على عادة اهل

عصرا واهل بلدته في تفضيل السفلى على العلوى استوائهم او تفضيل السفلى مرة والعلو اخرى وقيل

هو اختلاصه فوجاهة حليقة ثم ان منفعة السفل كسوا على ما
 الم و يضعف لا يثبت بعد

فإن العلم منفعة العالمين بعد فناء السفار كما السفار فيه منفعة البناء السكون في العلم السكون

لا غناء ولا مكنة البناء على هذه الأرض، صاحب السفن، فاعتذر راعان منه فذراع من السفن،

لا بأس فإني أقصد أصا السكة وهما التسمية والفرد والذفعتان مماثلتان لا يلك أن أحدهما منها

[illegible][illegible]

المنفعة من باقية، والنسوة ايتو على كون حيا واوله يسمي تسمير تسمير نول اي حيدر

مسألة الكتابان يجعل بمقابلته مائة درهم من التبرع لله ولنكون نلتدفع من بيتنا

لأن العلوم مثل الصفات سفل ثلثة ولتكون ولتث من السفلى ستة وستون ولتثان من العلو ومعه
 الذي في البيت الكامل ١٢
 المجد ١٣

ثلاثة وثلاثون ذراعاً من العلو فبلغت مائة ذراعاً تساوى مائة من العلو فاجرد
 البيت الاول الاسفل اذ هو البيت الاول

ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفلى الجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلاث

[illegible]

كتاب
القصص

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

لم يصدق على ذلك كالبينة لا يثبت فيفسخ القسمة بعد قوعها فلا يصد إلا بحجة فان لم تقم له
 بينة استحلقت الشك من كل من جمع بين نصيب التاكل المتك فيقسم بينهما على قدر انصباغهما
 لان النكول حجة في حقها فيعاملان على انهما قال في الله عنه ينبغي ان لا تقبل دعواه او اصلا
 لتناقضه عليه شامري وان قال قد استوفيت حقي اخذ بعضه فالقول قول خصمه مع عينه
 لا يثبت عليه لعصب وهو مكره ان قال صانعي الموضع كذا فليعلم اليه ولم يشهد على نفسه
 بالاستيفاء فكذلك شريكه تعالفا ونفي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسمة قصار
 نظير الاختلاف في مقدار البيع ما ذكرنا من احكام التعالفا فلو اختلفا في التقويم لم يثبت اليه
 لانه نحو الغبن لا معتبر به البيع فكذا في القسمة لو جاز التراضى الا اذا كانت القسمة بقضاء
 القاض الغبن فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اقتصم ادا و اصاب كل واحد طائفة فلدعى
 احدهما بيمينته في الاخرى مما اصابه بالقسمة وانكر الاخر فعليه اقامة البينة لما قلنا وان اقام البينة بوجه
 بينة المتك لانه خارج بينة الحاج تخرج على بينة ذي اليد وان كان قبل الاشهاد على القبض تعالفا
 قداؤله اذا اختلفا في الحدود و اقام البينة يقض لكل واحد بالجزء الذي هو في يد صاحبه
 لما بينا وان قامت لاحدهما بينة قضى له ان لم تقم لواحد منهما تعالفا كما في البيع **فصل قال** و اذا
 استحق بعض نصيب واحد هما بعينه لم تقس القسمة عند ابي حنيفة ورجع بحصة ذلك في
 صاحبه قال ابو يوسف فيفسخ القسمة قال رضي الله عنه ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه
 وهكذا ذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في
 استحقاق بعض بعينه لا تقس القسمة متبلا لاجماع ولو استحق بعض شائع في الكل تقس بالاتفاق

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

هذه ثلاثة أوجه لم يذكر قول محله وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف وأبو حفص مع أبي حنيفة هو
 الأصح لأبي يوسف أنه باستحقاق بعض شائع لهم شريك ثالث لها والقسمه بدون رضاه باطلة
 كما إذا استحق بعض شائع في النصيبين وهذا لأن باستحقاق جزء شائع يتعد معنى القسمه
 وهو كالأفراد لا يوجب الرجوع بمحضه في نصيب كل واحد شائعا بغير المعين ولهم أن معنى كالأفراد لا يتعد
 باستحقاق جزء شائع في نصيب واحد هما ولهذا جازمت القسمه على هذا الوجه لا ابتداء بأن كان النصف
 المقدم مشتركا بينهما وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرهما فاستسما على أن أحدهما المقدم
 والآخر المؤخر فكذا في الاستسما وصار كاستحقاق شئ معين بخلاف الشائع في النصيبين لأن لو بقيت القسمه
 لتضرر الثالث بتفريق نصيبه النصيبين ما ههنا لأضرر باستحقاق فافترقا وصورة المسألة إذا كان أحدهما
 الثالث المقدم من الدار والآخر الثلثين من المؤخر وقيمتها سواء ثم استحق نصف المقدم فتمت هما
 أن شمل نقض القسمه دفعا لعل التشخيص أن شاء مرجع على صاحب ربع مافي يد من المؤخر
 لأنه لو استحق كل المقدم جمع بنصف مافي يده فإذا استحق النصف جمع بنصف النصف وهو ربع اعتدلا
 للجزء بالكل كإبباع صاحب المقدم نصفه ثم استحق النصف الباقي ربع مافي يده كآخر عند هما
 لما ذكرنا وسقط خياره ببيع البعض عند أبي يوسف مافي يد صاحبه بينهما نصفان ويضمن
 قيمة نصف ما باع لأصاحبه لأن القسمه تنقلب فاسدة عنده والمقبوض بالعقد الفاسد ملك
 فنقل البيع فيه وهو مضمون بالقيمة فيضمن النصف نصيب صاحبه **قال** ولو وقعت القسمه
 فظهر في التركة دين محيط بركة القسمه لأنه يمنع وقوع الملك للوارث وكذا إذا كان
 غير محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة لا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين

كتاب
القسمه

(القيمة ٤١٨) وفي استحقاق بعض معين في أحد النصيبين أرفقها جميعا لا تنقض القسمه بالاتفاق وفي استحقاق
 شئ شائع في النصيبين تنقض القسمه بالاتفاق وفي استحقاق بعض شائع في أحد النصيبين لا تنقض القسمه عند
 أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف والأصح قول أبي حنيفة ١٢ ص ٢٢ ٤

لأن القسمة على هذا الوجه جائزة عندهما جازاً من القاضى بالتراضى فكذلك الهماية وقيل عند أبو حنيفة
 لا يقسم القاضى هكذا ترى عنه لأنه لا يجزى فيه الجبر عند ولا يصح أنه يقسم القاضى عنه أيضاً
 لأن النافع من حيث الخدمة قلما تتفاوت بخلاف أعيان الرقيق لأنها تتفاوت تفاوتاً فاحشاً
 على ما تقدم ولو تعاهيا فيهما على أن نفقة كل عبد على من يأخذه جازاً مستحساناً للسامحة
 في فضل بعضه ولا يقسم
 في أطعام العاليك بخلاف شرط الكسوة لأنه لا يتسامح فيها ولو تعاهيا في دارين على أن يسكن كل واحد
 منهما داراً جازاً ويجوز القاضى عليه أما عندهما فظاهر لأن الدارين عندهما كدار واحدة
 وقد قيل لا يجوز عند اعتبار القسمة وعن أبي حنيفة أنه لا يجوز التهايو فيها أصلاً
 بالجبر لما قلنا وبالتراضى لأنه بيع السكنة بالسكنة بخلاف قسمة رقبتهما لأن بيع بعض أحديهما
 ببعض الآخر جائز ووجه الظاهر أن التفاوت يقل في النافع فيجوز بالتراضى ويجزى فيه جبر القاضى
 ويعتبر الأمر الما يكفى التفاوت في عيائهما فاعتبر مبادلة وفي الدارين لا يجوز التهايو على الركب
 عند أبي حنيفة مرة وعندهما يجوز اعتبار القسمة الأعيان لأنه لا استعمال في تفاوت تفاوت الرقيقين
 فافهم بين حاذق وأخرق والتهافت في الركب في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف
 الجبة لأنه يتخذ باختياره فلا يتحمل زيادة على طاقته والدابة تحملها وأما التهايو في الاستغلال
 يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي لعبة الواحد ألبه الواحدة لا يجوز في وجه الفرقين التصيين
 بتعاقب في الاستيلاء والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاء في العقار وتغيره في
 الحيوانات لنوال أسباب التغير عليها فقوت للعادلة ولو زادت القيلة في نوبة أحدهما
 عملها في نوبة الآخر فيشتركان في الزيادة ليعتد كل واحد منهما بالتعدد بخلاف

في الدارين لا يجوز التهايو على الركب في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف الجبة لأنه يتخذ باختياره فلا يتحمل زيادة على طاقته والدابة تحملها وأما التهايو في الاستغلال يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي لعبة الواحد ألبه الواحدة لا يجوز في وجه الفرقين التصيين بتعاقب في الاستيلاء والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاء في العقار وتغيره في الحيوانات لنوال أسباب التغير عليها فقوت للعادلة ولو زادت القيلة في نوبة أحدهما عملها في نوبة الآخر فيشتركان في الزيادة ليعتد كل واحد منهما بالتعدد بخلاف

كتاب
القسمة

له قوله وعندهما جبراً من الإقرار بجمعة المحلة لول الصاحبين كما في المادة (١١٧) كما يجوز الهماية في الحيوان
 المشترك على استعماله بالمناوبة لذلك يجوز أيضاً في الحيوانين المشتركين على أن يستعمل أحدهما هذا والآخر
 الآخر ٢ وتال محمد خال الأنا من شر المحلة وقد علمت أن المحلة أخذت بقولها فإن عليه القول ١٢ ص ٤٦٢

ولا كالأرض في المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم على الشرط وتقتضى الزراعة فيما بقي من السنتين
 لأن إبقاء العقد السنة الأولى مراعاة للعقدين بخلاف السنة الثانية والثالثة لأنه ليس فيه من العامل
 فيحفظ فيها على القياس ولو ماتت ملك الأرض قبل الزراعة بعد كروا الأرض حتى لا ينقض المزارعة
 لأن ليس في بطلان مال المزارع ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل كائنه أن شاء الله تعالى وإذا فسخت
 المزارعة به بين فادح بحق صاحب الأرض فاحتج بالبيع معها فباع جاز كما في الجارية وليس العمل أن يطالب به
 بما كروا أرض حفر الأنها كبشي لأن الملباع اغتاتقوم بالعقد هو اتمامه أو ما كروا فاذ انعدم الخراج
 لم يجز شيء ولو بنت الزرع ولم يستحصد لم يمتنع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع لأن البيع ابطال
 حق المزارع والتأخير اهون من الإبطال ويخرج القاض من الحبس لأن حبس بالدين لا يمتنع
 بيع الأرض لم يكن مظلوماً ولا محجلاً **قال** وإذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يتركه راء كان
 على المزارع أجور مثل نصيبه من الأرض التي استحصده النفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقهما
 معناه حتى يستحصد النفقة الزرع باجراً لئلا ينظر من الجانبين فيصار إليهم وأما كان العمل
 عليهم لأن العقد قد انقضى بانتهاء المدة وهذا عمل في المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا مات
 رب الأرض والزرع بقل حيث يكون العمل في العمل لأن هناك أبقينا العقد في مدة والعقد يستند
 العمل على العامل ما هنا العقد قد انقضى فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب
 العمل عليه فأنفق أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضيه فمستطوع لأنه لا ولاية له عليه ولو
 أراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بقله لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع
 أن يأخذه بقله لقل لصاحب الأرض أقطع الزرع فيكون بينهما أو أعطيه قيمة نصيبه

والتأخير اهون من الإبطال

كتاب المزارعة

وإن كان سقاء ما جنيته تطوعاً كان الثابت بين المالك وصاحب المزرعة كذا في غايات ما جنيته

فإذا كان المزارع قد جنى ما جنى من الزرع ولم يستحصد الزرع ولم يقسم على الشرط وتقتضى الزراعة فيما بقي من السنتين
 لأن إبقاء العقد السنة الأولى مراعاة للعقدين بخلاف السنة الثانية والثالثة لأنه ليس فيه من العامل
 فيحفظ فيها على القياس ولو ماتت ملك الأرض قبل الزراعة بعد كروا الأرض حتى لا ينقض المزارعة
 لأن ليس في بطلان مال المزارع ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل كائنه أن شاء الله تعالى وإذا فسخت
 المزارعة به بين فادح بحق صاحب الأرض فاحتج بالبيع معها فباع جاز كما في الجارية وليس العمل أن يطالب به
 بما كروا أرض حفر الأنها كبشي لأن الملباع اغتاتقوم بالعقد هو اتمامه أو ما كروا فاذ انعدم الخراج
 لم يجز شيء ولو بنت الزرع ولم يستحصد لم يمتنع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع لأن البيع ابطال
 حق المزارع والتأخير اهون من الإبطال ويخرج القاض من الحبس لأن حبس بالدين لا يمتنع
 بيع الأرض لم يكن مظلوماً ولا محجلاً **قال** وإذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يتركه راء كان
 على المزارع أجور مثل نصيبه من الأرض التي استحصده النفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقهما
 معناه حتى يستحصد النفقة الزرع باجراً لئلا ينظر من الجانبين فيصار إليهم وأما كان العمل
 عليهم لأن العقد قد انقضى بانتهاء المدة وهذا عمل في المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا مات
 رب الأرض والزرع بقل حيث يكون العمل في العمل لأن هناك أبقينا العقد في مدة والعقد يستند
 العمل على العامل ما هنا العقد قد انقضى فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب
 العمل عليه فأنفق أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضيه فمستطوع لأنه لا ولاية له عليه ولو
 أراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بقله لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع
 أن يأخذه بقله لقل لصاحب الأرض أقطع الزرع فيكون بينهما أو أعطيه قيمة نصيبه

فإذا كان المزارع قد جنى ما جنى من الزرع ولم يستحصد الزرع ولم يقسم على الشرط وتقتضى الزراعة فيما بقي من السنتين
 لأن إبقاء العقد السنة الأولى مراعاة للعقدين بخلاف السنة الثانية والثالثة لأنه ليس فيه من العامل
 فيحفظ فيها على القياس ولو ماتت ملك الأرض قبل الزراعة بعد كروا الأرض حتى لا ينقض المزارعة
 لأن ليس في بطلان مال المزارع ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل كائنه أن شاء الله تعالى وإذا فسخت
 المزارعة به بين فادح بحق صاحب الأرض فاحتج بالبيع معها فباع جاز كما في الجارية وليس العمل أن يطالب به
 بما كروا أرض حفر الأنها كبشي لأن الملباع اغتاتقوم بالعقد هو اتمامه أو ما كروا فاذ انعدم الخراج
 لم يجز شيء ولو بنت الزرع ولم يستحصد لم يمتنع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع لأن البيع ابطال
 حق المزارع والتأخير اهون من الإبطال ويخرج القاض من الحبس لأن حبس بالدين لا يمتنع
 بيع الأرض لم يكن مظلوماً ولا محجلاً **قال** وإذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يتركه راء كان
 على المزارع أجور مثل نصيبه من الأرض التي استحصده النفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقهما
 معناه حتى يستحصد النفقة الزرع باجراً لئلا ينظر من الجانبين فيصار إليهم وأما كان العمل
 عليهم لأن العقد قد انقضى بانتهاء المدة وهذا عمل في المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا مات
 رب الأرض والزرع بقل حيث يكون العمل في العمل لأن هناك أبقينا العقد في مدة والعقد يستند
 العمل على العامل ما هنا العقد قد انقضى فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب
 العمل عليه فأنفق أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضيه فمستطوع لأنه لا ولاية له عليه ولو
 أراد رب الأرض أن يأخذ الزرع بقله لم يكن له ذلك لأن فيه أضراراً بالمزارع ولو أراد المزارع
 أن يأخذه بقله لقل لصاحب الأرض أقطع الزرع فيكون بينهما أو أعطيه قيمة نصيبه

(أقنية ٤٢٦) مشترك بينهما وينبغي للأمار أن ينصف بالفضل من نصيبه ولو كان رب الأرض سقاء وقام عليه
 حتى بنت كان له ذلك لأنه لم سقاء فقد استحصده فان كان ثقل الحبات قيمة كان عليه ضمها والا فلا

لا بد من الاتفاق على المزارع وارجع بانتفقه في حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجوز عليه ان يبعث العقد
 بعد جود النظم نظولي قد ترك النظر لنفسه ورب الارض مختارين هذه الخيارات لان بكل ذلك
 يستدفع الضرر ولو مات المزارع بعد نبات المزارع فقلت ربيته فمن نهي الى ان يستحصل المزارع
 واني ربي الارض فليهم ذلك لانه لا ضرر على ربي الارض ولا اجر لهم بما عملوا الا اننا ابقينا العقد
 نظرا لهم فان ارادوا قلع المزارع لم يجبروا على العمل لما بيننا والمالك على الخيارات الثلاثة لما بيننا
قال وكذلك جرة الحصاد والرفاع والالتزيم عليهما بالحصص فان شرطه في المزارعة
 على العامل فست وهذا الحكم ليس مختصا بذكر من لصوة وهو نقض المدة والمزارع لم يدرك بل هو
 عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد يتناهي بتناهي المزارع حصول المقصود فيبقى مال مشترك بينهما
 ولا عقدة فيجب نفي عليهما اذا شرط في العقد ذلك ولا يقتضية فيه فمفعلة لاحد فبقيد العقد كشرط العمل والطين
 على العامل فعلى يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل للتعامل اعتبارا بالاستصناع هو اختيار
 مشايخ بل قال شمس الدين الخراساني هذا هو الحق فيكونا فالحاصل ان كان من عمل قبل الادراك كالسنة
 والحفظ فهو على العامل في ما كان من بعد الادراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية كالحصاد والدياس
 واشباههما على ما بينا وما كان بعد القسمة فهو عليهما والمعاملة على قياس هذا ما كان قبل الادراك
 التمسك بالسنة والتلقيح والحفظ فهو على العامل في ما كان بعد الادراك كالحصاد والحفظ فهو عليهما
 ولو شرط الجهاد على العامل لا يجوز بالاتفاق لانه لا عرف فيه وما كان بعد القسمة فهو عليهما
 لانه مال مشترك ولا عقدة ولو شرط الحصاد في المزارع على رب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم
 العرف فيه ولو اراد فصل الفصيل او جرة الترويض والتقاط الرطب
 لا قوله ومن اي يوسف انه يجوز اذا شرط المزارع ومن اي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه القدرى للتعامل كالا استصناع (ملحق)

لا بد من الاتفاق على المزارع وارجع بانتفقه في حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجوز عليه ان يبعث العقد
 بعد جود النظم نظولي قد ترك النظر لنفسه ورب الارض مختارين هذه الخيارات لان بكل ذلك
 يستدفع الضرر ولو مات المزارع بعد نبات المزارع فقلت ربيته فمن نهي الى ان يستحصل المزارع
 واني ربي الارض فليهم ذلك لانه لا ضرر على ربي الارض ولا اجر لهم بما عملوا الا اننا ابقينا العقد
 نظرا لهم فان ارادوا قلع المزارع لم يجبروا على العمل لما بيننا والمالك على الخيارات الثلاثة لما بيننا
قال وكذلك جرة الحصاد والرفاع والالتزيم عليهما بالحصص فان شرطه في المزارعة
 على العامل فست وهذا الحكم ليس مختصا بذكر من لصوة وهو نقض المدة والمزارع لم يدرك بل هو
 عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد يتناهي بتناهي المزارع حصول المقصود فيبقى مال مشترك بينهما
 ولا عقدة فيجب نفي عليهما اذا شرط في العقد ذلك ولا يقتضية فيه فمفعلة لاحد فبقيد العقد كشرط العمل والطين
 على العامل فعلى يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل للتعامل اعتبارا بالاستصناع هو اختيار
 مشايخ بل قال شمس الدين الخراساني هذا هو الحق فيكونا فالحاصل ان كان من عمل قبل الادراك كالسنة
 والحفظ فهو على العامل في ما كان من بعد الادراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية كالحصاد والدياس
 واشباههما على ما بينا وما كان بعد القسمة فهو عليهما والمعاملة على قياس هذا ما كان قبل الادراك
 التمسك بالسنة والتلقيح والحفظ فهو على العامل في ما كان بعد الادراك كالحصاد والحفظ فهو عليهما
 ولو شرط الجهاد على العامل لا يجوز بالاتفاق لانه لا عرف فيه وما كان بعد القسمة فهو عليهما
 لانه مال مشترك ولا عقدة ولو شرط الحصاد في المزارع على رب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم
 العرف فيه ولو اراد فصل الفصيل او جرة الترويض والتقاط الرطب
 لا قوله ومن اي يوسف انه يجوز اذا شرط المزارع ومن اي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه القدرى للتعامل كالا استصناع (ملحق)

لا بد من الاتفاق على المزارع وارجع بانتفقه في حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجوز عليه ان يبعث العقد
 بعد جود النظم نظولي قد ترك النظر لنفسه ورب الارض مختارين هذه الخيارات لان بكل ذلك
 يستدفع الضرر ولو مات المزارع بعد نبات المزارع فقلت ربيته فمن نهي الى ان يستحصل المزارع
 واني ربي الارض فليهم ذلك لانه لا ضرر على ربي الارض ولا اجر لهم بما عملوا الا اننا ابقينا العقد
 نظرا لهم فان ارادوا قلع المزارع لم يجبروا على العمل لما بيننا والمالك على الخيارات الثلاثة لما بيننا
قال وكذلك جرة الحصاد والرفاع والالتزيم عليهما بالحصص فان شرطه في المزارعة
 على العامل فست وهذا الحكم ليس مختصا بذكر من لصوة وهو نقض المدة والمزارع لم يدرك بل هو
 عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد يتناهي بتناهي المزارع حصول المقصود فيبقى مال مشترك بينهما
 ولا عقدة فيجب نفي عليهما اذا شرط في العقد ذلك ولا يقتضية فيه فمفعلة لاحد فبقيد العقد كشرط العمل والطين
 على العامل فعلى يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل للتعامل اعتبارا بالاستصناع هو اختيار
 مشايخ بل قال شمس الدين الخراساني هذا هو الحق فيكونا فالحاصل ان كان من عمل قبل الادراك كالسنة
 والحفظ فهو على العامل في ما كان من بعد الادراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية كالحصاد والدياس
 واشباههما على ما بينا وما كان بعد القسمة فهو عليهما والمعاملة على قياس هذا ما كان قبل الادراك
 التمسك بالسنة والتلقيح والحفظ فهو على العامل في ما كان بعد الادراك كالحصاد والحفظ فهو عليهما
 ولو شرط الجهاد على العامل لا يجوز بالاتفاق لانه لا عرف فيه وما كان بعد القسمة فهو عليهما
 لانه مال مشترك ولا عقدة ولو شرط الحصاد في المزارع على رب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم
 العرف فيه ولو اراد فصل الفصيل او جرة الترويض والتقاط الرطب
 لا قوله ومن اي يوسف انه يجوز اذا شرط المزارع ومن اي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه القدرى للتعامل كالا استصناع (ملحق)

لا قوله ومن اي يوسف انه يجوز اذا شرط المزارع ومن اي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه القدرى للتعامل كالا استصناع (ملحق)

فذلك على ما لا يخفى انما هي العقد لما عزم على الفصل والجداد بسرا فصار كما بعد الادراك والله اعلم

كتاب المساقاة

قال بوحيفة رحمه الله تعالى في المساقاة لا يخرج من المهر باطلة وقال جاثرة اذا ذكر ملة معلومة وسمى جز من الثمر

مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة وقال الشافعي للمعاملة

جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها كان فيه

شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج ولانها بان شرط رفعه من راسل الخراج

يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض والمنقول في وقف

العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان في المدين المدة

يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم وقاما يطاوت في مثل فيها ما هو للثبوت

واذا اكد البلاء في اصول رطبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان له نهاية معلومة فلا يكون طريان

المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختل كغيره ويصعب في المدة لا تتعاضد عليه فتدعى الجاهل

وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع ثغلا او اصول رطبة على ان يكون عليها

او اطلق في الرطبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا عما تنمو ما وكفي في الارض

فجهلت المدة وكسرت تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع

الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتعاضد لا يخرج المهر فيها فسدت المعاملة لغوات الله فهو

الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت لان لا يتيقن

هذا الكتاب من كتب الفقه في المساقاة...
المساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب...
قال بوحيفة رحمه الله تعالى في المساقاة لا يخرج من المهر باطلة...
مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة...
جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة...
شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج...
يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض...
العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان...
يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم...
واذا اكد البلاء في اصول رطبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان له نهاية...
المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختل كغيره ويصعب في المدة لا تتعاضد...
وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز...
بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع ثغلا او اصول...
او اطلق في الرطبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا عما تنمو...
فجهلت المدة وكسرت تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط...
الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتعاضد لا يخرج المهر فيها فسدت...
الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت...

بذلك في حصة العامل من الثمر لانه ليس له الحق في الثمر بل هو من حق المالك ولو مات العامل
فلورثته ان يقوموا عليه ان كره رب الارض لان في النظر ان الجاهل فان اراد ان يضر موه بشر كان
صاحب الارض بيل الخيارات الثلاثة التي بينها وان اجبها فاختار لورثة العامل لقيامهم
مقامه وهذه خلافة في حق مال وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت ادراكه لان يكون وراثته في الخيار
فان لم يرثه العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك الى ورثة رب الارض على ما وصفنا قال
واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضره او الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها
ان يدرك لكن بغير اجر لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذه الارض يجوز استيجارها
وكذلك العمل كله على عامل ههنا في المزارعة في هذا عليها لانه لما وجب اجور مثل الارض
بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لا يجوز ان يستحق العمل لا يستحق قبل
انتهائها قال ونفسه بلا عذر لما بينا في الاجارة وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جملتها ان يكون
العامل سارقا يخاف عليه فتر الشفعة التمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلزمه فيفسخ
ومنها مرض العامل فان كان يضعفه عن العمل كان في الزامه استيجار الاجرة زيادة ضرر عليه يلزمه
فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه روايتان تاويل احدهما ان يشترط
العمل به فيكون راجحة من دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة يغرس فيها اشجارا تكون
لا الارض والشجر بين رب الارض والغارس نصين لم يخرج من ذلك لاشتراط الشركة فيما كان حاصلا قبل
الشركة لا يعمل به جميع الثمر والغرس لرب الارض والغارس قيمة غرسه واجرم مثله فيما عمل لانه
في معنى قضيض الطمان فهو استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد
(لحقه ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل فزارته
مكونا لما قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

كتاب المساقاة

(لحقه ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل فزارته
مكونا لما قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

له قوله: ذبيحة المسلم، والكذب حلال الخ. الاول ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا لفورة كما في الفتح على هذا
يؤمر على الحكام في ديارنا ان يمنعهم من الذبح لان الفصاري في زماننا الصرح (بقية ٤٣٣)

الحرم من الصيد وكذا لا يؤكل ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أنه قد روي في بعض النسخ أن هذا القيد لا يترتب على ذبح الحرم من الصيد ١٢
 الحلال والحرم والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرم وهذا لأن الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع
 محرم فامتنع من ذكاة ما ذبح في الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشروط بشاة

قال والحرم يعني من الصيد وكذا لا يؤكل ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أنه قد روي في بعض النسخ أن هذا القيد لا يترتب على ذبح الحرم من الصيد ١٢
 الحلال والحرم والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرم وهذا لأن الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع
 محرم فامتنع من ذكاة ما ذبح في الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشروط بشاة

قال وإن ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
 أي أنه قد روي في بعض النسخ أن هذا القيد لا يترتب على ذبح الحرم من الصيد ١٢
 ميتة لا تؤكل وإن تركها ناسيا أكل وقال لشافعية أكل في الوجعين وقال مالك لا تؤكل في الوجعين في المسلم
 لغيره وأحمد والنسائي ١٢
 والكتابي في ترك التسمية سواء وتحمل هذا الخلاف إذ ترك التسمية عند إرسال الباري والكلب
 وعند الرمي هذا القول من لشافعية مخالف للاجماع فإنه لا خلاف فيما كان قبله في حرمة متروك
 التسمية عامدا أو غافلا بخلاف بينهم في متروك التسمية ناسيا فمن مذهب ابن عمر رضي الله
 عنهما أنه يحرم من ذبحه على ابن عباس رضي الله عنهما أنه يحل بخلاف متروك التسمية عامدا
 فانه يحرم بالاتفاق ١٢

ولهذا قال أبو يوسف وسلفه للشافعية جميعهم متروك التسمية عامدا لا يتبع فيه الاجتهاد ولو
 القاضيه بجواز بيعه لا ينفذ لكونه مخالفا للاجماع له قوله عليه السلام المسلم يذبح على اسم الله
 لانه يذبح متروك التسمية عامدا ١٢
 تتكامل في التسمية ولو كانت شرطا للحل لما سقطت بعد التسمية كالطهارة في باب الصلوة
 ولو كانت شرطا للملة أقيمت مقامها كما في الناس ولنا الكتاب هو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه الآية فهو للظهير والاجماع وهو ما بينا والسنة وهو حديث عدي
 ابن حاتم الطائي رضي الله عنه فإنه عليه السلام قال في آخره فانك انما سميت على كلبك فلم تنتم على
 كلب غيرك علل الحرم بترك التسمية في مالها فيجوز بظاهر ما ذكرناه من أن الفضل فيه لكن نقول في اعتبار
 ذلك من الحرم ما لا يخفى لأن الإنسان كثير النفساني الحرم مذكور والسمع غير محرم على ظاهره
 أي من الحرم

الحرم من الصيد وكذا لا يؤكل ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أنه قد روي في بعض النسخ أن هذا القيد لا يترتب على ذبح الحرم من الصيد ١٢
 الحلال والحرم والذبح في الحرم يستوي فيه الحلال والحرم وهذا لأن الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع
 محرم فامتنع من ذكاة ما ذبح في الحرم غير الصيد وذبح في الحرم غير الصيد مع كونه فعل مشروع
 أي مشروط بشاة

كتاب
 الذبائح

(بقية ٤٣٢) بالإنشائية فبهم الله تعالى وعدم الضرورة لتحقيق والاحتياط واجب لأن من حل ذبيحتهم اختلاف
 العلماء كما بيناه فالأخذ بجانب الحرمة أول عند عدم الضرورة ١٢ مجمل الأخير ص ٢٤٣٢٨

اذ لو اريد به تجرنا الحاجة وظهر الانقياد وارتفع الخلاف في الصلة الاولى الاقامة في حق النبا
 وهو معذور ولا يدل عليها في حق العامة ولا عذر وما رواه محمول على حالة النسيان ثم التسمية
 في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح وهو على المذبح وفي لصيد تشترط عند الارسلان الرمي وهو
 على الالة لان لمقتضى الالة في الذبح في الثاني الرمي الارسلان ولا صابة فيشترط عند فعله عليه حتى
 اذا ضجع شاة وسقى فليح غيرة التسمية لا يجوز ولو لم يصبه واصاب غيره حل وكذا في الارسلان
 ولو ضجع شاة وسقى في الشفرة فيج باخرى اكل ولو سقى على سهم نحره بغيره صيده لا يكل **قال**
 ويكره ان يذكركم مع اسم الله تعالى شيئا غيره وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان هذه ثلث مسائل
 احد كمال ان يذكركم موصولا لا معطوفا فبكره ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بما قال نظيره ان يقول بسم الله
 محمد رسول الله لان الشكر له لم توجد فلم يكن الذبح واقعا له لانه يكره لو جرد القرن صورة فيتصور
 بصورة المحرم والثانية ان يذكركم موصولا على وجه العطف والشكر بان يقول بسم الله واسم فلان
 او يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر اللام فتحرم الذبيحة لانه اهل به لغيرة الله
 والثالثة ان يقول مفصلا عنه صورة ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يضح الذبيحة
 او بعدة وهذا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل
 هذه عن امه محمد بن شعبة لك بالوحداية ولي بالبلاغ والشرط هو الذكر الخالص المجرد على
 ما قال ابن مسعود رضي الله عنه جرد والتسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يكل
 لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد لله او سبحان الله بريد التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد
 لله لا يكل في اصح الروايتين لانه يريد به الحمد لله على نعمة دثرت التسمية

لكن في الترشاش انه مكره وقيل نهيا اذا عرف النحر والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم
العرف ذكره الزيلعي ١٣ ملتقى الاجم ص ٥١٨ ج ٢

ومائة اوله لالس عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في قوله تكافا ذكر اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين الحنك واللثة وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في الحنك كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنك
 ولا نه جمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مالئكم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل لكل وان قطع اكثرها اكل لكل
 عن حنيفة رحمه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو نجا خلافا واختلاف الرواية في الاصل في حنيفة رحمه اذا قطع الثلث في شكله لم يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنيفة رحمه لان كل فرد منها اكل نصف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الاكثر يفتقر اكل كل فرد منها او كما يوجب يوسف رحمه ان المقصود من قطع الودجين
 انهما الدم فينبط حدهما على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من قطعها ولا في حنيفة رحمه ان الاكثر يقوم بمثل الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود بقتل بها وهو انها في الدم المسفوح والتوجيه
 اي ما كتبه

قوله في قوله تكافا ذكر اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين الحنك واللثة وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في الحنك كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنك
 ولا نه جمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مالئكم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل لكل وان قطع اكثرها اكل لكل
 عن حنيفة رحمه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو نجا خلافا واختلاف الرواية في الاصل في حنيفة رحمه اذا قطع الثلث في شكله لم يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنيفة رحمه لان كل فرد منها اكل نصف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الاكثر يفتقر اكل كل فرد منها او كما يوجب يوسف رحمه ان المقصود من قطع الودجين
 انهما الدم فينبط حدهما على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من قطعها ولا في حنيفة رحمه ان الاكثر يقوم بمثل الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود بقتل بها وهو انها في الدم المسفوح والتوجيه
 اي ما كتبه

قوله في قوله تكافا ذكر اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين الحنك واللثة وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في الحنك كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنك
 ولا نه جمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مالئكم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل لكل وان قطع اكثرها اكل لكل
 عن حنيفة رحمه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو نجا خلافا واختلاف الرواية في الاصل في حنيفة رحمه اذا قطع الثلث في شكله لم يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنيفة رحمه لان كل فرد منها اكل نصف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الاكثر يفتقر اكل كل فرد منها او كما يوجب يوسف رحمه ان المقصود من قطع الودجين
 انهما الدم فينبط حدهما على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من قطعها ولا في حنيفة رحمه ان الاكثر يقوم بمثل الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود بقتل بها وهو انها في الدم المسفوح والتوجيه
 اي ما كتبه

باق النصار

三

...

5

31

31

له قوله وله انفاصل في الحياة الخ الفقرة على قول ابي خزيمة تحية استا - اليه دعا - البراءة كما علمت من صحيفة وقد افقت
المترن على هذا »

قال ولا ياكل الا بقع الله
الذاجاة وعن ابو يوسف انه
وقد اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
والنبور والحشرات كلها
الا في ١١ دواب منها
حين سألته عن كلبه وهو
الحشرات ولهذا لا يجب على المني
قال ولا يجوز اكل الحرام
اي القدر ١٢
وسلم عن كحول الخيل
لحوم الحرام اهلية يوم خيبر
١١ اوزن
ومحمد والشياطين هم لله لا با
عن لحوم الحرام اهلية واذن
وزينة خرج من حج الامتناد
١٢ القول ١٣
يادنا هلولاه الى اربابها
نم ١٢ فرس ١١ ترسانية
وتحدث جابر معارفين
كرامة تنزيه وآله اول صح واه
١٥ اعطى بالاع
باكل الارنب لاني النبي عليه
ارنب بالفتح ذكره في ١٢ م
السباع لا من اكلة الجيفة فاشبه
لا تجعل فيها اما الا دمي فخرته
١٢ و١٣

لا نه صيد البر لهذا يجب على المحرم بقتله جزاء يلقى به فلا يحل الا بالقتل كما في سائرهم والمجزة عليه
 ما هو بينا وتسل على فضائله عند الكراد يا خذ الرجل من الارض فيها الميت وغيره فقال
 كله كله وهذه اعم من فصاحتها دل على اباحته وان مات حنفاً نفعه بخلاف السمك اذا مات من غير
 اذ لا فاختصناه بالنص والورد في الاصل في السمك عندنا انه اذا مات باقية يحل كما لما خوذ
 واذا مات حنفاً نفعه من غير اذ لا يحل الا في الطاف وتسمي عليه فروع كثيرة بينها ما في كتاب المنه
 وعند التمام ينفذ الميزر على هامتها اذا قطع بعضها فاحل يحل اكل ما بين وما بقي لان موته
 باقية وما بين من الحيوان ميتا ميتته حلال وفي الموت بالحكم والبر وايتان والله اعلم بالصواب

كتاب الاضحية

قال الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقلد ومسلم يوم لا ضحية عن نفسه على له الصغار اما الوجوب
 فقول حنيفة ومحمد في ذوات الحسنى والوايتين على يوسف وحملة الله عليه اثمانه ذكره في الجوامع
 وهو قول الشافعي وذكروا الطحاوي ان على قول في حنيفة مرة واجبة وعلى قول في يوسف في عهد سنة
 مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف وجه السنة قوله عليه اسلام من اهل ان يضحي منكم
 فلا يلغى من حره وظافه شيئا والتعليق بالارادة من ان الوجوب لانها لو كانت واجبة على المملوك
 لوجب على السافرة ان لا يمتنع في الوطائف المالية كالزكاة وصار كالعتبة ووجه الوجوب قوله
 عليه السلام من جده سنة ولم يضح فلا يقرب من صلاتنا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بفرك غيلا واجب
 ولا تقربة يضاد اليها في ايقال ولا ضحى وذلك يوزن بالوجوب لان الاضافة للاقتصاص
 وهو الوجوب والوجوب هو المفضل الى الوجوب ظاهر بالنظر الى الجسد غير ان الاداء يختص باسباب يشق

له قوله كتاب الاضحية التي وجبتنا في ذلك قوله تعالى فصل ربك واخر واخر الاضحية والامر ليقضي الوجوب... في قوله عليه
 السلام ضحوا امره قوله ناخا سنة ابيكم ابراهيم اى طه يلقه فالتة ابطقة في الدين وذاك لا ينفى الوجوب (بقية ٤٤٢)

[illegible]

قليلًا قليلًا فاذا رآته من موضع أعلم على ذلك المكان ثم تشد عينها الصحيحة

(بقية ٤٤٤) فلا يلزمه الا التضيحية بشاة واحدة ومن الشائخ من قال لا يلزمه الا التضيحية بشاة واحدة لان هذه الصيغة حقيقة لا اخبار فيكون اخبارا عارضا وجب عليه بايجاب الشرع فلا يلزمه التضيحية باخرى (بقية ٤٤٥)

ازد

(لقية ٤٤٦) مراراً بما كنا لك لوئال ذلك وهو معسر ثم السير في أيام الخريف عليه أن يضيء بشايتين لأنه لم يكن
وتحذّر النذر الصحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية وهو الانشاء فوجب عليه (لقية ٤٤٨)

[illegible]

قولنا لا نثبت القربة بل ان القربة
 بالفتح والانتفاع بعد اتمام القربة
 مطلق كالاصل ١٢٠ في
 دكره ان يجب فيها فتيقن بالماضي
 الصوت اي كما كره لا الاقناع بعوضها
 القربة فلا تصرف فيها شيئا الى المستقبل
 قبل ان يبلغ عيها ولكن ينعى ضررها
 بلما والبارد حتى يفتقر
 تياره بره الا ان يما نافع اذ كان
 بغيره من ايام النحر والاذكان البعد
 ظاهر فيزيد الا انه ينعى
 بالعين كما كره اذا عطف قبل ان
 يبلغ عيها من طين يوجب قصد
 بوجه كذا في البسوة
 بوجه كذا في البسوة

قوله اذا غلط جلد اول من كتابه في بيان ما يجب عليه من الصدقة من غن

والقربة اقيمة بان يتيه بخلا ما اذا لم الجوسى لانه ليس من هل الذكاة فكان افسادا قال
 واداعط جردان فليج كل احدهما اضحية الاخر اجزى عنهما ولا ضمان عليهما وهذا الاستحسان واصل
 هذا ان من ج احضية غيره بغير اذ لا يحل له ذلك وهو ضامن لقيمتهما ولا يجزى به من الاضحية
 في القياس وهو قول فرقة ولا استحسان في ذلك ولا ضمان على الذابح هو لنا وجه القياس انه شاة غيره
 بغير اذ من ج اذا ذبح شاة اشتراها القصاب جلا استحسانا بها تعينت للذابح لتعينها للاضحية
 حتى يجزى عليه ان يضي بها بعينها في يوم الذبح يكره ان يبدل بها غيرها فصار المالك مستعينا بكل من يكون
 اهلا للذبح اذ قال لاله لا تخافوت بعضه هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها العوارض فصل
 كما اذا ذبح شاة شاة القصاب جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه
 او يشهد الذابح ولا يرضى قلنا يحصل استحسانا اخر في مضمنا لما عتدنا كونه معقولا في قضيه
 ولعلمنا اننا جملته من هذا الجنس مثل استحسانية وهو ان يذبح كحم غيره او يحن حنطه او رفع جثته
 فانكسر او حمل على دابته فعطبت كل ذلك بغير المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم
 في القدر والقه على الكانون والحط تحتها وجعل الحنطة في الدرف ويطه الدابة عليه ورفع الحجر واما الهالك
 نفسه او جعل على ابته فسقط في الطريق فاوقد هو نار فيه فطبخه او ساق الدابة فطبخها او اعان على رفع
 الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على دابته واسقط فعطبت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا لوجوه لا ذن
 دلا لانه اذا ثبت نقول مسائل الكتاب في كل منها اضحية غير يغير من جردان خلافة في عينها وبنا
 فيها القياس لا استحسانا ذكرنا في اخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه لا يضمنه كونه ذكرا فيما فعل كاله
 فان كانا كلاهما علما لم يعلل كل واحد منهما صاحبه بخلافه لو اطمعه في الاستداء يجوز وان كان
 قليل حال كروا ندين ام

من ج احضية غيره بغير اذ لا يحل له ذلك وهو ضامن لقيمتهما ولا يجزى به من الاضحية في القياس وهو قول فرقة ولا استحسان في ذلك ولا ضمان على الذابح هو لنا وجه القياس انه شاة غيره بغير اذ من ج اذا ذبح شاة اشتراها القصاب جلا استحسانا بها تعينت للذابح لتعينها للاضحية حتى يجزى عليه ان يضي بها بعينها في يوم الذبح يكره ان يبدل بها غيرها فصار المالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ قال لاله لا تخافوت بعضه هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها العوارض فصل كما اذا ذبح شاة شاة القصاب جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه او يشهد الذابح ولا يرضى قلنا يحصل استحسانا اخر في مضمنا لما عتدنا كونه معقولا في قضيه ولعلمنا اننا جملته من هذا الجنس مثل استحسانية وهو ان يذبح كحم غيره او يحن حنطه او رفع جثته فانكسر او حمل على دابته فعطبت كل ذلك بغير المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقه على الكانون والحط تحتها وجعل الحنطة في الدرف ويطه الدابة عليه ورفع الحجر واما الهالك نفسه او جعل على ابته فسقط في الطريق فاوقد هو نار فيه فطبخه او ساق الدابة فطبخها او اعان على رفع الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على دابته واسقط فعطبت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا لوجوه لا ذن دلا لانه اذا ثبت نقول مسائل الكتاب في كل منها اضحية غير يغير من جردان خلافة في عينها وبنا فيها القياس لا استحسانا ذكرنا في اخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه لا يضمنه كونه ذكرا فيما فعل كاله فان كانا كلاهما علما لم يعلل كل واحد منهما صاحبه بخلافه لو اطمعه في الاستداء يجوز وان كان قليل حال كروا ندين ام

جمله كتاب الاضحية

(لغية ٤٤٨) نقرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بايجاب الشرع اما اذا اطلق ولم يؤمدا الاضحية او كان قبل ايام النحر او كما عسرنا ما ليس فيها مائة وان لم يمتعه شاة اخرى بالغدر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجبة غيرها فضر نذر حقيقة ١٢ رد المحتار ص ٢٢٥ ج ٥ (١) ٢٣٤ ج ٥

يتصدق بتلك القيمة لا تعادله عن اللحم فصا كما لو باع ضميته وهذه لان التضحية لما وقعت

عن صاحب كتاب الحكم ومن اتلف حكم اضمية غيره كان الحكم ما ذكرناه ومن غصب شاة

فَضَحِي بِهَا ضَمِنَ قِيمَتَهَا وَجَازَ عَنْ أَضْمِئْتِهِ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا بِسَاقِ الْغَضَبِ بِتَخْلَافِ مَا لَوَادَعَ
 بَعْدَ فَضْلَانِ الْكَاسْتِنَادِ
 شَاةٌ فَضَحِي بِهَا لِأَنَّهُ يَضْمِنُهُ بِالذِّجِ فَلَمْ يَثْبُتِ الْمَلِكُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ الذِّجِ وَانْتَهَ اعْلَمَ

كتاب الكراهية

قال رضي الله عنه تكلموا في معنى المكروه والمرعوع من محرمات نساء كل مكروه حرام إلا أنه لما لم يجد فيه

قَالَ عَالَمٌ يُطَاقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْكَرَامَةِ عَنْ حَنِيفَةَ وَابْنِ يَسْفَرٍ أَنَّهُ إِلَى الْكَرَامَةِ اقْرَبُ وَهُوَ لِيَشْتَمِلَ عَلَى أَفْصُولٍ
أَوْ مَكْرَهٍ فِي أَنْ تَأْتِيَ الْمَرْفُوعُ الْعُقَابَ بِأَنْ ۱۲

منها فصل في الاكل الشرعي قال ابو حنيفة يكره ان ياكلوا من اكل ابوالايل وقال ابو يوسف
 آمان بالفتح ما ذهبتين جمع لام

ومحمد بن أبان بن الوليد بن قاتل بن أبي يوسف أنه لا بأس بالثبوت في ما قد بيناه في هذه الجملة فيما

تقدم في الصلوة والذي بائع فلا تعيد هاهنا للذين متولد من اللحم فاخذ حكمه **قال** ولا يجوز

الأكل الشرعي لا تدهان الطيب في أنية الذهب والفضة لرجال والنساء لقوله عليه السلام
 جمعا ما في قوله من ١١٥
 آخر من قوله من ١١٥

في الله كيشرب في اناء الذهب والفضة انما يجزى في بطنه نار جهنم والى ابو هريرة بشرب في اناء

فضة فلم يقبل قال فلما عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اثبت هذا في الشرب فكذا

في اذهان نوحه لانه في معناه ولانه تشبه بزي المشركين وتنعم بتنعم المستوفين

وللسرفين وقال في الجامع الصغير بكرة ومراد في التحريم ويستوى فيه الرجال والنساء

لعموم النهي وكذلك الأكل بمِلْعَقَةِ الذهب والفضة والاحتفال بميل الذهب

[illegible][illegible]

(مكة) يكره وضع المحلحة والقصعة على الجنز وسم العبدن اوالسكين بهر

تلكا او ملشرف الراس في المختار ومن اللراف ان يا كل وسط الجنب وبع ٤٤ اسبه
(بقية ٤٥١)

[illegible]

أما قوله فصل في الأكل والشرب الخ (تقمة) بكسر وضم المحلحة والقصعة على الجنز وسمي اليدين أو السكين به و
يلقبه بالخران ولا بأس بالأكل متكئا أو ملقشوف الرأس من المختار ومن الدراف أن يأكل وسط الجنز ويضع حاشيه
(تقبة ٤٥١)

وقوع العلامات وآن كان غير ذلك لم يسهه إن يأكل منه معناه إذا كان
 يعني إذا قال لا يجزئ موسى بشرية من موسى كان حراما
 ذبيحة غير الكتابي والمسلم لأنه لما قبل قوله في الحبل أولى أن يقبل في الحرمة

[illegible]

(فقہ ۴۵۰) اویا کل ما انتفع منه الا ان یکون غیرہ یا کل ما ترکہ فلا بأس به کما اختاره ورفیعا دون رعیف ومن اکرام الخبر ان لا ینظر الا رام اذا حضر وان لا یمزک لعمۃ سقطت من یدہ فانما صرف بل ینبغی ان یتبدئی بما (نبیہ ۴۵۲)

قال ويؤخذ من قبل في هذه الآية والآذان قال العبد في الجارية والصبى لان الهدايا تبتع عادة
 على ان يكون هولا وكذا لا يمكن ان يصح ما يشترطه عند الاذن عند الضرب في الارض والمبايعه في
 الق وفلوه يقبل فيهم يؤخذ في الحج وفي الجمار الصغير اذا قالت جارية لرجل بعثني مولا
 اليك هديته وسعه ان يأخذ هلاله لا فرق بين ما اذا اخبرته باهله المولى غيرها ونفسها
 لما قلنا **قال** ويقبل في العمارات قول الفاسق ولا يقبل في الديانات الا قول العبد ووجه
 الفرق ان العمارات لا يكون وجوها فيها بين جنس الناس فلو شرطنا شرط ان يؤخذ في الحج فيقبل
 قول الواحد فيها عدا كان فاسقا كان كافرا كان مسلما عبدا كان او حرا ذكر اكان وان شى دفعا
 للحج اما الديانات لا يكون وقوعها حسب وقوع العمارات فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط
 فلا يقبل فيها الا قول اسلم العبد ان الفاسق مؤثمة الكافر لا يلزم الحكم فليس له ان يلزم
 المسلم بخلاف العمارات لان الكافر لا يمكنه ان يقاتل ديارنا الا بالمعاملة ولا يتصل به
 المعاملة الا بعد قبول قوله فيها فكان فيه ضرورة فيقبل ولا يقبل قول المستوفى في ظاهر الرواية
 وعلى حقيقته يقبل قوله فيها جريا على مذهبه انه يجوز القضاء به وفي ظاهر الرواية
 وهو الفاسق سواء حتى يعتد بهما **قال** ويقبل فيها قول العبد والجوهر الا مسترا اذا كانا
 عدا ولا لان عدا العدا الصدق راجع والقبول لوجهه فمن العمارات ما ذكرنا ومنها
 التوكيل فمن الديانات الاخبار بنجاسة الماء حتى اذا اخبر مسلم بوضي لم يوضأ به
 ويضم ولو كان بخبر فاسقا ومستورا لم يضر فان كان اكبرا به انه صادق يعم ولا يتوضأ به
 وان اراق الماء ثم يمس كان احوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى

في العمارات لا يكون وجوها فيها بين جنس الناس فلو شرطنا شرط ان يؤخذ في الحج فيقبل
 قول الواحد فيها عدا كان فاسقا كان كافرا كان مسلما عبدا كان او حرا ذكر اكان وان شى دفعا
 للحج اما الديانات لا يكون وقوعها حسب وقوع العمارات فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط
 فلا يقبل فيها الا قول اسلم العبد ان الفاسق مؤثمة الكافر لا يلزم الحكم فليس له ان يلزم
 المسلم بخلاف العمارات لان الكافر لا يمكنه ان يقاتل ديارنا الا بالمعاملة ولا يتصل به
 المعاملة الا بعد قبول قوله فيها فكان فيه ضرورة فيقبل ولا يقبل قول المستوفى في ظاهر الرواية
 وعلى حقيقته يقبل قوله فيها جريا على مذهبه انه يجوز القضاء به وفي ظاهر الرواية
 وهو الفاسق سواء حتى يعتد بهما **قال** ويقبل فيها قول العبد والجوهر الا مسترا اذا كانا
 عدا ولا لان عدا العدا الصدق راجع والقبول لوجهه فمن العمارات ما ذكرنا ومنها
 التوكيل فمن الديانات الاخبار بنجاسة الماء حتى اذا اخبر مسلم بوضي لم يوضأ به
 ويضم ولو كان بخبر فاسقا ومستورا لم يضر فان كان اكبرا به انه صادق يعم ولا يتوضأ به
 وان اراق الماء ثم يمس كان احوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى

كتاب الكراهية

(فتاوى ٤٥١) ومن السنن ان لا يأكل وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وان يأكل من موضع واحد لانه
 طعام واحد بخلاف طبق فيه الوان الثمانية يأكل من حيث شاء لانه الوان بكل ذلك ورد الا تأكل وليس
 رجله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام صارا ولا يشمه ومن الثاني انه لا يكره النقع في الطعام الا باله
 (فتاوى ٤٥٣)

للاحتياط بالارادة اما التمس في حرج طمخ لو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضا به ولا يتيمم للترح جانب
 فلا يميز الاحتياط بالارادة
 الكذب بالتمس وهذا اجاز الحكم فاما الاحتياط يتيمم بعد الوضوء لما قلنا ومنهما الحبل والحرمه
 اذ الم يكن فيه زوال الملك وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرناها في كفاية المتبحر **قال** ومن دعي
 الى وليعة او طعام فوجد ثمة لبعثا او غناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الوليعة قبل طعام العرس ١٢ الغناء باكره سماع ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منه ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التغمي بضرب القضيب وكذا قول ابو حنيفة ربه
 ابتليت لان الاشياء بالحر يكون **فصل في اللبس قال** لا يجلب للرجال لبس الحر ويحجب للنساء
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحر والديباغ وقال غاييلسه من لا خلاق له
 في الاخرة واعل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 منهم علي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حري وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كوراثة حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

منه قوله في حرج طمخ لو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضا به ولا يتيمم للترح جانب
 فلا يميز الاحتياط بالارادة
 الكذب بالتمس وهذا اجاز الحكم فاما الاحتياط يتيمم بعد الوضوء لما قلنا ومنهما الحبل والحرمه
 اذ الم يكن فيه زوال الملك وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرناها في كفاية المتبحر **قال** ومن دعي
 الى وليعة او طعام فوجد ثمة لبعثا او غناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الوليعة قبل طعام العرس ١٢ الغناء باكره سماع ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منه ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التغمي بضرب القضيب وكذا قول ابو حنيفة ربه
 ابتليت لان الاشياء بالحر يكون **فصل في اللبس قال** لا يجلب للرجال لبس الحر ويحجب للنساء
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحر والديباغ وقال غاييلسه من لا خلاق له
 في الاخرة واعل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 منهم علي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حري وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كوراثة حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

منه قوله في حرج طمخ لو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضا به ولا يتيمم للترح جانب
 فلا يميز الاحتياط بالارادة
 الكذب بالتمس وهذا اجاز الحكم فاما الاحتياط يتيمم بعد الوضوء لما قلنا ومنهما الحبل والحرمه
 اذ الم يكن فيه زوال الملك وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرناها في كفاية المتبحر **قال** ومن دعي
 الى وليعة او طعام فوجد ثمة لبعثا او غناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الوليعة قبل طعام العرس ١٢ الغناء باكره سماع ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منه ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التغمي بضرب القضيب وكذا قول ابو حنيفة ربه
 ابتليت لان الاشياء بالحر يكون **فصل في اللبس قال** لا يجلب للرجال لبس الحر ويحجب للنساء
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحر والديباغ وقال غاييلسه من لا خلاق له
 في الاخرة واعل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 منهم علي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حري وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كوراثة حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

(الفتا ٤٥٤) صورت اخاف وهو محل النهي وكبره السكرت حالة الذكل لانه تشبه بالمجوس ويتعلم بالمعروف وقال عليه السلام

منه قوله في حرج طمخ لو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضا به ولا يتيمم للترح جانب
 فلا يميز الاحتياط بالارادة
 الكذب بالتمس وهذا اجاز الحكم فاما الاحتياط يتيمم بعد الوضوء لما قلنا ومنهما الحبل والحرمه
 اذ الم يكن فيه زوال الملك وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرناها في كفاية المتبحر **قال** ومن دعي
 الى وليعة او طعام فوجد ثمة لبعثا او غناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الوليعة قبل طعام العرس ١٢ الغناء باكره سماع ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منه ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التغمي بضرب القضيب وكذا قول ابو حنيفة ربه
 ابتليت لان الاشياء بالحر يكون **فصل في اللبس قال** لا يجلب للرجال لبس الحر ويحجب للنساء
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحر والديباغ وقال غاييلسه من لا خلاق له
 في الاخرة واعل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 منهم علي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حري وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كوراثة حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1036.

لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الألباس كالخمر الحرام شره حرم شقيقه **قال** وتكروه
 الحرة التي تحمل قميص بها العرق لأنه نوع من تجديد تكبره وكذا التي تمشي بها الوضوء أو يقطر بها وقيل إذا
 كان عن حاجة لا يكره وهو الصحيح وأما يكره إذا كان عن تكبر وتجديد وصار كالترقع في الجلوس فلا بأس
 بأن يربط الرجل في أصبعه أو خاتمه الحيط للحاجة ويسمى ذلك الزينة والزينة وكان ذلك من
 عادة العرب **قال** اللهم **شعر** لا يفعنك اليوم أن كتمت بجمعة كثرة ما توصى وتعتاد البرقة
 وقد روي أن النبي عليه السلام أمر بعض أصحابه بذلك ولأنه ليس لما يلبس من الغرض الصحيح وهو

التذكير عند النسيان **فصل** في الوطئ والنظر والمس قال ولا يجوز ان ينظر الرجل الا اجنبية
 الا الى وجهها وكفيها لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما
 ما ظهر منها الكحل والخنافة والمراء موضعها وهو الوجه الكف كان المراد بالزينة المذكورة مواضعها
 وكان في ابداء الوجه الكف ضرورة كما اجتهدت المعاملة مع الرجال خذا واعطاء وغير ذلك وهذا
 تنصيص على انه لا يباح النظر الى القدماء وعن ابي حنيفة رآه انه يباح لان فيه بعض الضرورة
 وعن يوسف رآه انه يباح النظر الى راعيها ايضا لانه قد يبدن منها عادة قال فان كان لا يامن
 الشهوة لا ينظر الى وجهها الا كحاجة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية
 عن شهوة ضمت في عينه الا انك يوم القيمة فان خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة
 تحذر عن الحرام وقوله لا يامن يدل على انه لا يباح اذا شك في الاشتباه كما اذا علم او كان
 اكبر اياه ذلك ولا يحل ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يامن الشهوة لقيام الحرام وانعدام
 الضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى والحرام قوله عليه السلام من مشكك امرأة

[illegible]

قال وينظر الرجل من العمل الى جميع بدنه الا الى ما بين يديه الى ركبته لقوله عليه السلام

(بقيّة ٤٥٦) في قسم الآية والضمحان عدم كون هذه المثلثة عورة في الصلاة لأن النظر مطلقاً لأن بين الحرة كلمة عورة لا يحل لغرض الزوج إلى شيء منها الاضغورة كالحاجة ونحوها انتهى - اقول هذا هو الاقرب (بقيّة ٤٥٨)

والتحقق من الجانيين في القضاء الى الحق في التحقيق في جانيها **قال** وينظر المرأة من المرأة
 الى الرجل الرجل ينظر اليه من الرجل لوجود الجانسة وانعدام الشهوة غالباً كما في نظر الرجل
 الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيما بينهن في حليفة رة انظر المرأة الى المرأة
 كنظر الرجل الى محاربه بخلاف نظرها الى الرجل لان الرجال يحتاجون الى زيادة الانكشاف
 للاشتغال بالاعمال والآول **قال** وينظر الرجل من منته التي تحمل له وترجيه الى فرجها
 وهذا اطلاق في النظر الى ساتره عما عن شهوة وغير شهوة والآصل في قوله عليه السلام غص
 بصره الا على منك وامرأتك لان ما فوق ذلك من المسكن والغشيان مباح فالنظر اولى الا ان اولى
 التي ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه السلام اذا لقي احداكم له فليستتم ما استطاع
 ولا يتجسس وان تجسس العيون ولا في لك يورث النفسان لورود الاثر وكان بن عمر رضي الله عنهما
 يقول الاول ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل معه **الذلة قال** وينظر الرجل من زواجر محاربه الى
 الوجه والرأس والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى ظهورها وبطنها
 وفخذها والآصل فيه قوله تعالى ولا يبين زينتهن الا لعولتهن الآية والمراد والله
 اعلم مواضع الزينة وهي ما فكرنا في الكتاب يدخل في ذلك الساعد والاذن والعنق
 والقدم لأن كل ذلك مواضع الزينة بخلاف الظهر والبطح والفتحة لأنها ليست مواضع الزينة
 ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام المرأة في بيتها في ثياب مهنتها
 عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادعى الحرج وكذا الرغبة تغل للحرم المودة فقلما تشتهر
 بخلافها وراهلها لا تنكشف عادة والخبر ومن لا يجوز المناكحة بينه وبينها على التابيه

في النظر الى الرجل من الرجل لوجود الجانسة وانعدام الشهوة غالباً كما في نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيما بينهن في حليفة رة انظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى محاربه بخلاف نظرها الى الرجل لان الرجال يحتاجون الى زيادة الانكشاف للاشتغال بالاعمال والآول **قال** وينظر الرجل من منته التي تحمل له وترجيه الى فرجها وهذا اطلاق في النظر الى ساتره عما عن شهوة وغير شهوة والآصل في قوله عليه السلام غص بصره الا على منك وامرأتك لان ما فوق ذلك من المسكن والغشيان مباح فالنظر اولى الا ان اولى التي ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه السلام اذا لقي احداكم له فليستتم ما استطاع ولا يتجسس وان تجسس العيون ولا في لك يورث النفسان لورود الاثر وكان بن عمر رضي الله عنهما يقول الاول ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل معه **الذلة قال** وينظر الرجل من زواجر محاربه الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى ظهورها وبطنها وفخذها والآصل فيه قوله تعالى ولا يبين زينتهن الا لعولتهن الآية والمراد والله اعلم مواضع الزينة وهي ما فكرنا في الكتاب يدخل في ذلك الساعد والاذن والعنق والقدم لأن كل ذلك مواضع الزينة بخلاف الظهر والبطح والفتحة لأنها ليست مواضع الزينة ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان واحتشام المرأة في بيتها في ثياب مهنتها عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادعى الحرج وكذا الرغبة تغل للحرم المودة فقلما تشتهر بخلافها وراهلها لا تنكشف عادة والخبر ومن لا يجوز المناكحة بينه وبينها على التابيه

كتاب الكواهي

لأنه لا ضرورة كما في المحارم بل والى القلة الشبهة في كمالها في الاما، وتفظه المملوكة تنتظم بالضرورة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنه حليفه في علم ما عرف
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل في بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعلم الضرورة وفي
 الاكراب لا تزال اعتبار محله في الاصل للضرورة فيهن في ذوات المحارم بحج الحاجة **قال**
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما ايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح اليقين الشبهة وكان كبريه ذلك لانه نوع استمتع في غير حالة
 الشراء يباح النظر والمسن شرط الشهوة **قال** واذا احضرت الامه لم تعرض ازارا واحدا ومعتاه
 بلغت في هذا الما يتبالي الظهر والبطن منها عورة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في تجمع مثلها
 في كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشياء **قال** والخصة في النظر الى الاجنبية
 كالفصل اقول ان شئت رضي الله عنها الخصة، مثله فلا يباح ما كان حراما قبله ولا يباح
 فحل بما يباح كذا الجمبوا لانه يستحق في الزنا كذا الخنة في الردى من الافعال لانه فحل فاسق
 والاحصالي انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل الصغير مستثنى بالنص **قال**
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
 هو كالمحرمة وهو احد قولين لشافعية لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن ولا حاجة
 متحققه لسنوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرمة ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

الاستساعة في المحارم بل والى القلة الشبهة في كمالها في الاما، وتفظه المملوكة تنتظم بالضرورة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنه حليفه في علم ما عرف
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل في بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعلم الضرورة وفي
 الاكراب لا تزال اعتبار محله في الاصل للضرورة فيهن في ذوات المحارم بحج الحاجة **قال**
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما ايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح اليقين الشبهة وكان كبريه ذلك لانه نوع استمتع في غير حالة
 الشراء يباح النظر والمسن شرط الشهوة **قال** واذا احضرت الامه لم تعرض ازارا واحدا ومعتاه
 بلغت في هذا الما يتبالي الظهر والبطن منها عورة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في تجمع مثلها
 في كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشياء **قال** والخصة في النظر الى الاجنبية
 كالفصل اقول ان شئت رضي الله عنها الخصة، مثله فلا يباح ما كان حراما قبله ولا يباح
 فحل بما يباح كذا الجمبوا لانه يستحق في الزنا كذا الخنة في الردى من الافعال لانه فحل فاسق
 والاحصالي انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل الصغير مستثنى بالنص **قال**
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
 هو كالمحرمة وهو احد قولين لشافعية لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن ولا حاجة
 متحققه لسنوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرمة ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

له قوله اما الخوة بها والمسافر معها الخ وقد اختلف الشافعية في الحل وعدمه ورواه في صحيحان ما اتوا لكن هذا في
 زمانهم لها سيده من الشارح عن ابن كمال انه لا يباح الا لمة بلح محرمة من زماننا لغلبة اهل الفساد وبعثت شاكل ١٢
 رد المحتار ص ٢٠٢ ٥

[illegible][illegible][illegible]

والمراد بالنص الإمامة
جواب عن سؤال الشيخ الثاني
الذكر قال ويعزل
عطف
نحو عن العزل عن الحكم
رواه ابن ابي عمير عن عمار بن
قضاء للشهوة وتخص
فلهذا لا ينقص حوق
الزوج ١٢ من
فقد ذكرناه في النكاح
لا يقرها ولا يمسسها
عليه السلام في سبب
بحيضة أفاد وجوب
الملك واليد لأنه هو
المحترمة عن الاختلاق
بما محترم وهو أن
أرادة الوطني والمشتري
مبطل في أركان الحكم
فانصب سببا واد
المؤكد باليد وتعد
والوصية والميراث

عن أمته بغيراذ نهما
 مال سعيدة والحسن
 أي وتوارثا ملكا يانين
 صيلا للولد ولهذا
 الحرة بغيراذ نهما
 فصل في الاله
 ما ولا يقبها ولا يظرا
 ايا او طاس لا توطا
 الاستبراء على الولي
 الموجود في مود النص
 ط والأنساب عن الاش
 كون الولد ثابت النسب
 أي هو الذي يريده
 على دليلها وهو الت
 ير الحكم عليه ليس
 أي الحكم على سائر
 والخج والكتابة

[illegible][illegible]

دون
سلام
الحجرة
ط
فيه
فانه
قول
سترون
اث
لللياه
نفل
قيقية
امر
واليد
قه
به
تري

والمراد بالذم الاماء قال سعيد والحسن وغيرهما لا تغربكم سورة النور فانها في الاثبات دون
جواب عن قولهم ان الشاخص اي قوله ما ملك الياسر من
الذكور قال ويعزل عن امته بغيراذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها لانه عليه السلام
اي اقدركان في مقهوره
عطف
عن العزل عن الحرة الا باذنها وقال لمولى امه اعزل عنها ان شئت وكان الوطى حق الحرة
رواه ابن اجنه عن عمن الخطاب بن
قضاء للشهوة وتحصيلاً للولد ولهذا تجتنب في الحب والعنة ولاحق للامته في الوطى
فلهذا لا ينقص حق الحرة بغيراذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت امه غيره
الزوج ١٢ عن ابن يعزل منها ١٣ عن تفرود ١٤ اي بالعزل ١٥
فقدرنا هافي النكاح **فصل** في الاستبراء وغيره **قال** ومن اشترى جارية فانه
لا يقرؤها ولا يمسسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأها والاصل فيه قول
عليه السلام في سبائيا واطاسا لا توطا كخبال حتى يضع حملهن ولا الخيال حتى يستبرئ
بحيضة افاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية هو استحادات
المالك واليد لانه هو الوجود في مود النص وهذا لان الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للياءة
الحترمة عن الاختلاط والانساب عن الاشتباه وذلك عنه حقيقة الشغل او توهم الشغل
بما محترم وهو ان يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لاعلى البائع كان العللة الحقيقية
ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد به دون البائع فيجب عليهم غيران الارادة امر
مبتطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتعلق اغايبت بالملاك واليد
فانتصب سببا وادير الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث مالك الرقبه
المؤكد باليد وتعدى الحكم الى ساثر اسباب الملك كالشراء والهبة
والوصية والميراث والخارج والكتابة وغيرها وكذا يجب على المشتري

[illegible]

2414

[illegible][illegible]

له قوله من مال الصبي الخ يتبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات ١٢ مجلة الاحكام العدلية وتفرع منه ان الصبي اذا مات فعلى امرأته عدة الوفاة ١٣

في الزمان
الذي هو قديم
من قبل زمان
فوق اقطار
البقيان

الكواكب
والماون في
السموات من
الارض الى
السموات
لا يتوقفون
باني الموضع
الذي هو قديم
من قبل زمان
فوق اقطار
البقيان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما إذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبار الزوج انهما ارتضعت
من أمها واخته حيث يقبل قول الواحد في أن القاطع طارء والأول لا يدل على انعقاد ما
فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا الكفر يدور الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر
نفسها في رجل يدعي انهما له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت أنا حرة الأصل ليس به
ان يترجمها التحقق المنازع وهو اليد بخلاف ما تقدم قال واخبايع المسلم خيرا واخذت مني
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ان كان بائع نصرانيا فلا بأس به والفرق ان البيع
في الوجه الاول باطل لان الخمر ليس بل متقوه في حق المسلم فيه الثمن على ملك المسلم فلا يعمل فيه
من البائع والوجه الثاني صحيح البيع لانه مال متقوه في حق الذي فملكه البائع فيحل الاخذ منه قال
ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهائم اذا كان في لك في بلد يضر الاحتكار باهله وكذلك
التلف فاما اذا كان لا يضر فلا بأس به والاصل فيه قوله عليه السلام الجالب من رزقي والمحتكم لمع
ولا نه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليهم اذا كان
يضرهم ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان لمصر كبير لا نه حابس ملكه
من غير اضرار بغيره وكذلك التلف على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلف الجلب
وعن تلفي الزكيات قالوا هذا اذا لم يلبس المتلف على التجار صغير البلدة فان لبس فهو مكروه
في الوجهين لانه غادر وتنفذ تخصيص الاحتكار باقوات كالحنطة والشعير والتبن والقش
قول ابي حنيفة ر. وقال ابو يوسف ر. كل ما اضر بالعامه حبسه فهو احتكار
وان كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد ر. انه قال لا احتكار في الثياب
شمله

[illegible]

فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكرامة وأبو حنيفة اعتبر الضرر للمعروف المتعارف
 ثم المدة إذا قصر لا يكون حثكاً للعد الضرر وإذا طالت يكون حثكاً مكرهاً لتحقيق الضرر
 ثم قيل في مقدرة باربعين يوماً القول النبي عليه السلام من حثك طعاماً أربعين ليلة
 فقد برئ من الله وبرئ من الله منه قيل الشهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه
 كثير أجل قد ترقى غير موضع ويقع التفاوت في المأثرين أن يترقب العنة وبين
 أن يترقب القحط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا ما يثرون قلت
 المدة والحاصل أن التجارة في الطعام غير مجمدة **قال** ومن حثك غلة ضيعته أو ما جلبه
 من بلد آخر فليس بمحتكر ما الأول فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى له
 أن لا يزرع فذلك له أن لا يبيع أما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة مرة لأن حق العامة غايته
 عاجل في المصير جليل ففناها وقال أبو يوسف نكرة لا إطلاق ما روينا وقال محمد كل ما يتحول
 منه إلى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف
 ما إذا كان البلد بعيداً لم تجر العادة بأجل منه إلى المصير لأنه لم يتعلق به حق العامة
قال ولا ينبغي للسلطان أن يسبق على الناس لقوله عليه السلام لا تسبقوا فان الله
 هو المسبق القابض الباسط الرزاق وكان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي
 للأمام أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين وإذا رفع
 إلى لقاضيه هذا الأمر يبرأ من الاحتكار ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على
 اعتبار السعة في ذلك وفيها عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه

جمله
كتاب
الكراهية

(بقية ٤٦٨) في إشارات الأرباب إلى قد علمت أن هذه المسئلة متفرعة من القاعدة ستة وعشرين من المادة وحاصلها
 يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل ١٢ قال سليم رستم في شرحه (بقية ٤٧٠)

قوله قيل بالثمن...
 قال أبو يوسف...
 ثم المدة إذا قصر...
 ثم قيل في مقدرة...
 فقد برئ من الله...
 كثير أجل قد ترقى...
 أن يترقب القحط...
 المدة والحاصل...
 من بلد آخر فليس...
 أن لا يزرع فذلك...
 عاجل في المصير...
 منه إلى المصير...
 ما إذا كان البلد...
قال ولا ينبغي...
 هو المسبق القابض...
 للأمام أن يتعرض...
 إلى لقاضيه هذا...
 اعتبار السعة في...
 قوله قيل بالثمن...
 قال أبو يوسف...
 ثم المدة إذا قصر...
 ثم قيل في مقدرة...
 فقد برئ من الله...
 كثير أجل قد ترقى...
 أن يترقب القحط...
 المدة والحاصل...
 من بلد آخر فليس...
 أن لا يزرع فذلك...
 عاجل في المصير...
 منه إلى المصير...
 ما إذا كان البلد...
قال ولا ينبغي...
 هو المسبق القابض...
 للأمام أن يتعرض...
 إلى لقاضيه هذا...
 اعتبار السعة في...

فَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ فِيهَا ظَاهِرٌ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ فِيهَا أَيْضًا وَهِيَ لَا صَحِيحٌ قَالَ وَمِنْ حَمَلِ أُمِّي خَيْرُ أَفَانِ

يُطِيبُ لَهُ الْأَجْرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْأَعَانَةُ عَلَى الْعَصَةِ

قوله صلى الله عليه وسلم

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا ہے۔

وهو فعل فاعل مختار وليس الشرب من ضرورات العمل لا يقصده بهم والحديث محمول على

الحال لمقرون بقصد العصية **قال** ولا تأمنوا ببيع بيوت عكة ويكره بيع ارضه ولو هدا

عند ابي جنيقة ووكالا باس ببيع ارضها ايضا وهذا رواية عن الجنيقة ولاها مملوكة

لهم لظواهر الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام لا يملككم

لا تشاء يا عاقل ان لا تلتصق بمحبة لا تخاف ان الكعبة مقارظ ارض التلويح

[illegible]

یہاں تک کہ یہ فریاد ہوا کہ ہم نے خدا سے وعدہ سنا تھا کہ اگر ہم حق بیع بجا لاؤ گے تو اللہ تعالیٰ ہمیں اپنا مال دے گا۔

لَإِنَّهُ خَالِصٌ مَّلَكٌ أَلْبَانٌ وَيَكُونُ أَجَارَتُهُمَا أَيْضًا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَجْوَارِضِ مَكَّةَ فَمَا
أَرَضِيكُمْ

اكل الربوا واولان اراضه مكة تشتمى السوانب على عهد رسول الله عليه السلام من احتاج
 جميع ما في كتابي لا اله الا الله محمد وآل محمد

الیهاسکنیها ومن استغذ عنها السکن غیره ^{۱۳} ومن وضع درهما عند بقیال ^{۱۴} یا خذ منه

ما شاء، يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَكَلِّهٌ فِي ضَائِحَتِهِ نَفْعًا وَهُوَ أَدْنَى مَا خُذَ مِنْهُ مَا شَاءَ، جَلَّ جَلَالُهُ

من التواضع واليقول وغير ذلك من الخصال

[illegible]

وَيَعْلَمُ لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ لَوْ هَلَكَ لَشَيْءٌ عَلَا إِيَّاهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ مُتَقَرِّبٌ
قَالَ ۝

والنقط في الصحف أقول بن مسعود رضي الله عنه جرد القرآن في يروي جرد المضاوي في التشهير

وَالنَّقْطَةُ رَأْسُ الْجُرْبِ وَلَا تَلْعَشِيرُ يُجَلُّ بِحِفْظِ الْأَيْ النَّقْطُ بِحِفْظِ الْأَعْرَابِ اتِّكَالًا عَلَيْهِ فَيَكْرَهُ

22 13 6 4 6 15 21 24 12 11 25 26

بجانب خود در میان ایشان

[illegible]

(تبقه ٤٧٠) والتسعين عند قعدى ارباب الطعام
عليه عند الحاجة اذا امتنه عن سوره من آيات

بیت دنیا منبرہ العالم وسیع الاحادیث اور

[illegible]

وَمِنْهُ أَيْضًا هَدَمَ الْبَيْتَ، الْمَجَاوِرَةَ الْحُورِيِّ سَفَا الْمَرْبَانَةَ ١٢ شرح الجبله لِسُلَيْمِ بْنِ سَمْعَانَ ٣١ لَهُ تَوَلَّىهِ وَالْأَلْبَابُ سَبْعَ أَرْغَافًا إِلَى: (فِيهِ ٤٧٢)

(تبقه ٤٧٠) والتسعين عند قهوى ارباب الطعام
من بعده لغين فاشق وبيع طعام المحتكر جبراً

قالوا في ما تبالا به العجمون دلاله فتركوا ذلك اخلاصا لحفظ وهجاء القرآن ^{فيكون} حسنا قال

ولا بأس بتعليق المصاحف بما فيه تعظيمها صلوات الله على النبي المصطفى وآله الطيبين الطاهرين
وآل بيته عجل الله فرجهما والذهب وقد ذكرناه

من قبل قال ولا بأس بان يتخلل هذه الخدمة للمسجد الحرام وقال الشافعي يكره ذلك وقال

ما لك يكره في كل مسجد للشافعية قوله تعا انما للمشركون نجس فلا يقر بوا المسجد الحرام
هو مصدر وسماه ذرواها من

بعد عامهم هذا لأن الكافر لا يخلو عن جنابة لأنه لا يغتسل اغتسالاً يخرج به عنها والجنب يجب
منه الغسل الذي يحذفه من الناس فإني إذا كنت من هذه الجماعة فإني أرى أني إذا كنت من هذه الجماعة

المسجد بهذا الحجج مالك والتعليل بالنجاسة عام في تنظيم الساجد كلها ولنا ما روينا في

عليه السلام انزل في مسجدهم وهم كفار وكان الخبيث في اعتقادهم فلا يؤدى الى

تَلَوِيْتُ الْمَشْجِدَ الْأَيْمَنَ الْمَضْرُوءَ عَلَى الْحُضُولِيِّ وَسْتَعْلَى أَوَّلِ الْفَيْنِ كَمَا كَانَتْ عَادَتُهُمْ
أَلَوْوْكَرْدَنَ ام

فإن جاهلية قال ويكره استعمال الخبثيات لا لرغبة في استعمالهم خشية الناس على هذا لصنيع
 جوده ايسره اسرار الله سبحانه وتعالى
 برعنين هم

وهو مثلة محرمه قال ولا تأتوا بأعضاء البهائم وأنزلاء الحمير على الخيل لأن في الأول منفعة

الجهيمة والناس قد صرح النبي عليه السلام كالبغلة فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبها
 أخرجه البخاري وسلم في أجهادها ١٢

لما فيمن فتح به قال ولا بأس بزيادة اليهود والنصارى لانه نوع بر في حقهم وما حيينا
 ركوبه
 ١٤١٢
 دلعلمون سبيل السلام

عن فضالة عن النبي عليه السلام عادي هو يامرض بمجواره **قال** ويكره ان يقول الرجل
 الر ١٣ رداً عن الحسن في كتابه انما ابن جابر في مخرجته
 ١٣٦١ انما هو يمرضه من نحوهم ١٣٦١

في دعائه اسألك بمقعد العزم من عرشك وللمسألة عبارتان هذه ومقعد العزم

ولا ريب في كراهية الثانية لأنه من القعود وكذا الأولى لأنه يؤهم تعلق غزاة

بالعرش وهو محدث والله تعالى بجميع صفاته قديم وعن ابی یوسف رحمه الله

لا بأس به وبه أخذ الفقيه أبو الليث ^{رحمته} لأنه ما ثور عن النبي عليه السلام
أي بالاول ١٢

[illegible]

واهداهم^{واهداهم} ذراهم^{ذراهم} فبقى على اصل القياس **قال** ومن كان في يده لقيط^{لقيط} كلاب^{كلاب} له فان

(فقیه ۷۷۲) و عبارة البرهان و مواهب الرحمن و لا تترك ابو يوسف بيع ارضها كباي

[illegible]

(لقية ٤٧٢) وعبد الله البرهان ومواهب الرقعي واللايكزة أبو يوسف؟ بيع أرضها كبنائنا وعوراية عنهما ربه يعمل انتهى مخلصاً (مفق)
 الأجر على هاشم مجمع الانفس) وقوله عليه الصلاة والسلام وحمل شرك لنا عتق من ربح دمي على ان أرضها تملك (لقية ٤٧٤)

في قبضة العبد والصدقة له واصل هذا المصنف على الصنفان نوع ثلثة هو من باب الولاية
 لا يملكه الا من هو ولي كاله كالحاكم والبيع لا ماله لا يملكه لان المولى هو الذي قام مقامه
 بانابه الشرع ونوع اخر ما كان من ضرر في حال الصغار وهو شراء ماله للصغير منه وتبعه
 واجارة الاظهار ذلك جازم على ما يفيق عليه الاجماع والعلم لا يملك للفقير اذا كان في حجرهم
 واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا ان لا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي فحرمه
 ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملك الملتقط ولا يلزم العلم
 والصبي بنفسه اذا كان في حجر الحاكم فحقه باجتهاد نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية
 والحجج صالحة لانه لا اتفاق **قال** ولا يجوز للملتقط ان يوجره ويجوز له ان يملكه اذا كان في حجره
 ولا يجوز له ان يملكه الا في تلك المدة من اقل من سنة ولا يملك الملتقط والعلم لو اجره لصبي نفسه
 لا يجوز له مشورته بالضرر الا اذا فرغ من العمل عنده ذلك فمضى نفعها فيجب المستوفى هو نظيره
 العبد يجوز لنفسه قد ذكرناه **قال** وتكره ان يجعل لرجل في عتقه عيده الولاية ويؤوى
 الداية وهو طوق كد يملكه يملكه من ان يؤخر رأسه وهو معتاد بين الظلمة لانه عقوبة
 اصل النار فيكره كالحاق بالنار ولا يكره ان يقيده لانه سنة المسلمين في السفهاء
 واصل الاعارة فلا يكره في العبد شرعا على ما فيه وصيانة ماله **قال** ولا بأس بالحقنة
 يريد به التلاوي كالتلاوي مباح بالاجماع وقد ورد باباحتها الحديث ولا فرق
 بين الرجال والنساء لانه لا يوجب ان يستعمل الحرق كالحرق فهو ماله الا استشفاه
 بالمحرم حرام **قال** ولا بأس بزرعي القلح لانه عليه السلام بعث عتابة بن اسيد مكة

ان يكون من المملوك او من المملوكين
 ان يكون من المملوك او من المملوكين
 ان يكون من المملوك او من المملوكين

٢٤٢

في قبضة العبد والصدقة له واصل هذا المصنف على الصنفان نوع ثلثة هو من باب الولاية
 لا يملكه الا من هو ولي كاله كالحاكم والبيع لا ماله لا يملكه لان المولى هو الذي قام مقامه
 بانابه الشرع ونوع اخر ما كان من ضرر في حال الصغار وهو شراء ماله للصغير منه وتبعه
 واجارة الاظهار ذلك جازم على ما يفيق عليه الاجماع والعلم لا يملك للفقير اذا كان في حجرهم
 واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا ان لا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي فحرمه
 ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملك الملتقط ولا يلزم العلم
 والصبي بنفسه اذا كان في حجر الحاكم فحقه باجتهاد نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية
 والحجج صالحة لانه لا اتفاق **قال** ولا يجوز للملتقط ان يوجره ويجوز له ان يملكه اذا كان في حجره
 ولا يجوز له ان يملكه الا في تلك المدة من اقل من سنة ولا يملك الملتقط والعلم لو اجره لصبي نفسه
 لا يجوز له مشورته بالضرر الا اذا فرغ من العمل عنده ذلك فمضى نفعها فيجب المستوفى هو نظيره
 العبد يجوز لنفسه قد ذكرناه **قال** وتكره ان يجعل لرجل في عتقه عيده الولاية ويؤوى
 الداية وهو طوق كد يملكه يملكه من ان يؤخر رأسه وهو معتاد بين الظلمة لانه عقوبة
 اصل النار فيكره كالحاق بالنار ولا يكره ان يقيده لانه سنة المسلمين في السفهاء
 واصل الاعارة فلا يكره في العبد شرعا على ما فيه وصيانة ماله **قال** ولا بأس بالحقنة
 يريد به التلاوي كالتلاوي مباح بالاجماع وقد ورد باباحتها الحديث ولا فرق
 بين الرجال والنساء لانه لا يوجب ان يستعمل الحرق كالحرق فهو ماله الا استشفاه
 بالمحرم حرام **قال** ولا بأس بزرعي القلح لانه عليه السلام بعث عتابة بن اسيد مكة

في قبضة العبد والصدقة له واصل هذا المصنف على الصنفان نوع ثلثة هو من باب الولاية
 لا يملكه الا من هو ولي كاله كالحاكم والبيع لا ماله لا يملكه لان المولى هو الذي قام مقامه
 بانابه الشرع ونوع اخر ما كان من ضرر في حال الصغار وهو شراء ماله للصغير منه وتبعه
 واجارة الاظهار ذلك جازم على ما يفيق عليه الاجماع والعلم لا يملك للفقير اذا كان في حجرهم
 واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا ان لا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي فحرمه
 ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملك الملتقط ولا يلزم العلم
 والصبي بنفسه اذا كان في حجر الحاكم فحقه باجتهاد نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية
 والحجج صالحة لانه لا اتفاق **قال** ولا يجوز للملتقط ان يوجره ويجوز له ان يملكه اذا كان في حجره
 ولا يجوز له ان يملكه الا في تلك المدة من اقل من سنة ولا يملك الملتقط والعلم لو اجره لصبي نفسه
 لا يجوز له مشورته بالضرر الا اذا فرغ من العمل عنده ذلك فمضى نفعها فيجب المستوفى هو نظيره
 العبد يجوز لنفسه قد ذكرناه **قال** وتكره ان يجعل لرجل في عتقه عيده الولاية ويؤوى
 الداية وهو طوق كد يملكه يملكه من ان يؤخر رأسه وهو معتاد بين الظلمة لانه عقوبة
 اصل النار فيكره كالحاق بالنار ولا يكره ان يقيده لانه سنة المسلمين في السفهاء
 واصل الاعارة فلا يكره في العبد شرعا على ما فيه وصيانة ماله **قال** ولا بأس بالحقنة
 يريد به التلاوي كالتلاوي مباح بالاجماع وقد ورد باباحتها الحديث ولا فرق
 بين الرجال والنساء لانه لا يوجب ان يستعمل الحرق كالحرق فهو ماله الا استشفاه
 بالمحرم حرام **قال** ولا بأس بزرعي القلح لانه عليه السلام بعث عتابة بن اسيد مكة

وفرض له وتبعث عليا الي ابيه من فرض الاكلانية محبوبا لحق المسلمين فتكون نطقته في ما لهم

وهو مال بيت المال هذا لان الحبس من اسباب النفقة كما في الوصية والمضارب اذا سافر

بوت الرزق لاهل الكسب

إذا القضاء طاعة بل هو أفضلها ثم القاضى إذا كان فقيرا فلا فضل بل الواحد لا خد

الملك الناصر المنصور الملك الناصر المنصور

[illegible]

غنياف الافضل الامتناع على ما قيل فقايبيت المال قيل الاخذ وهو الاصح صيانة القضاء

عن الهوان نظر المن يولي بعده من المحتاجين لأنه إذا انقطع زمانا يتبعوا عادته ثم تسميته

حارة الزين ١٢ م القاهر الغني ١٢ راق ١٢
 زقانتا علان بقدر الكفاته وقد دعا لاسم باعطائه فله الالبسة كلها الخ

ای ایضا از این کلان در مختار الزنی

في اول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا الخراج يؤخذ في آخر السنة والمأخوذ

من الخراج خراج الستة الماضية هو الصحيح وكواستوفى رزقي سنة وعزل قبل ستمائها

١٢ قيل هو على اختلاف معروف في نفقة المرأة إذا ماتت في السنة بعد استعمال نفقة

وہ باس بنی مسافرہ مہ و امہ اولہ بغیر حرمہ

کتاب احیاء الموات

قال الوات لا يثقم به من الاخرى لقطاع الماء عنه ولو غلب الماء عليه او ما اشبه ذلك

ہذا قول القدری فی غمضہ ۱۱ یعنی

[illegible][illegible][illegible]

NCC

بجوانبها الأربعة من أربعة نفر على التعاقب فعن محمد أن طريق الأول في الأرض الرابعة

سبب الملك الا ان غلبه حقيقه من اذن الامام من شرطه فيستويان فيه كما في سائر اسباب الملك حقه
الملك ١٢ الزمى والام الملك ١٢

إلى غيره لأن الدفع إلى الأول كان يبرها فتحصل المنفعة للمسلمين من حيث العشر والخراج فإذا

العلماء والتجديد للاعلام سمي بذلك لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاعداد حوله ويعلمونه بحجج غيرهم

ليس يجوز بعد ثلاث سنين حتى ولا نية اذا علم بالبدن ان يرجع فيه الى طنة زمانه حتى
والى بعض النسخ يجوز بعض الشراح ١١٢ على

أول أيام الشهر ولا يفي بذلك وإذا لم يحضر بعد انقضاء ثلثين يوماً تركها قالوا لها الكلايانة
 ثلاثين

كلاستيام فإنه يكره ولو فعل نحو العقد التجريد يكون بغيره كذا بيان غرض حولها
أي الاستيام على سوم بغيره الاستيام

والشوك فجعلها حوله وجعل الثراب عليها من غير ان يترك المسننة ليمتنع الناس من
الدخول فيها

دخول و هم من بيدرا عا و ذرا عين و في الخبر و لو كان اوسقهاها فن محمد و

الشرط الذي اعتبره محرم على المتكلمين في الكويت وهو عدم ارتشاف أهل قضيعة أو قرية.

في هذا اليوم قد ورد في الخبر ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 في هذا اليوم قد ورد في الخبر ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 في هذا اليوم قد ورد في الخبر ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

میت ذکر بکثرت من روی التبعيض و التیزر بتعطل الزیادۃ کہ
ہاں و نہ فیما کی مجاہد اختلاف نے الاما ریث سنان، رفع ایکیت التعارض سنان اول و التعارض فی نفس الما وادۃ اصل

[illegible][illegible][illegible]

ان احياء ولو فعل احدهما يكون تحجيرا ولو حفرها هاولم يسبقها يكون تحجيرا وان سقاها
مع حفرا فلا تكون احياء ولو حفرها ولو سقاها يكون تحجيرا ولو سقاها
لا بد من جملة البناء وكذا اذا بذر **قال** ولا يجوز احياء ما قرب من الحرم ويتركه على اهل
القرية ومطرح الحصاندهم لتحقيق حاجتهم اليها حقيقة او دليها على ما بيناه فلا يكون
مواتا لتعلق حقهم بها إزالة الطريق والهرع عليها قالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا عنه
بالمسلمين عنه كالحج والابرار التي يستحق الناس منها الا ذكرنا **قال** ومن حفر بئر في بئر فله
حريمها ومعناه اذا حفر في ارض موات باذن الامام عنده او باذنه وبغير اذنه عنه هما
لان حفر البئر احياء **قال** فان كانت للعطن في مائة اربعون ذراعا لقوله عليه السلام
من حفر بئر فله ما حولها اربعون ذراعا عظمنا ما شئناه فقل اربعون من كل الجانب
والصحيح انه من كل جانب لان في الاراضي نخوة ويحول الماء الى ما حفره وتجاوزت كانت للناس
فحريمها ستون ذراعا وهذا عندنا وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا لقوله عليه السلام
من حفر بئر فله ما حولها اربعون ذراعا عظمنا ما شئناه فقل اربعون من كل الجانب
حريم العين خمس مائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون
ذراعا ولا نه قال يحتاج فيه الى ان يسير دابة للاستقاء وقد يطول الشاء وبئر العطن
للاستقاء منه بيدة فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما سرويناه
من غير فصل والعام المتفق على قبوله والعمل به اولى عنده من الخاص المختلف
في قبوله والعمل به لان القياس يابي استحقاق الحريم لان عمله في موضع الحفر
او الاستحقاق به ففما اتفق عليه الحديثان تركناه وفيما تعارضا فيه حفظنا
الاستحقاق بالحكم فاصل

[illegible]

بقية (٤٧٨) وما كان قريبا منها الا يكون حواجا وان لم يكن مرتفعاً له فقد تبرأ منه شرع المجلة في
من العطن الخ الفتوى على قول ابي حنيفة كما في شرح المجلة المحرر له الامام سديد حيث قال وان



۱. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۲. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۳. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۴. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۵. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۶. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۷. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۸. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۹. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب
 ۱۰. احكام علي بن ابي طالب و اولادهم
 و اولاد علي بن ابي طالب و اولاد علي بن ابي طالب

[illegible]

التي لا يبطل حق مالكه ولكن يلحق الطين للحاجة والضرورة ١٢ شرح المجلة لسليمان بن سنان ص ٢٩٣

كتاب في معرفة ما يحتاج اليه الطين من خواصه والاعراض التي يترتب عليها من الأمراض والاعراض التي يترتب عليها من الأمراض

في شرح المجلة لسليمان بن سنان ص ٢٩٣

٣٨٦

فصول في مسائل الشرب

ابن جعفر اخذ بقوله في الغرض بقوله في القاء الطين ثم عن ابي يوسف ان حريم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب عن محمد بن المقداد بطن النهر من كل جانب هذا ارفق بالناس

فصل في المياه واذا كان رجل نهرا وبيرة او قنطرة فليس له ان يمنع شيئا من الشفة وشفة الشرب بل ياتي ادم والبهائم اعلم ان المياه انواع منها ماء البحر وكل واحد من الناس في حق الشفة وسقي الاراضي حتى ان من ادان بكري فهدمها الى ارضه لم يمنع من ذلك ولا انتفاع بماء البحر كما لا انتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على اي وجه شاء والثاني ماء الاودية والعظام كالحجور وسجون ودجلة والفرات للناس في حق الشفة على الاطلاق وحق سقي الاراضي ان احيى احدا منها ميتة وكري من غير السقيها ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك احدها مباحا حتى لا يصل اذ قهر الماء يدفع قهر غيره وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب في ذلك في ارباع الماء الى هذا الجانب لانكسرت خفت فيخرج القوي الاراضي على هذا نصيب الرعي عليه لان شق النهر للرعي كشفته للسقي به والثالث اذا دخل الماء في المقاسم فحق الشفة ثابت الاصل فيه قوله عليه السلام

من ادان بئر في ارضه فحق الشفة ثابت في ذلك

في شرح المجلة لسليمان بن سنان ص ٢٩٣

[illegible][illegible]

شرح الحديث في هذا الباب

شرح المجمل لمحمد خالہ الہامی ص ۱۹۳ ج ۱

[illegible]

وعدمه فلاول كره على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
مؤنته عليهم ويصرف اليه من مؤنة اخرج واجزته دون العتق والصدقات لان الثاني
للفقراء واول للنواب فلان لم يكن في بيت المال شيء فاما ما تجبر الناس على كراهية لمصلحة
العامتة اذ هم لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتكم لعمتكم وادم لان يخرج له
من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فذكر على اهله
لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص فالحلوص من ابي منهم
يجبر على كره دفعاً للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابرار خاصة يقابلها عوض
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الاقتتال وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق
يجبر الابرار والافلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقل يجبر الابرار كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضر
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابرار بما انفقوا فيه اذا كان بامر القاضي فاستورا الجنب
بجلا وما تقدم ولا يجبر بحق الشفقة كما اذا المتعوا جميعاً ومؤنة كرى المنه المشترك عليهم
فلا يجوز ان يفرقوا ولا يفرقوا من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
مؤنته عليهم ويصرف اليه من مؤنة اخرج واجزته دون العتق والصدقات لان الثاني
للفقراء واول للنواب فلان لم يكن في بيت المال شيء فاما ما تجبر الناس على كراهية لمصلحة
العامتة اذ هم لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتكم لعمتكم وادم لان يخرج له
من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فذكر على اهله
لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص فالحلوص من ابي منهم
يجبر على كره دفعاً للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابرار خاصة يقابلها عوض
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الاقتتال وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق
يجبر الابرار والافلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقل يجبر الابرار كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضر
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابرار بما انفقوا فيه اذا كان بامر القاضي فاستورا الجنب
بجلا وما تقدم ولا يجبر بحق الشفقة كما اذا المتعوا جميعاً ومؤنة كرى المنه المشترك عليهم

له قوله واما الثالث فصرح الى من كل وجه الى اعلم ان من ابي من اصحاب النسخ المملوك عن كريمة يجبر عليه سواد كان عاماد

[illegible]

(لبيه ٤٨٦) الى آخره لان الفرق بالغنم راجع المادة ٨٧ مثله فخر مشترك بين عشرة احتاج الى اكثر من فصارف اعلى حصته

[illegible]

فإن النهر لا يكتسب حصة النهر فير يد على مقدار حقه في اخذ الماء وكذا اذا كانت القسمة بالكوى
وكذا اذا اراد ان يفرعها عن فم النهر فيجعلها في اربعة اذرع منها لاحتباس الماء فيه فيزداد خزان
الماء بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كواه او يرفعها حيث يكون له ذلك في الصحيحين لا يفرع
الماء في الاصل باعتبار سعة الكوة وضيقتها من غير اعتبار التسفل والارتفاع هو
العادة فلم يكن فيه تغيير موضع القسمة ولو كانت القسمة وقعت بالكوى فإراد احدهم
ان يقسم بالايام ليس له ذلك لان القديع يترك على قدمه لظهور الحق فيه ولو كان
لكل منهم كوى مسماة في نهر خاص ليس لواحد ان يزيد كوة وان كان لا يضرب باهل
لان الشركة خاصة بخلاف ما اذا كانت الكوى في النهر لا عظمت لان لكل منهما من
يشق نهر امته ابتداء فكان له ان يزيد في الكوى بالطريق الاولى وليس لاحد من
الشركاء في النهر ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس لها في ذلك شريك لانه
اذا تقدم العهد يستدل به على انه حقه وكذا اذا اراد ان يسوق شربه في ارضه الاولى
حتى ينتهي الى هذه الارض الاخرى لانه يستوفي زيادة على حقه اذا الارض
الاولى تنشف بعض الماء قبل ان يسقى الاخرى وهو نظير طريق مشترك اذا اراد احدهم
ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق
ولو اراد الاعلى من الشركاء ان يسقى في النهر الخاص وفيه كوى بينهما ان يسميه بعضهما دقعا
لفيض الماء عن ارضه كمالا تنز ليس له ذلك لما في من الضرر بالآخر وكذا اذا اراد ان
يقسم الشرب مناصفة بينهما لان القسمة بالكوى تقدمت الا ان يسميه بعضهما دقعا

[illegible]

149

کتاب الاشربة

[illegible]

(الفئة ٤٨٨) بمصارف حصته وحده فمن هذه الجهة ليغير مصرف صاحب الحصة العليا اقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة السفلى

وهذا عندنا وهو المعنى عند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والنخله ولا يشترط من مخمرا العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بل طباقي
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتها استعماله في غير غير ولا حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وانما سمي الخمر لانها من العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للخمر المعرف فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم الذي ذكره في الكتاب
قول في حيفته وعندهما اذا اشتد صاخر او لا يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حيفته ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزبد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحيل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمة عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرم العين
وقد جاء في السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

هذا عندنا وهو المعنى عند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والنخله ولا يشترط من مخمرا العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بل طباقي
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتها استعماله في غير غير ولا حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وانما سمي الخمر لانها من العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للخمر المعرف فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم الذي ذكره في الكتاب
قول في حيفته وعندهما اذا اشتد صاخر او لا يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حيفته ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزبد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحيل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمة عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرم العين
وقد جاء في السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

وهذا عندنا وهو المعنى عند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والنخله ولا يشترط من مخمرا العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بل طباقي
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتها استعماله في غير غير ولا حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وانما سمي الخمر لانها من العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للخمر المعرف فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم الذي ذكره في الكتاب
قول في حيفته وعندهما اذا اشتد صاخر او لا يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حيفته ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزبد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحيل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمة عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرم العين
وقد جاء في السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

بجلاؤ سائر المطعومات تقر هو غير محلول عندنا حتى لا يتعدى حكمها إلى سائر المسكرات
 والشافعي يبعد ظاهرها وهذا بعيد لا يخالف السنة المشهورة وتعليل تعدد الاسم والتعليل
 الأحكام لا في الأسماء بل في أفعالها نجاسة غليظة تكاليف البول لثبوتها بالدلائل القطعية على ما
 بيناه والخامس أن يكفر من خالفها لا تكراه الدليل القطعي والسادس سقوط تقومها في حق المسلم
 حتى لا يضمن متلفها وغاصبه ولا يجوز بيعها لأن الله تعالى لما نجسها فقد هانها والتقوم يشعر بعزتها
 وقال عليه السلام إن الذي حرّم شرها حرّم بيعها وأكل ثمرها واختلفوا في سقوط ماليتها
 ولا صححناه مال لأن الطباع قميل إليها وتضمن بها ومن كان له على مسلم دين فإوفاه ممن جهر
 لا يصلح له أن يأخذ ولا المديون أن يؤديه لأنه ممن بيع بطل وهو غصب في يد أو أمانة على
 حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع الميته ولو كان الدين على من يؤديه من ثمن الجهر والمسلم
 الطالب يستوفي لأن بيعها فيما بينهم جائز والسابع حرمة الانتفاع بها لأن الانتفاع بها
 حرام ولا نه واجب الاجتناب وفي الانتفاع بها اقتراب نحو الثامن أن يحد شار بها وان لم يسكنها
 لقول عليه السلام من شر الخمر فاجلد فان عاد فاجلد فان عاد فاجلد فان عاد
 فاقتلوه إلا أن حكم القتل قد انتفى فبقى الجلد مشروعا وعليه انعقاد إجماع الصحابة
 رضوا عنه من وتقديره ما ذكرناه في الحدود والتاسع أن الطبخ لا يؤثر فيها لأنه لا يمنع
 من ثبوت الحرمة لا رخصها بعد ثبوتها إلا أنه لا يحد فيه ما لم يسكنه علما قالوا لا يحد
 بالقليل في التي خاصته ما ذكرناه وهذا قد طعن والعاشرون أن تخليلها وفيه خلاف الشافعي
 وسند كره من بعد أن شاء الله تعالى هذا هو الكلام في الخمس

قريب البول ما
 عن شافعي قال
 لا يحد في سائر المطعومات
 إلا في الخمر والسكر
 والشافعي يبعد ظاهرها
 وهذا بعيد لا يخالف السنة
 المشهورة وتعليل تعدد الاسم
 والتعليل الأحكام لا في الأسماء
 بل في أفعالها نجاسة غليظة
 تكاليف البول لثبوتها بالدلائل
 القطعية على ما بيناه والخامس
 أن يكفر من خالفها لا تكراه
 الدليل القطعي والسادس سقوط
 تقومها في حق المسلم حتى لا
 يضمن متلفها وغاصبه ولا يجوز
 بيعها لأن الله تعالى لما نجسها
 فقد هانها والتقوم يشعر بعزتها
 وقال عليه السلام إن الذي حرّم
 شرها حرّم بيعها وأكل ثمرها
 واختلفوا في سقوط ماليتها ولا
 صححناه مال لأن الطباع قميل
 إليها وتضمن بها ومن كان له
 على مسلم دين فإوفاه ممن جهر
 لا يصلح له أن يأخذ ولا المديون
 أن يؤديه لأنه ممن بيع بطل
 وهو غصب في يد أو أمانة على
 حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع
 الميته ولو كان الدين على من
 يؤديه من ثمن الجهر والمسلم
 الطالب يستوفي لأن بيعها فيما
 بينهم جائز والسابع حرمة
 الانتفاع بها لأن الانتفاع بها
 حرام ولا نه واجب الاجتناب
 وفي الانتفاع بها اقتراب نحو
 الثامن أن يحد شار بها وان لم
 يسكنها لقول عليه السلام من
 شر الخمر فاجلد فان عاد فاجلد
 فان عاد فاجلد فان عاد فاقتلوه
 إلا أن حكم القتل قد انتفى فبقى
 الجلد مشروعا وعليه انعقاد
 إجماع الصحابة رضوا عنه من
 وتقديره ما ذكرناه في الحدود
 والتاسع أن الطبخ لا يؤثر فيها
 لأنه لا يمنع من ثبوت الحرمة
 لا رخصها بعد ثبوتها إلا أنه
 لا يحد فيه ما لم يسكنه علما
 قالوا لا يحد بالقليل في التي
 خاصته ما ذكرناه وهذا قد طعن
 والعاشرون أن تخليلها وفيه
 خلاف الشافعي وسند كره من
 بعد أن شاء الله تعالى هذا هو
 الكلام في الخمس

كتاب
 الأشربة
 جلد
 كتاب
 الأشربة
 جلد

الذي هو العاصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه وهو الطبخ اذ يطبخ ويسمى الباذق و
المنصف هو اذهب نصفه بالطبخ فكل ذلك حرام عندنا اذا غلا واشتد وقدر بالزبد واذا
على الاختلاف وقال الاوزاعي انهم مباح وهو قول بعض المعتزلة لانه مشروب وطيب وليس نجس ولنا انه
سريع ملذ مطبوخ لهذا يجمع عليه الفساق فيحرم مشربه دفعا للفساد والمتعلق به واما نقيع
التمر وهو السكر وهو الذي من ماء التمر اى الرطب وحرام مكروه وقال شريك بن عبد الله انه
مباح لقوله تعالى اتخذون منه سكرا ووزرنا حسانا ما في علينا به وهو بالحق لا يتحقق
ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم ويدل عليه ما روينا من قبل والاية هي التي على الابتداء
وكانت الاشارة بمباحتها وقيل المراد به التبيخ معناه واسطه علم يتخذ من منه سكر او
تدخين رزقا حسانا واما النقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب فهو حرام اذا اشتد غلا وبتنا
فيه خلاف الاوزاعي قد بينا المعنى من قبل لان حرمة هذه الاشارة دون حرمة الخمر
حتى لا يكفر سخطها ويكفر مستحل الخمر لان حرمتها اجتهادية وحرمة الخمر قطعية
ولا يجب الحد بشرها حتى يسكر ويجب بشر قطرة من الخمر وتكاسرها خفيف في ولاية
وغليظة في اخرى فحاشا للخر غليظة رواية واحدة ويحرم معها وضمن متلفها عند
البحيثة خلافا لما فيه بالانه مال متقوم وما شهد كدالة قطعية بسقوط ثبوتها
بخلاف الخمر غير ان عند تجزئتها لا مثلهما على ما عرفت ولا يتفع بها بوجوه الوجوه
لانها محرمة وعلى بي سيف اذ يجوز بيعها اذا كان الزاهب بالطبخ اكثر من النصف في
الثلاثين قال في الجامع الصغير وما سوى ذلك من الاشارة فلا بأس به

كتاب الاشارة

له قوله ولنا انه يشق طهر الخمر والتوفى في زماننا يقول محمد بن احمد بن ابي طالب قال في حقه محمد بن سكر بن الاشرف المتحفة من الخبر والعه

والله واليمين لان الفساق يجمعون على هذه الاشارة في زماننا وقصود السكر والعصير بشرهما كذا في التبيين ١٢
الفتاوى العالمة ص ١١٢ ج ٥

قالوا هذا الجواب على هذا الغم والبيان لا يوجد في غيره وهو نص على ان يلتزم من الخط والشعير والعسل والذرة حلال عند الحنفية رده ولا يجد شاربها عند وان منه ولا يقع طلاق السكران منه عندنا الكنائس ومن جعل عقوبة البكر والبنات المالك وعن محمد انه حرام ويجد شاربها اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاثرية المحرمة وقال فيه ايضا وكان ابو يوسف يقول ما كان من الاثرية يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد فاني اكرهه ثم رجعت الى قول ابى حنيفة وقوله الاول مثل قول محمد ان كل مسكر حرام الا ان يقع بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلب ويشد ومعنى قوله ولا يفسد لا يفسد في وجهه ان يقا هذه المدة من غير ان يحض له قوته وشدة فكان اية حرمة ومثل ذلك مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وابو حنيفة يعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يحرم اصل شره و فيما يحرم السكر منه على ما ذكرناه ان شاء الله تعالى ابو يوسف رجعت الى قول ابى حنيفة رده فلم يحرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر ونبيذ القرو والزبد الطنج كل واحد منهما اذا نطق حلال وان شربا اذا شرب منه ما يغلب عليه طنه انه لا يسكر من غير طهي ولا طبر وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد الشافعي حرام والكلام فيه كالكلام في المثلث الغني نذكره ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالخليطين لما روي عن ابن زياد انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما ما كنت اهدى الى اهل بغداد من الغد فاخبرته بذلك فقال ما زدتك على عجمي وزيد هذا من الخليطين وكان مطبوخا لان لم يروي عن حرمة نقيع الزبيب هو النبي منه وما روي انه عليه السلام نهى عن الجمع بين القرو والزبيب

في قوله من محمد انه حرام ويجد شاربها اذا سكر منه كما في سائر الاثرية المحرمة
وقال فيه ايضا وكان ابو يوسف يقول ما كان من الاثرية يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد
فاني اكرهه ثم رجعت الى قول ابى حنيفة وقوله الاول مثل قول محمد ان كل مسكر حرام الا ان يقع بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلب ويشد ومعنى قوله ولا يفسد لا يفسد في وجهه ان يقا هذه المدة من غير ان يحض له قوته وشدة فكان اية حرمة ومثل ذلك مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
وابو حنيفة يعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يحرم اصل شره و فيما يحرم السكر منه على ما ذكرناه ان شاء الله تعالى ابو يوسف رجعت الى قول ابى حنيفة رده فلم يحرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر ونبيذ القرو والزبد الطنج كل واحد منهما اذا نطق حلال وان شربا اذا شرب منه ما يغلب عليه طنه انه لا يسكر من غير طهي ولا طبر وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد الشافعي حرام والكلام فيه كالكلام في المثلث الغني نذكره ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالخليطين لما روي عن ابن زياد انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما ما كنت اهدى الى اهل بغداد من الغد فاخبرته بذلك فقال ما زدتك على عجمي وزيد هذا من الخليطين وكان مطبوخا لان لم يروي عن حرمة نقيع الزبيب هو النبي منه وما روي انه عليه السلام نهى عن الجمع بين القرو والزبيب

كتاب
الاشربة

بقيّة ٤٩٣ (ومن كلهم يروى ما في الحديث # ينسخ من ما قبل وهو المحرر)

الزبيب والرطب الرطب ليس محمول على حالة الشدة وكان ذلك في الابتداء قال
وينبذ العسل والتين في نبيذ الحنطة والذرة والشعير حلال ان لم يطبخ وهذا عند أبي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله اذ كان من غير طهو وطريق قوله عليه السلام المخرج من هاتين الشجرتين
واشار الى الكرم والنخلة خص التحريم بهما والمراد بيان الحكم ثم قيل بشرط الطبخ فيه لا باحة
وقيل لا يشترط وهو المذكور في الكتاب لا قليل لا يد عوالي كثيرة كيف ما كان هل جد في
من الجوز اذ اسكر منه قيل كجد وقد ذكرنا الوجه من قبل قالوا لا يصح ان يحد فانه يحد عن محققين
سكروا كشرية تانيه من غير تفصيل فهذا لان الفساق يجتمعون عليه في زماننا اجتماعهم على
سائر الاشياء قبل فحق ذلك كذلك المتخذ من الكلب اذ اشتد فهو على هذا وقيل ان المتخذ من البواك
لا يحل عند أبي حنيفة واعتبار الجمل اذ هو متولد منه قالوا لا يصح ان يحد لان كراهة كحه لما في
اباحته من قطع ما دة الجهاد واحترامه فلا يتعد الى البنية قال وعصير العنب اطبخ حتى
ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال ان اشتد وهذا عند أبي حنيفة وابي يوسف وقال محمد مالك و
الشافعي حرام وهذا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى ما اذا قصد به التلذذ لا يحل بالاتفاق
وعن محمد بن عثمان قوطا وعنه انه كره ذلك عنه انه توقف فيه لهما في اثبات الحكم وتول عليه
السلام كل مسكر خمر وقوله عليه السلام ما اسكر كثيرة فقليله حرام ويروى عنه عليه السلام ما اسكر
الحكمة منه فاحرم عنه حرام وكان المسكر يفسد العقل فيكون حراما قليلا وكثيرا كالحمر
ولهما قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها ويروى بعينها قليلا وكثيرا والسكر من كل
شرا خمر السكر بالتحريم في غير الخمر اذ العطف للمغايرة وكان المفيد هو القدر المسكر
على الله عليه وسلم

الزبيب والرطب الرطب ليس محمول على حالة الشدة وكان ذلك في الابتداء قال
وينبذ العسل والتين في نبيذ الحنطة والذرة والشعير حلال ان لم يطبخ وهذا عند أبي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله اذ كان من غير طهو وطريق قوله عليه السلام المخرج من هاتين الشجرتين
واشار الى الكرم والنخلة خص التحريم بهما والمراد بيان الحكم ثم قيل بشرط الطبخ فيه لا باحة
وقيل لا يشترط وهو المذكور في الكتاب لا قليل لا يد عوالي كثيرة كيف ما كان هل جد في
من الجوز اذ اسكر منه قيل كجد وقد ذكرنا الوجه من قبل قالوا لا يصح ان يحد فانه يحد عن محققين
سكروا كشرية تانيه من غير تفصيل فهذا لان الفساق يجتمعون عليه في زماننا اجتماعهم على
سائر الاشياء قبل فحق ذلك كذلك المتخذ من الكلب اذ اشتد فهو على هذا وقيل ان المتخذ من البواك
لا يحل عند أبي حنيفة واعتبار الجمل اذ هو متولد منه قالوا لا يصح ان يحد لان كراهة كحه لما في
اباحته من قطع ما دة الجهاد واحترامه فلا يتعد الى البنية قال وعصير العنب اطبخ حتى
ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال ان اشتد وهذا عند أبي حنيفة وابي يوسف وقال محمد مالك و
الشافعي حرام وهذا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى ما اذا قصد به التلذذ لا يحل بالاتفاق
وعن محمد بن عثمان قوطا وعنه انه كره ذلك عنه انه توقف فيه لهما في اثبات الحكم وتول عليه
السلام كل مسكر خمر وقوله عليه السلام ما اسكر كثيرة فقليله حرام ويروى عنه عليه السلام ما اسكر
الحكمة منه فاحرم عنه حرام وكان المسكر يفسد العقل فيكون حراما قليلا وكثيرا كالحمر
ولهما قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها ويروى بعينها قليلا وكثيرا والسكر من كل
شرا خمر السكر بالتحريم في غير الخمر اذ العطف للمغايرة وكان المفيد هو القدر المسكر
على الله عليه وسلم

كتاب الاشربة

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثريب الخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصير بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشي يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شي فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شي فيه فله في الخل الحاصل به قولا ثالثا في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مرام بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ ولا اقترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من اعترقه فطره كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهره في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب ردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا انتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بخرجا او بدرة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثريب الخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصير بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشي يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شي فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شي فيه فله في الخل الحاصل به قولا ثالثا في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مرام بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ ولا اقترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من اعترقه فطره كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهره في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب ردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا انتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بخرجا او بدرة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثريب الخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصير بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشي يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شي فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شي فيه فله في الخل الحاصل به قولا ثالثا في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مرام بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ ولا اقترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من اعترقه فطره كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهره في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب ردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا انتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بخرجا او بدرة دابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

له قوله وقيل عن ابى يوسف في الخمر على قول ابى يوسف كما اشار اليه في التناولي العالم في حقه حيث قال وقال بعض
 المشايخ على قول ابى يوسف ان لم يخفف في كل مرة لكن ملأه بالماء مرة (فتية ٤٩٧)

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فكان صاحب منزلة الاحطاب شجرة حلة ما يحوي به الكتاب فصلان احدهما في الصيد
والثاني في الاصطيد بالري فصل في الجوامع قال يجوز الاصطيد بالكلب المعلم
والفهد البازي سائر الجوامع المعلقة وفي الجماع الصغير وكل شيء علمته من ذي ناب من
السباع وذئب غليظ الطيور فلا بأس بصيده ولا خيفة مما سوداك لان تذك ذكاته
ولا اصل فيه قوله تعالى ما علمتم من الجوامع مكبلين والجوامع الكواشي في تأويلها
المسلطين فيتناول الكل اعمى دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه
واسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد وعن ابي يوسف ان استثنى من ذلك الاسد
والذئب لانهما لا يحملان اخيرا الاسد لغو منه والذئب لحسن استناده والحق فيهما بعضهما
لحسن استناده والخنزير مستثنى لانه نجس العين فلا يجوز الانتفاع به كلاب من التعليم ما يكون
من النص يطبق باسقاط التعليم والحق به وبلا ارسال ولا نه انما يصير له التعليم ليكون
عاملا له فيترسل بارساله ويمسكه عليه قال تعليم الكلب ان يترك لكل ثلاث مرات
وتعليم البازي ان يرجع ويحيى اخذ عن وهو ما تقرر عن ابن عباس رضي الله عنه وكان
بدن البازي لا يحمل الضرب بدن الكلب تحتل فيضرب ليرتد ولا كان اية التعليم تركها هو
ما لو فعادة والبازي متوجر متفر فكانت الاجابة اية تعليم اما الكلب فهو
الف يغتاد لانه تاب فكان اية تعليم ترك ما لو فده وهو الاكل والاستلاب ثم شرط
ترك الاكل ثلثا وهذا عندنا هو اية عن ابي حنيفة رحمه الله لان فيما دون مزيد
الاحتمال فاعله ترك مرة او مرتين شعبا فاذا تركه ثلثا دل على انه صار عاد قلاما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

كتاب الصيد

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

له قوله لم يؤكل في ظاهر الرواية الخ القوي على قول ظاهر الرواية كما في الفتاوى العاتكة وكذا في المرسل الصغير حيا وحب عليه ان يؤكله وان ترك تركه تركه حتى مات حرم الكله وكذا البازي (بقية ٥٣)

Δ. 44

جلد
کتاب
الصید

من زجه رفته من الهياه فوق ساكنين في المذبح لم يجر كل في ظاهرا و رايه نذرا انما الكاهن

(لقية ٥٠٢) والسهم لأنه ترك زكاة الاختيار مع القدرة عليها وهذا إذا تمكن من زكته أما إذا وقع في يده ولم يتمكن

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي هو افضل الانبياء والمرسلين الى ابدى الابد
الحمد لله رب العالمين

[illegible]

(نقبة ٥٠٥) اذا علمت ان اذا العذر الحقيقة يحضر الى المجاز كما هو مقتضى المادة والمجر حقيقة ان يكون نياب القلب از مخدبه حتى يفهمه الناس ۳

[illegible]

وكان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار سدا بالاصطداد
 بخلاف ما تقدم لانه يمكن التحرز عنه فصار الاصل ان سبب الحرمة والحمل اذا جمعا وامكن
 التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الاحتياط وان كان مما لا يمكن التحرز عنه جري وجه
 جري عدمه لان التكليف بحسب الواسع فيما يمكن التحرز عنه اذا وقع على فحش او حائل
 او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جلي فتردى من موضع الى موضع حتى تروى
 الى الارض او رماه فوق على مرجح منصوص او قصبة قائمة او على حرف اجرة لاحتمال
 ان حذره الاشياء قتله وبما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه
 او على ما هو في معناه كجمل او ظهر بيت او لبنية موضوعا وحجرة فاستقر عليها لان
 وقوعه عليه وعلى الارض سواء وذكر في المتن ان وقع على حرفة فانشق بطنه لم ينف كل
 لاحتمال الموت بسبب اخرو صححه الحاكم الشهيد وحمل طلق المروى في الاصل على
 غير حالة الانشقاق وحمله شمس لاية الشرحى على ما اصابه حمل الحرفة فالشوق
 بطنه بذلك وحمل المروى في الاصل على انه لم يصبه من الاجرة الا ما يصبه من
 الارض او وقع عليها وذلك عفوه هذا الصرح وان كان الطير ماثيا فان كانت الجراحة
 لم يمس في الماء اكل وان الغمس لا يوجب كمالا اذا وقع في الماء قال وما اصابه المجرى بصر
 لم يوجب كل وان جرحه يوجب كل لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بحد لا يوجب كل
 ما اصابه بصره فلا تاكل ولا نه لا بد من الجرح ليحقق معناه
 الذكاة على ما قدمناه قال ولا يوجب كل ما اصابه الندقة فمات بها

وهو الرد وقال القدر في المردود ذلك
 الموضع الى موضع كالمردود ذلك
 وهو الرد وقال القدر في المردود ذلك
 الموضع الى موضع كالمردود ذلك
 وهو الرد وقال القدر في المردود ذلك
 الموضع الى موضع كالمردود ذلك

كتاب
 الصبي

له قوله ولا يوجب كل ما اصابه الندقة الا يقل الخار في حواشي الدرر عن فتاوى على آفندي الحل معللا بان النار تغل عمل الزكاة
 في الحيز حتى لو قذف النار في الذبح فاحترقت القروق يوجب كل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال الدم حتى اذا اجد (تقية ٥٠٩)

(بقية ٥٠٨) لم يسئل لاجل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتى للحشنى عن الجنايات ان القتل بالبندقية المصاصة عند لاعبا من جنس الحديد وتجرم فيقتص به لكن ازاله تجرم لا يقتص به على رواية الطحاوى انتهى ومقتضاه حل الصيد *

[illegible][illegible]

وقوله فان اذماه حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمي صيدا فقطع
عضوا منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعي اكل الان مات الصي
لانه مبان بذكاة الاضطرار فيجل المبان والمبان منه كما اذا بين الرأس بذكاة الاختيا
بخلاف ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي
فهو ميت ذكر الحي مطلقا فينصرف في الحي حقيقة وحكما والعضو المبان بهذه
الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحي في ذكاه احكاما لانه تنوهم سلامته بعد هذه
الحجامة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفي حق هذه الصفة يحرم وقوله
أبين بالذكاة قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندنا لا تظهر في
المبان لعدم الحيوة فيه ولا تبعية لرواها بالانفصال فصا هذا كفر هو الاصل المبان
الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحيوة لا يحل وذلك بان يبقى في المبان من حيوة
بقدر ما يكون في الذبح فانه حيوة صفة لا يحكمها وهذا لو وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة
او تردى من جبل او سطح لا يحرم فخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يد او رجلا او فخذا او ثلثة
مما يلي القوائم او اقل من نصف الرأس يحرم المبان يحل المبان منه لانه تنوهم بقاء الحيوة في الباقي
ولو قد تم بنصفين او قطعه اثلاثا ولا اكثر مما يلي العجز او قطع نصف رأسه او اكثر منه يحل
المبان والمبان منه لان المبان من الحيوة لا يحكمها اذ لا تنوهم بقاء الحيوة بعد هذا الحج والحد
وان تناول السمك وما بين منه فهو ميت الا ان ميتة حلال بالحديث الذي
رويناه ولو ضرب عقيق شاة فابان راسها يحل لقطع الاوجاج ويكره هذا الصنيع

من غير ان كان المبدأ نصف الرأس او الشريوكل الكل كذا في المحيط ١٢ الفاري العالم كبرية من ٥٦٤٣١

حالة القيام لانه يقتض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر ولا وجه الى
استيفاء الباقي بدونه لانه لا يتصور ولا يستيفاء يقع بالمالية اما العين امانة حتى كانت
نفقة المهر على الراهن حياته وكفته بعد مائة وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء اذا اشتراه
المقرض لان العين امانة فلا ينوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت الاستيفاء وهذا يحقق
الصيانة وان كان فراغ الذمة مضر ورأته كافي للحالة فالحاصل ان عند الحكم الرهن ضرورة
الرهن محتسباً بدنه باثبات الاستيفاء عليه وعنده تعلق الدين بالعين استيفاء منه عيناً
بالباع ويخرج على هذين الاصلين عدل المسائل المختلف فيها بيننا وبينه عدلها في كفاية للتمتع
جملة منها ان الراهن ممنوع عن الاستدراء لا انتفاع لانه يفتقر موجبه وهو الاحتباس على الدوام
وعنده لا يمنع منه لانه لا ينافي موجبه هو تعيينه للبيع وسيأتي البواقي في اثناء المسائل ان
شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرام المضمون بانفسها فانه

لا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرام المضمون بانفسها فانه
لا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرام المضمون بانفسها فانه

باعتبار ان المثل او القيمة
فانه مقامها واكثر من
عن الامكان المضمون به
دسب ما يفي به المثل فانه
مضمون المضمون وهو المثل
على ثلث اوجه احدها الرهن بالدين
لان موجبه الرهن ثبوت
باعتبار الاستيفاء للرهن ثبوت
مقتصر عليه فاستيفاء
الدين من عين الرهن
بالايمان المضمون به
كتاب
الدين
كتاب
الدين
كتاب
الدين

في كتابه شرح معتد الرهن باب القبض الاول من قبض جرد وقر به الرهن والشرم (بقية ٥١٦)

الدين بالدين
اي بثلث او بغيره
فانه لا يصح الرهن الا بدين مضمون
لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرام المضمون بانفسها فانه

له قوله واذا طلب المرتفع دنيه يؤمر باحضار الرهن الخ اقول والظاهر ان المراد بالاحضار ارضه للرهن:

الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسليم من الراش. وليس له ان يواجر ويبيع كونه ليس له ولاية
في دينه من

الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن

بالتعدي قال ولما تهران يحفظ الرهن بنفسه مؤخر جته وولده وخادمه الذي في عياله

قال رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عياله امانة في يده

فصار كالهدية وان حفظه بغير من في عاله أو اودع في خزانة من الناس فهو على

والوديعه يحفظها بالولد في زوجه فكذا هذا ^{١٢} والراويين في عماله ان يسكن معه سواء كان في نفيه او لا ومن

الحروف والكلمات

العصبة تبع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين مما لا يؤثر في مقدار الدين بل هو من اموال المدينين
اي دين المدينين

خاتما نچمله فی جنصره ههوضا من لان ممتعد بالاسي عمل لانه غير مادون فيه واما
 المرتفع ١٢ بالكر كسر صاد وفتح آن الحشت كويك ١٢ مرتفع

الأذن بالحفظ واليمن واليسر في ذلك سواء كان العادة فيه مختلفة ولو جعله في بقية
أي شخص يمننا ويسمرا
أي بعض خلق الله ثم نحنا ميكنه بعض دريسر الام

الاصابع كان ثمة هنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا

الطليسان ان ليه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين

اوثلثة فتقلد هالم بضم في الثلثة وضم في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان

بقتل سيفين في الحرب ولم تجر بقتل الثلاثة وأن لبس خاتما فوق خاتم ان كان هو من

بِقَوْلِهِمْ خُذُوا حَافِظَكُمْ فَمَا يَضْمَنُ قَالَ وَلِجِزَائِكُمُ

ای بیدیں دو خانیہ
ای بیدیں خانیہ

الذین یُخَذُّونَ مِنَ الرِّه: حلالہ تم۔ وکذا لکاح قہ الی افظ واح قہ الی اع۔ ونفقہ الرہ: حلالہ

التي يحفظها

الراهنه و صلن مايجاج اليه
اي انفا هذه الحايه ١٢
اي غير صله الحفظ ١٣

الرهن فضل وأمرين لأن العين باقية على طلبه ولذلك منافع مملوكة له ويكون أصلاً
على الدين ١٢

ان مغنقه قد
يتسارع اهل
صبا ودينه
لمعلمه طهره
نزل الخمره
والوصي راجي
حكمه لان مغنقه
يؤيدون ان الجين
الاشجاف في الاطراف
باعتقوله الصنف
مغنقه مملكه لاهل
في قوله مغنقه

...فان الحق على ان ...

لما قوله ان الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المعتبر في كون الشخص عيالا له ان ليس

[illegible]

له قوله الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المعتمد في كون الشخص عياله ان ليسا له سوادا كان في لفقه ام لا *

رهننا ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء
لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له
دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابج الدابة
منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع
والعوارض والمضاربات ومال الشراك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت
ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس يوجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي
يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبدل الخلع والمهر
وبدل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه
وان كان هالكه في قيمته فكان رهننا به مضمون فيصح قال والرهن بالدين باطل والكفا
بالدين جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك
الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا
الى المال كما في الصوم والصاوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه
قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين
الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك
بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا يملكه مقبوض جهة

كتاب الرهن

قوله ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابج الدابة منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع والعوارض والمضاربات ومال الشراك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس يوجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكه في قيمته فكان رهننا به مضمون فيصح قال والرهن بالدين باطل والكفا بالدين جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصاوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا يملكه مقبوض جهة

قوله ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابج الدابة منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع والعوارض والمضاربات ومال الشراك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس يوجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكه في قيمته فكان رهننا به مضمون فيصح قال والرهن بالدين باطل والكفا بالدين جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصاوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا يملكه مقبوض جهة

قوله ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابج الدابة منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع والعوارض والمضاربات ومال الشراك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس يوجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكه في قيمته فكان رهننا به مضمون فيصح قال والرهن بالدين باطل والكفا بالدين جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصاوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا يملكه مقبوض جهة

الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
 ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
 وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
 المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
 باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
 ياذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
 وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
 بطلا لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
 ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
 يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
 يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
 به وان كان محبوسا بغير كمر يباع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
 ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذا لو
 اشترى عبدا شراء فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس لانه ان يحبس لستوفي الثمن ثم لو هلك
 المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
 وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
 في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
 ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
 وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
 المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
 باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
 ياذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
 وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
 بطلا لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
 ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
 يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
 يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
 به وان كان محبوسا بغير كمر يباع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
 ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذا لو
 اشترى عبدا شراء فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس لانه ان يحبس لستوفي الثمن ثم لو هلك
 المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
 وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
 في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
 ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
 وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
 المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
 باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
 ياذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
 وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
 بطلا لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
 ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
 يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
 يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
 به وان كان محبوسا بغير كمر يباع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
 ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذا لو
 اشترى عبدا شراء فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس لانه ان يحبس لستوفي الثمن ثم لو هلك
 المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
 وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
 في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

له قولنا ان المجانسة ثابتة في الغرض على قولنا لا على قول زفر كما اشار اليه صاحب المعركة حيث اخذ لينا ١٢

لتعدا الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الكرش من الرهن يمكن
ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني والعبد
المدين المادون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا جوار النجاة
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لانه لا يقابل شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان
يرهن خرا او يرهنه من مسلم وذمي لتعدا الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن
اذا كان ذميا فالخمس مضمون عليه للذمي كما اذا غصبه وان كان المرتفع في ماله يضمنه المسلم
كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرد ذلك فيما بينهم لانها مال فحقهم اما المينة
فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارتماها فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ولو اشترى
عبد ورهن بقتنه عبدا او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حرا او الخل خمر او الشاة
ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين ولحق ظاهرا وكذا اذا قتل عبدا ورهن
بقيته رهنا ثم ظهر انه حرو هذا كله على ظاهر الرواية وكذا اذا صالح على انكار رهنه ما
صالح عليه رهنا ثم تصادق ان لا دين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف ربه خلافه
وكذا قياسه فيما تقدم من رهنه قال ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبدا
لابنه الصغير لانه يملك الايداع وهذا النظر في حق الصبي منه لان قيام المرتفع بحفظه
المنخفضة الغرامة ولو هلك يملك مضمونا والوديعة تملك امانة والوصي
بعائلة الاب في هذا الباب لما بينا وعن ابي يوسف ونفسه انه لا يجوز ذلك منها
وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايفاء ووجه الفرق على الظاهر هو الاستحسان ان في

كتاب
الرهن

للتيم وان كان لم يحل الدين فالقيمة رهن لان وضامن للمرتهن بتفويت حق المحترم
 لانه بل كلمة رهن اي كسبه لانه يوجد لقيام مقام الرهن r كانى

فتكون ههنا عندئذ ثم إذا حل الأجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه ولو أنه
 القيمة ١٢ ^{١٢} بعد ذلك ^{١٢} فيما إذا كانت القيمة مثل الدين أو أقل منه أو أكثر منه ^{١٢} عن

غصبه واستعمل الحاجة الصغيرة حتى هلك في يده يضمنه كحق المرتضى ولا يضمن كحق
 الوصي ١٢

الصغيرين استعماله لحاجة الصغيرين تبعاً وكذا الإخذ له ولا يتأخذ مال اليتيم
 الوصي ١٢ أي ليس بعد ١٢ من الميراث ١٢ وحق

ولهذا قال في كتاب الاقرا اذا اقرا الاب والوصى بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور

غصبه لما ان له ولاية الاخذ فاذا هلك في يده يضمنه للمرتهن باخذ بدنيه ان كان

قد حل ويجمع الوصى على الصبي كونه ليس متعددا بل هو عامل له وان كان لم يحل يكون الدين ١٢

هنا عند المرحوم ثم إذا حل الدين يأخذ دينه منه ويرجع الوصي على الصبي بذلك لما ذكرنا قال
 أي يأخذ المرحوم دينه من القيمة أي يأخذ المرحوم على الصبي من

وَجَوْنُ هَذَا لَهُمُ الدَّانِيَرُ وَالْمَكِيلُ وَالْمَوْزُونُ لَا يَنْتَقِضُ إِلَّا سِتْفَاءً مِنْهُ فَكَانَ مُحَالًا لِلْهَرَفَانِ رُحْنَتُ

بجانبها وهذا عند أبي حنيفة لأن عند أبي بصير توفي أبو اعتبار الوزن دون القيمة وعندهما
 أي عند أبي حنيفة ١٣ بالولاء ١٤

يضم القبة من خلاف جنته كوزها مكانه وفي الجامع الصغير فان رهنه ابرق فضته وشره
المرتن

عشرة بضع فهو بما فيه قال رضى الله عنه معناه ان تكون قيمته مثل وزنه واكثر هذا
 اى عشرة دراهم اى ذلك الرهن ضاع بمقابلة ذلك الدين كـ ١١ ع ١٢

الحج بالوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عند اعتبار الوزن وعند ما باعتبار القيمة وهي مثل
اي يكون قيمة مثل وزنه او اكثره ^{اللام} ولا اعتبار بالجودة ^{وحيث به المخرج من اسانيد}

الدین فی الاول و ثانیہ علی الثانی فی صیرہ بقدر الدین مستوفیاً فان كانت قیمته اقل من
 هو ما فا كانت قیمته الرین مثل وزن الرین من

الدين فهو على خلاف المذكور لهما انه لا وجه للاستيفاء بالتون لما فيه من الضرر بالمرتهن

ولا إلى اعتبار القيمة لأنه يؤدي إلى الربوا فصرنا إلى التضمين بخلاف الجنس كينتقص القبض

[illegible]

له قوله وهو اعتراف بخصيفه في الفرق تقدم في العداية الثالثة في حجت الجيود والروى

[illegible]

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو

وتكون رهنا عنه وهذا بالاتفاق اما عندنا فما ظنهم بذلك عند محمد لانه يعتد بحالة
الانكسار بحالة الهلاك والهلاك عندنا بالقيمة وفي لوجه الثاني وهو اذا كان بغيره
اكثر من وزنه اثني عشر عندي حنيفة رة يضم جميع قيمته وتكون رهنا عنه كان
العبرة للوزن عندنا للجودة والرداءة فان كان باعبار الوزن كله مضمونا يجعل
كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الجيدة تابعة للذات ومتصارا لاصل
مضمونا استحال ان يكون التابع امانة وعند ابي يوسف يضم خمسة اسداس قيمته
وتكون خمسة اسداس لا يربق له بالضمان وسداسه يفرج حتى يبقى الرهن شائعا
ويكون مع قيمة خمسة اسداس لمكسور رهنا فعنده تعتد الجيدة والرداءة وتجعل زيادة
القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا لان الجيدة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند
المقابلة بخلاف جنسها وفي تصف المرصون كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سماعا لمكن
اعتبارها وفي بيان قول محمد نوع طول يعرف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع
شعبها قال ومن باع عبدا على ان يرهقه المشتري شيئا بعينه جاز استحسانا والقياس ان لا
يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان اذا باع شيئا على ان يعطيه كفلا معينا حاضرا في المجلس
فقبل وجه القياس انه صفقة وصفقة وهو منه عنه لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفي منفعة
لا حرجها ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملايم للعقد الكفالة والرهن للاستيناف
وانه يلايم الوجه فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى وهو ملايم فصح
العقد اذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى افتقر الى بيعه الكفالة والرهن للجيدة لا اعتبار

كتاب الرهن

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتفق وهو اي يميز المعنى الذي هو

ثم قال: ونحن نقول الرهن عشرة تبرع إلى الفقهاء على قولنا كما أشاء إليه صاحب الدر المنثور حيث قال بإجماع العلماء على

(فرع) اخذ بحماية المولين لتكون رعا عنده لم تكن رعا كما في التنوير وتمامه فيما علقته عليه ٢
ملحق البحر على هامش مجمع الاخر ص ٢٥٩٩

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

القضاء يشمت حبس يكون وسيلة الى شطره في الاستيفاء وليس هذا لعله وفق الحق وما
ذكرناه وان كان قياسا لكره محمد بن ابي بكر اخذ به لقوله وآذ وقع باطلا فلو هلك امانة لان
الباطل لا يحكم له قال ولو مات الراهن والعبد في ايديهما فاقام كل واحد منهما البينة
على ما وصفنا كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا يبيع بمحملة استخسانا وهو قول ابي حنيفة
ومحمد بن وهب وفي القياس هذا باطل وهو قول ابي يوسف لان الحبس للاستيفاء حكم اصلي لعقد
الرهن فيكون القضاء به قضاء بعقد الرهن وانه باطل للشيوع كما في حالة الحيوة وجه الاستخسان
ان العقد لا يبرأ لذاته وانما يبرأ لحكمه وحكمه في حالة الحيوة الحبس والشيوع يضرمه وبعدها
الاستيفاء بالبائع الدين والشيوع لا يضرمه وصار كما اذا ادعى الرجلان تكاح امرأة او ادعت
اختان النكاح على رجل واقاموا البينة تهاوت في حالة الحيوة ويقضى بالميراث بينهم
بعد المات لانه يقبل الانقسام والله اعلم

باب الرهن الذي يوضع على يد العبد

قال واذا اتفقنا على وضع الرهن على يد العبد جاز قال مالك لا يجوز ذكر قوله في بعض النسخ
يد العبد يد المالك وهذا يرجع العبد عليه عند الاستحقاق فان عبد القبط ولنا ان يد العبد على الصواب
يد المالك في الحفظ اذا العبد امانة وفي المالاية يد المهر كان يده يضمن والمضمر هو المالاية فتدبر منزلة
الشخص تحقيقا لقصد من الرهن وانما يرجع العبد على المالك في الاستحقاق لانه نائب عنه في
حفظ العبد كالمودع قال وليس للمهر ولا للراهن ان يأخذ من رهنه حتى الراهن في الحفظ بيد
وامانة تسوق المهر من استيفاء فلا يملك ابطال حق الاخر فلو هلك في يد هذا المهر كان يده
قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

كتاب الرهن

قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله لا يملك ما كان له من قبله من الرهن ثم المهرى وشره وشره ذلك

فَأَخَذَ حَكْمُضَامَ الْمَالِ فِي حَقِّ الْمُسْتَحْقِ فِي عَقْدِ الرِّهْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَهُ عَبْدٌ فَدَفَعَ بِإِلَاقِيَّتِهِ
بِرَأْسِ الْفَضْلِ ١٣

مقام الاول في اود ما قال وان باع العبد الرهن فاوفى المرتهن الثمن استحق الرهن فضمنه
اي يخرج من الجاهل الصغير اعني

العدل كان بالخيار ان شاء ضم الرهن قيمته وان شاء ضم المقتن الثمن الذي اعطاه وليس له

ان يُضمَّنه غيره وكشف هذا الموهون المبيع اذا استحق ما ان يكون هالكاً او قائماً في الوجه الاول
 ١٢ اى بيان هذا المسئلة

المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته لانه غاصب في حقه وان شاء ضمن العبد لانه

متعدي في حقه بالبيع والتسليم فان ضمن الراهن نفذ البيع وضح الاقتضاء لانه ملكه باءاء
 اي بيع العسل الزهني ١٢

الضمان فتبين انه امر ببيع ملك نفسه وان ضمن البائع تنفيذ البيع ايضا لانه ملكه باداء
^{راهن ١٢} ^{اعلى العدل ١٢ اعنابه} ^{بالعدل ١٢}

الضمان فتيبن انه باع ملك نفسه واذا صقن العدل فالعدل بالحيار ان شاء مرجع على

الراهن بالقيمة له وكيل من جهة عامل له فليخرج عليه بالحكم في العينة وفقد البيع وفتح
 راجه ١٢ راجه ١٢
 " الزمين النول منه
 الاقتران في الاصل من جهة عامل له فليخرج عليه بالحكم في العينة وفقد البيع وفتح

انہ اخا الثمر بغدحہ لانہ مال العبد واداء الضمان ووفى سبعة عا ہ و فسر ان الثمر وانا

إِذَا هُوَ عَلَى حُسْنٍ أَنَّهُ مَلِكٌ الرَّاهِنُ فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُلْكٌ لِمَوْلَى رَاضٍ بِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَهُ إِلَى

وإذا رجع بطل لا قضاء فيرجع المهرين على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو أن يكون

قائماني يدا المشتري فلا مستحق ان ياخذ من يده لانه وجد عين ماله ثم للمشتري ان يرجع

على العدل بالثمن. لأنه العاقد فتشمل به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب

باب البيع وانما الكا^ء ليس له المبيع ولم يسلم له العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة

لأنه هو الذي أدخله في العهدة فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه صح قبض المرتبه
 ١٢ من ١٢ ١٢ من ١٢ ١٢ من ١٢

حضرت مولانا محمد امجد علی صاحب دہلی

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

جلد
کتاب
الرحمن

له قوله ثم استحق الرهن فضمنه الذي ثم علم ان كل ما ذكره صاحب العدايه فيما اذا استحق الرهن بعد بيعه ام لا واستحق قبل البيع في يد المرحوم فان كان قائما يأخذ المشتري منه ويبطل الرهن ولو كان الرهن شيعيين فاستحق احدهما بطل الرهن منه ويبقى الآخر هنا بطل الرهن (در مختار) (تقي ٥٣٦)

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمسوق قبضه ثمتا
 اي المرتهن يملك المقبوض وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمسوق قبضه ثمتا
 فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به
 على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتحن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرتهن
 وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض في الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد
 المرهن غير مشروط في العقد فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
 المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
 اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدا لا يرجع به على المقبض بخلاف
 الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق بحق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
 هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يري جبر هذا الوكيل على البيع قال وانما
 العبد المرهون في يدي المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء
 ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن
 فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
 ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد ان انتقض
 اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن برجع المرتهن عليه
 والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت انه مرتهن ملك نفسه فصار
 كما اذا ضمن المرتهن الرهن ابتداء قلنا هذا طعن في خازم القاضية والحجاب عنه انه
 يرجع عليه بسبب الغرض والغرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه
 اي انتقال المالك من المرتهن الى الراهن

شرح المجلة لسلطان بارس ١٢٤٢ هـ

جمله كتاب الرهن

وقد في الضمان على كل من
 والراهن يملك المقبوض وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل التمسوق قبضه ثمتا
 فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به
 على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتحن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرتهن
 وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض في الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد
 المرهن غير مشروط في العقد فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
 المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
 اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدا لا يرجع به على المقبض بخلاف
 الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق بحق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
 هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يري جبر هذا الوكيل على البيع قال وانما
 العبد المرهون في يدي المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء
 ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن
 فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
 ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد ان انتقض
 اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن برجع المرتهن عليه
 والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت انه مرتهن ملك نفسه فصار
 كما اذا ضمن المرتهن الرهن ابتداء قلنا هذا طعن في خازم القاضية والحجاب عنه انه
 يرجع عليه بسبب الغرض والغرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه
 اي انتقال المالك من المرتهن الى الراهن

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق و
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما عذر
 الوصول الى عين حقه من جهة المعتق يرجع الى من ينتفع بعقته وهو العبد لان الخراج
 بالضمان قال رضي الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
 تذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا يسر له فقه دينه وهو مضطر
 فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما سعى عليه بخلاف المستع في الاعناق لانه يؤدي ضمانا
 عليه لانه انما يسعى لتسليم العتق عنده وعند هالكه كسبله وهما يسعى في ضمان على غيره
 بعد تمام عتاقه فصار كغير الرهن ثم اوجب حنفية ره اوجب السعاية في المستع المشر
 في حالة اليسار والاعسار في العبد المهرهون شرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حالة حقه
 اظهار للنقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق للمشتري بحيث لا يسعى
 للبائع الا رواية عن ابي يوسف ره والمهرهون يسعى لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع
 لا يملكه والاخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري
 والمرتمين ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو
 اوجبت السعاية فيها السقونابين الحقير وذلك ليجوز فلو اقر المولى برهن عيدا بان قال الهنتك

كتاب
 الرهن

(لقية ٥٣٩) فيبطل الرهن ثم اذا صار مرعونا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الرهن مؤسرا لا سعاية على العبد و
 الرهن على حاله على الراهن وان كان الرهن صالما يجبر على فضاكه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك (لقية ٥٤١)

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق و
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما عذر
 الوصول الى عين حقه من جهة المعتق يرجع الى من ينتفع بعقته وهو العبد لان الخراج
 بالضمان قال رضي الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
 تذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا يسر له فقه دينه وهو مضطر
 فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما سعى عليه بخلاف المستع في الاعناق لانه يؤدي ضمانا
 عليه لانه انما يسعى لتسليم العتق عنده وعند هالكه كسبله وهما يسعى في ضمان على غيره
 بعد تمام عتاقه فصار كغير الرهن ثم اوجب حنفية ره اوجب السعاية في المستع المشر
 في حالة اليسار والاعسار في العبد المهرهون شرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حالة حقه
 اظهار للنقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق للمشتري بحيث لا يسعى
 للبائع الا رواية عن ابي يوسف ره والمهرهون يسعى لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع
 لا يملكه والاخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري
 والمرتمين ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو
 اوجبت السعاية فيها السقونابين الحقير وذلك ليجوز فلو اقر المولى برهن عيدا بان قال الهنتك

عند فلان وكذبه العبد ثم اعتقه تجب السعاية عندنا خلافا لغيره وهو معتبره بأقرب ربه
 بعد العتق وتجن نقول أقبر متعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصير محلا
 ما بعد العتق لانه حال نقطاع الولاية ولود برة الراهن صح تدبيره بالاتفاق اما عندنا
 فظاهر كذا عندنا لان التدبير لا يمنع البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن
 صح الاستيلاء بالاتفاق لانه يصح بادى الحقيق وهو اللاب جارعة الابن فيصح بالاعلى
 واذا صح اخراج من الرهن لبطان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين منهما فان كان الراهن
 موسرا ضمن قيمته ما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعناق وان كان معسر التسعة المهر المدبر
 الولد في جميع الدين لان كسبه مال المولى بخلاف المعتق حيث يسقط الاقل من الدين ومن القيمة لان
 كسبه حقه والمعتق عنده ليس الا قدر القيمة فلا يزداد عليه حق المهر بقدر الدين فلا يلزم له
 ولا يرجع ان يؤولد على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه
 عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يصح المدبر في قيمته لانه عوض للرهن
 تحبس مكانه فيقتدر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقض به الدين ولو اعتق الراهن
 المدبر وقد ضمن عليه بالسعاية او لم يقض لم يصح الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
 وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولا لانه اذا ه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك
 الراهن الرهن لانه حرم مضمون عليه بالاثلاف والضمان رهن في يد المهر لقيامه
 مقام العين فان استهلكه المهر هو المهر في تضمين فياخذ القيمة وتكون هنا فريضة لانه
 الحق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم
 كان حيا

كتاب
 الرهن

في حجبها بالدين كما كان قبل حلول الاصل وان كان الراهن معسرا فلا يقرضه ان يشقى
 المهر في الاصل من ثلاثة اشياء (بقية ٥٤٢)

في حجبها بالدين كما كان قبل حلول الاصل وان كان الراهن معسرا فلا يقرضه ان يشقى
 المهر في الاصل من ثلاثة اشياء (بقية ٥٤٢)

جملہ
کتاب
الرحمن

[illegible]

(لقية ٥٤٢) ثم اعتقه فان العبد ليس في الالف قدر قيمته وقت الرض لان الضمان يثبت في قدر الالف

[illegible]

فتبين انه رهن ملك نفسه وان شاء ضم المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن بالدين
على الراهن وقد بيناه في الاستحقاق وان وافق بان رهنه بمقدار ما امر به ان كانت قيمته مثل
الدين واكثر فهلك عند المرتهن يبطل المال عن الراهن لتام الاستيفاء بالهلاك وجب
مثل له لرب الثوب على الراهن لانه صار قاضيا دينه بماله هذا القدر هو الموجب للرجوع
دون القبض بلاته لانه برضاة وكذلك ان اصابه عيب ذهب من الدين حسابا وجب
مثل له لرب الثوب على الراهن على ما بيناه وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة
وعلى الراهن بقية دينه للمرتهن لانه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته على الراهن اصابا
الثوب ما صار له موقفا لما بيناه ولو كانت قيمته مثل الدين فاعاد المعين يفتكه جبرا عن
الراهن لم يكن للمرتهن اذا فسخ دينه ان يمتنع لانه غير متبرع حيث يخص ملكه لهذا رجع على الراهن
بما اذى فاجبر المرتهن على الدفع بخلاف الاجنبة اذ خصه الدين لانه متبرع اذ هو لا يبيع في
تخليص ملكه ولا في تفخيخ دمه فكان للطالب ان لا يقبله ولو هلك الثوب العار فمضى المرتهن
قبل ان يرهنه او بعد ما افكه فلا ضمان عليه لانه لا يصير قاضيا بهذا وهو الموجب على ما
بيناه ولو اختلفا في ذلك فالقول للراهن لانه يتكررا لىفاء بد عوا الهلاك في هاتين الحالتين
كما لو اختلفا في مقدار ما امر به بالرهن به فالقول للمعير القول قوله في احواله فله فكذا
في انكار وصفه ولو رهنه المستعير بدين موعود وهو ان يرهنه ليقترضه
كذا فهلك في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة سواء يضمن قدا
الموعود المسمى لما بيناه ان كالموجود ويرجع المعير على الراهن

[illegible]

دينه منه وان كان الذي مؤجلا فليأخذ قيمته من الراهن ويكون رهنها كانه لا يفتقر به
(بقية ٥٤٣) اخذ جميع

[illegible]

[illegible]

مثله لان سلامة عالية الرهن باستيفائه من المرتحن كسلامته براءة ذمته عنه ولو كانت
العارية عبد فاعتقه المعير جاز لقيام ملك الرقبة ثم المرتحن بالخيار ان شاء
بالدين على الراهن لانه لم يستوفه وان شاء ضم المرتحن قيمته لان الحق قد تعلق بقرينة
برضاه وقد تلف بالاعتاق وتكون رهنا عند ان يقبض عنه فيردها الى المعير
لان استرداد القيمة كاسترداد العين ولو استعار عبدا او دابة لبرهنه فاستخدم
العبد او ركب الدابة قبل ان يبرهنه ما ثم رهنا بمال مثل قيمته ما ثم قبضه المالك
فلم يقبضه ما حتم هلكا عند المرتحن فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ من الضمان حين
رهنهما فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذا اذا افتك الرهن ثم ركب الدابة
او استخدم العبد فلم يعطب شو عطب بعد ذلك من غير صنعه لا يضمن لانه بعد
الفكاك بمنزلة الموضع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكاك وقد
عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان وهذا بخلاف المستعير لان يدين نفسه فلا يد من
الوصول الى يد المالك اما المستعير في الرهن فيحصل مقصود الامر وهو الرجوع عليه
عند الهلاك وتحقق الاستيفاء قال وجناية الراهن على الرهن مضمونة لانه تفويت
حقه لا يزم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا جنم في حق الضمان كتعلق حوالة
بمال المريض مرض الموت يمنع نفاذ تبرعه فيما وراء الثلث والعبد الموصى بخدمة
اذا تلف الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقامه قال وجناية المرتحن
عليه تسقط من دينه بقدرها ومعناه ان يكون الضمان على صفة الدين
بما هو مستحق له من الدين

[illegible][illegible]

تقیه ۵۴۴) بین الدیر والعمان فی موضعین احدهما ان فی العتق اذا کان الراضی مفسراً یجب علی

« فلا يرجع وليسعى في جميع الدين وبالعتق خرج من أن تكون سمعته للراهن ١٢ الفتاوى العالمكيرية ص ٥٤٦٢ »

على الراهن الشيء وأصله ان نقصان من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للزفرية
هو يقول ان المالية قد انتقصت فاشبه انتقاص العين ولنا ان نقصان السعر عبارة عن
فتور رغبات الناس ذلك لا يعتبر البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب حتى لا يجر الضمان
بخلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ اليد لا تستيفاء
واذا لم يسقط شيء من الدين بنقصان السعر بقي رهونا بكل الدين فاذا اقله حرم قيمته
ما به لانه تعتبر قيمته يوما لا تلاف في ضمان الا تلاف لان الجار يقدر الغائث واخذ
المرتقن لانه بدل المالية في حق المسقوت وان كان مقابلا بالدم على اصلنا حتى لا يزداد على
دية الحر لان المولى يستحقه بسبب المالية وحق المرتقن متعلق بالمالية فكذلك قيام
مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشيء لان يد الرهن يد الاستيفاء من الابتداء وبالحلاك يتقرر
وقيته كانت في الابتداء الفاقصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل
مستوفيا الالف بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقية تسع مائة والعين
فاذا هلك يصير مستوفيا تسع مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد
لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى الربوا قال وان كان امره الراهن ان
يبعه فباعه بمائة وقبض المائة قضاء فحقه فيرجع بتسع مائة لانه لما باعه باء الرهن
صار كان الراهن استردده وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن وبقي الدين لا بقدر
ما استوفى كذا هذا قال وان قتله عبد قيمته مائة فدفع مكانه افتكه بجميع الدين
وهذا عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

كتاب
الرهن

بحر المختار في الصفحة ٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠

امكن مخاطبته فاذا افلا المرهن فقد تبرع كالاجنبه فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر
مخاطبته والمرهن يحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا
يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لان الوصي قائم
مقامه ولو تولى الموصى حيا بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرهن فكذا لو وصيه وان
لم يكن له وصي نص القاضى له وصيا وامره ببيعه لان القاضى نصب ناظر الحقوق
المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليوذى ما عليه لغيره
ويستوفى ماله من غيره وان كان على الميت دين فهو الوصى بعض التركة عند
غيره من غير ماله لم يجر ولا اخرين ان يردوه لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكم فاشبه
الايفاء بالايفاء المحقق فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوال المانع لوصول
حقهم اليهم ولو لم يكن للميت غير اخ جاز الرهن اعتبارا بالايفاء المحقق وبيع في
دينه لا يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد واذا الرهن الوصى بدله للميت على رجل جاز
لانه استيفاء وهو ملكه قال رحمه الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتابنا
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل قال** ومن رهن عسيرا بعشرة قيمته عشرة فتم
صاخر خلاياوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن
اذا المحلية بالمالية فيها وانخر ان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محل له بقاء حتى ان
من اشترى عسيرا فتم قبل القبض العقد الا انه يخير في البيع لتغير وصف المبيع
بمنزلة ما اذا تعين ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فذبح جلد فاصا لهما
بعد البيع قبل القبض فتم العقد

كتاب
الرهن

(قبة ٥٥٠) وان ادى الراهن ان يفتدى وقال المرهن انا ائذى بجميع الدين فدى وكان منطوقه لا يلحق الراهن
مما فدى عنه شئ لانه متبرع ابتداء فذلك الغير ولم يكن مجبرا عليه كذا في المصبر ١٢ الشارح العالمية ص ٣٨٣
٥٥٢

وما أصاب المبلين أخذه المرقم من الراهن لان المبلين تلف على ملك الراهن بفعل المرقم
والفعل حصل تسليط من قبله فصار كان الراهن أخذه وتلفه فكان مضمونا
عليه فيكون له حصته من الدين فيبقى حصته وكذلك لد الشاة لذا اذن للراهن في اكله
وكذلك جميع النماء الذي يتجدد على هذا القياس قال وتجوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين
عند ابي حنيفة ومحمد ولا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف وتجوز الزيادة
في الدين ايضا وقال زفر والشافعي لا تجوز فيها والخلاف معهم في الرهن والمهر والمثمن
والمهر والمنكوحه سواء وقد ذكرناه في البيع ولا يوسف في الخلافية الاخرى ان الدين
في باب الرهن كالمثمن في البيع والرهن كالمثمن فتجوز الزيادة فيه كما في البيع ولها مع بينهما
الاتفاق باصل العقد للحاجة والامكان ولها وهو القياس ان الزيادة في الدين توجب
الشيوع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشيوع في الدين وهو
غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن عبد بخمسة مائة من الدين جاز وان كان
الدين الفاء وهذا شيوع في الدين والاتفاق باصل العقد غير ممكن في طرف الدين
لانهم غير معقود عليه ولا معقود به بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبيع بعد انفاخه
والالاتفاق باصل العقد في بدل العقد بخلاف البيع لان الثمن بدل يجب بالعقد ثم
اذا صحت الزيادة في الرهن وتسمى هذه زيادة قصدية يقسم الدين على قيمة الاول
يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها
خمس مائة وقيمة الاول يوم القبض الف والدين الفان يقسم الدين اثلاثا في الزيادة

فان اخذ المرقم من الراهن لان المبلين تلف على ملك الراهن بفعل المرقم
والفعل حصل تسليط من قبله فصار كان الراهن أخذه وتلفه فكان مضمونا
عليه فيكون له حصته من الدين فيبقى حصته وكذلك لد الشاة لذا اذن للراهن في اكله
وكذلك جميع النماء الذي يتجدد على هذا القياس قال وتجوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين
عند ابي حنيفة ومحمد ولا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف وتجوز الزيادة
في الدين ايضا وقال زفر والشافعي لا تجوز فيها والخلاف معهم في الرهن والمهر والمثمن
والمهر والمنكوحه سواء وقد ذكرناه في البيع ولا يوسف في الخلافية الاخرى ان الدين
في باب الرهن كالمثمن في البيع والرهن كالمثمن فتجوز الزيادة فيه كما في البيع ولها مع بينهما
الاتفاق باصل العقد للحاجة والامكان ولها وهو القياس ان الزيادة في الدين توجب
الشيوع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشيوع في الدين وهو
غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن عبد بخمسة مائة من الدين جاز وان كان
الدين الفاء وهذا شيوع في الدين والاتفاق باصل العقد غير ممكن في طرف الدين
لانهم غير معقود عليه ولا معقود به بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبيع بعد انفاخه
والالاتفاق باصل العقد في بدل العقد بخلاف البيع لان الثمن بدل يجب بالعقد ثم
اذا صحت الزيادة في الرهن وتسمى هذه زيادة قصدية يقسم الدين على قيمة الاول
يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها
خمس مائة وقيمة الاول يوم القبض الف والدين الفان يقسم الدين اثلاثا في الزيادة

فان اخذ المرقم من الراهن لان المبلين تلف على ملك الراهن بفعل المرقم
والفعل حصل تسليط من قبله فصار كان الراهن أخذه وتلفه فكان مضمونا
عليه فيكون له حصته من الدين فيبقى حصته وكذلك لد الشاة لذا اذن للراهن في اكله
وكذلك جميع النماء الذي يتجدد على هذا القياس قال وتجوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين
عند ابي حنيفة ومحمد ولا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف وتجوز الزيادة
في الدين ايضا وقال زفر والشافعي لا تجوز فيها والخلاف معهم في الرهن والمهر والمثمن
والمهر والمنكوحه سواء وقد ذكرناه في البيع ولا يوسف في الخلافية الاخرى ان الدين
في باب الرهن كالمثمن في البيع والرهن كالمثمن فتجوز الزيادة فيه كما في البيع ولها مع بينهما
الاتفاق باصل العقد للحاجة والامكان ولها وهو القياس ان الزيادة في الدين توجب
الشيوع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشيوع في الدين وهو
غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن عبد بخمسة مائة من الدين جاز وان كان
الدين الفاء وهذا شيوع في الدين والاتفاق باصل العقد غير ممكن في طرف الدين
لانهم غير معقود عليه ولا معقود به بل وجوبه سابق على الرهن وكذا يبيع بعد انفاخه
والالاتفاق باصل العقد في بدل العقد بخلاف البيع لان الثمن بدل يجب بالعقد ثم
اذا صحت الزيادة في الرهن وتسمى هذه زيادة قصدية يقسم الدين على قيمة الاول
يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها
خمس مائة وقيمة الاول يوم القبض الف والدين الفان يقسم الدين اثلاثا في الزيادة

كتاب الرهن
في الرهن
في الزيادة
في الدين
في البيع
في المهر
في المنكوحه
في الفاء
في شيوع
في غير معقود
في الاتفاق
في الزيادة
في القيمة
في القبض
في المائة
في الف
في الفان
في الاثلاثا
في الزيادة

قوله ان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كفاي الدين الموعود ولم يوجب الدين
بالابراء او الهبة ولا جهته يسقطه الا اذا احدث مفعلا لا يصير به غاصبا اذ لم يبق
له ولاية المنع وكذا اذا رهنتم المرأة رهنا بالصدوق فابراة او وهبتها او ارتدت
والعياذ بالله قبل الدخول او اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يملك
بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا يسقط الدين كفاي الا براء ولو استوفى المرتهن الدين
بايفاء الراهن او بايفاء منتطوع ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما
استوفى مما استوفى منه وهو من عليه او المنتطوع بخلاف الابراء ووجه الفرق
ان بالابراء يسقط الدين اصلا كما ذكرنا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب لانه
يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائه
فاذا اهلك يتقرر الاستيفاء الاول فانقضاء الاستيفاء الثاني وكذا اذا اشترى بالدين
عينا او صالح عنه على عين لانه استيفاء وكذلك اذا احوال الرهن المرتهن بالدين على غيره ثم
هلك الرهن بطلب الحوالة ويميل بالدين لانه في معنى البراءة بطريق الادعاء لانه يزول به عين
ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه فمأرجع عليه به ان لو كان للمحيل على المحال
عليه دين لانه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على ان كادين ثم هلك الرهن يملك بالدين
لأنهم وجوب الدين بالتصادق على قيام فتكون الجهة باقية بخلاف الابراء والله اعلم

كتاب الجنایات

قال القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد ومخطا وما جرم مجرم الخطا والقتل السبب
اي القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد ومخطا وما جرم مجرم الخطا والقتل السبب

قوله ان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كفاي الدين الموعود ولم يوجب الدين
بالابراء او الهبة ولا جهته يسقطه الا اذا احدث مفعلا لا يصير به غاصبا اذ لم يبق
له ولاية المنع وكذا اذا رهنتم المرأة رهنا بالصدوق فابراة او وهبتها او ارتدت
والعياذ بالله قبل الدخول او اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يملك
بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا يسقط الدين كفاي الا براء ولو استوفى المرتهن الدين
بايفاء الراهن او بايفاء منتطوع ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما
استوفى مما استوفى منه وهو من عليه او المنتطوع بخلاف الابراء ووجه الفرق
ان بالابراء يسقط الدين اصلا كما ذكرنا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب لانه
يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائه
فاذا اهلك يتقرر الاستيفاء الاول فانقضاء الاستيفاء الثاني وكذا اذا اشترى بالدين
عينا او صالح عنه على عين لانه استيفاء وكذلك اذا احوال الرهن المرتهن بالدين على غيره ثم
هلك الرهن بطلب الحوالة ويميل بالدين لانه في معنى البراءة بطريق الادعاء لانه يزول به عين
ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه فمأرجع عليه به ان لو كان للمحيل على المحال
عليه دين لانه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على ان كادين ثم هلك الرهن يملك بالدين
لأنهم وجوب الدين بالتصادق على قيام فتكون الجهة باقية بخلاف الابراء والله اعلم

قوله ان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كفاي الدين الموعود ولم يوجب الدين
بالابراء او الهبة ولا جهته يسقطه الا اذا احدث مفعلا لا يصير به غاصبا اذ لم يبق
له ولاية المنع وكذا اذا رهنتم المرأة رهنا بالصدوق فابراة او وهبتها او ارتدت
والعياذ بالله قبل الدخول او اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يملك
بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا يسقط الدين كفاي الا براء ولو استوفى المرتهن الدين
بايفاء الراهن او بايفاء منتطوع ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما
استوفى مما استوفى منه وهو من عليه او المنتطوع بخلاف الابراء ووجه الفرق
ان بالابراء يسقط الدين اصلا كما ذكرنا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب لانه
يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائه
فاذا اهلك يتقرر الاستيفاء الاول فانقضاء الاستيفاء الثاني وكذا اذا اشترى بالدين
عينا او صالح عنه على عين لانه استيفاء وكذلك اذا احوال الرهن المرتهن بالدين على غيره ثم
هلك الرهن بطلب الحوالة ويميل بالدين لانه في معنى البراءة بطريق الادعاء لانه يزول به عين
ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه فمأرجع عليه به ان لو كان للمحيل على المحال
عليه دين لانه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على ان كادين ثم هلك الرهن يملك بالدين
لأنهم وجوب الدين بالتصادق على قيام فتكون الجهة باقية بخلاف الابراء والله اعلم

قوله ان الرهن مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كفاي الدين الموعود ولم يوجب الدين
بالابراء او الهبة ولا جهته يسقطه الا اذا احدث مفعلا لا يصير به غاصبا اذ لم يبق
له ولاية المنع وكذا اذا رهنتم المرأة رهنا بالصدوق فابراة او وهبتها او ارتدت
والعياذ بالله قبل الدخول او اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يملك
بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا يسقط الدين كفاي الا براء ولو استوفى المرتهن الدين
بايفاء الراهن او بايفاء منتطوع ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما
استوفى مما استوفى منه وهو من عليه او المنتطوع بخلاف الابراء ووجه الفرق
ان بالابراء يسقط الدين اصلا كما ذكرنا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب لانه
يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائه
فاذا اهلك يتقرر الاستيفاء الاول فانقضاء الاستيفاء الثاني وكذا اذا اشترى بالدين
عينا او صالح عنه على عين لانه استيفاء وكذلك اذا احوال الرهن المرتهن بالدين على غيره ثم
هلك الرهن بطلب الحوالة ويميل بالدين لانه في معنى البراءة بطريق الادعاء لانه يزول به عين
ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه فمأرجع عليه به ان لو كان للمحيل على المحال
عليه دين لانه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على ان كادين ثم هلك الرهن يملك بالدين
لأنهم وجوب الدين بالتصادق على قيام فتكون الجهة باقية بخلاف الابراء والله اعلم

حرمان الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند ابي حنيفة

ان يتعمد الضرب باليسر سلاح ولا ما اجري مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو

قول الشافعية اذ ضرب بهمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد

ضربه به لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل

بها غالباً لما انه يقصد بها غير كالنارديج لمحو فكان شبه العمد لا يتقاصر

باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمداً موجبا للقتل

قوله عليه السلام الا ان قتيل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل

ولان الة غير موضوع للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود

قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل

بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في

الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية

وجبت بالقتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في

ثلاث سنين لقضية تكفي الخطأ برض الله عنه وتجب مغلظة وتكفي بصف المغلظ

من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرمان الميراث لانه جزء القتل والشبهة تؤثر في

سقوط القصاص وحرمان الميراث وما لا وان انكر مع شبه العمد فالج عقوبة السلفاء

قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو

ادمي ويظنه حربياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

هذا هو الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند ابي حنيفة ان يتعمد الضرب باليسر سلاح ولا ما اجري مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعية اذ ضرب بهمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه به لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل بها غالباً لما انه يقصد بها غير كالنارديج لمحو فكان شبه العمد لا يتقاصر باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمداً موجبا للقتل قوله عليه السلام الا ان قتيل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل ولان الة غير موضوع للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في ثلاث سنين لقضية تكفي الخطأ برض الله عنه وتجب مغلظة وتكفي بصف المغلظ من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرمان الميراث لانه جزء القتل والشبهة تؤثر في سقوط القصاص وحرمان الميراث وما لا وان انكر مع شبه العمد فالج عقوبة السلفاء قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو ادمي ويظنه حربياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

(بقية ٥٥٦) فغير نفس او ماله من الارض فكما يقتل الناس جميعاً سد جعل قتل نفس واحدة كخريب العالم ان لو كان ذلك من دسم البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقام الجماعة في الدعاء الى الدين (الغنية ٥٥)

تالزى لقتل الواحدكمون قاطحا لخطا المنفعة وايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم

جملہ
کے کتاب
الجنایات

الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى فخر برقة مؤمنة ودية مسلمة الى اهل الاية
وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في لو جهن قالوا الم اثم القتل
فاما في نفسه فلا يعري عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمباغة التثبت في حال السر او شرع
الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويجزى عن الميراث لان فيه اثماً فيصع تعليق الحرمان به بخلاف
ما اذا تم الضرب موضعاً من جسد فاختار فاصاب موضعاً اخر فله حيث يجب القصاص
لان القتل قد وجد بالقصد الى بعض بدن جميع البدن كالحمل الواحد قال وما اجرى
مجرى الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء في الشرع واما القتل بسبب
كحافر البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذنت فيه ادمى الدية على العاقلة لانه
سبب لتيق وهو متعد فيه فانزل موقعا دافعاً وجبت الدية ولا كفارة فيه ولا
يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطأ في احكامه لان الشرع انزله قائلاً ولا
ان القتل معدوم منه حقيقة فالجواب في حق الضمان في حق غيره على الاصل وهو
ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بالموت على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكان
الحرمان سببه وما يكون شبه عمد النفس فهو عمد فيما سواها لان اتلاف النفس
يختلف باختلاف الالة ومبادؤها لا يختص اتلافه بالة دون الة والله اعلم

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب ٨

قال القصاص واجب بقتل كل محقق ^{١٢} الدم على التأييد ^{١٣} إذا قُتل ^{١٤} عبداً أو العمدية ^{١٥} فليأخذ ^{١٦} بدينه ^{١٧} وأما حُرُّ ^{١٨} الدم ^{١٩} على التأييد ^{٢٠} فليقتل ^{٢١} أو يقتص ^{٢٢} به ^{٢٣} أو يرضى ^{٢٤} به ^{٢٥} أو يهدى ^{٢٦} به ^{٢٧} أو يعتق ^{٢٨} به ^{٢٩} أو يرضى ^{٣٠} به ^{٣١} أو يهدى ^{٣٢} به ^{٣٣} أو يعتق ^{٣٤} به ^{٣٥} أو يرضى ^{٣٦} به ^{٣٧} أو يهدى ^{٣٨} به ^{٣٩} أو يعتق ^{٤٠} به ^{٤١} أو يرضى ^{٤٢} به ^{٤٣} أو يهدى ^{٤٤} به ^{٤٥} أو يعتق ^{٤٦} به ^{٤٧} أو يرضى ^{٤٨} به ^{٤٩} أو يهدى ^{٥٠} به ^{٥١} أو يعتق ^{٥٢} به ^{٥٣} أو يرضى ^{٥٤} به ^{٥٥} أو يهدى ^{٥٦} به ^{٥٧} أو يعتق ^{٥٨} به ^{٥٩} أو يرضى ^{٦٠} به ^{٦١} أو يهدى ^{٦٢} به ^{٦٣} أو يعتق ^{٦٤} به ^{٦٥} أو يرضى ^{٦٦} به ^{٦٧} أو يهدى ^{٦٨} به ^{٦٩} أو يعتق ^{٧٠} به ^{٧١} أو يرضى ^{٧٢} به ^{٧٣} أو يهدى ^{٧٤} به ^{٧٥} أو يعتق ^{٧٦} به ^{٧٧} أو يرضى ^{٧٨} به ^{٧٩} أو يهدى ^{٨٠} به ^{٨١} أو يعتق ^{٨٢} به ^{٨٣} أو يرضى ^{٨٤} به ^{٨٥} أو يهدى ^{٨٦} به ^{٨٧} أو يعتق ^{٨٨} به ^{٨٩} أو يرضى ^{٩٠} به ^{٩١} أو يهدى ^{٩٢} به ^{٩٣} أو يعتق ^{٩٤} به ^{٩٥} أو يرضى ^{٩٦} به ^{٩٧} أو يهدى ^{٩٨} به ^{٩٩} أو يعتق ^{١٠٠} به ^{١٠١} أو يرضى ^{١٠٢} به ^{١٠٣} أو يهدى ^{١٠٤} به ^{١٠٥} أو يعتق ^{١٠٦} به ^{١٠٧} أو يرضى ^{١٠٨} به ^{١٠٩} أو يهدى ^{١١٠} به ^{١١١} أو يعتق ^{١١٢} به ^{١١٣} أو يرضى ^{١١٤} به ^{١١٥} أو يهدى ^{١١٦} به ^{١١٧} أو يعتق ^{١١٨} به ^{١١٩} أو يرضى ^{١٢٠} به ^{١٢١} أو يهدى ^{١٢٢} به ^{١٢٣} أو يعتق ^{١٢٤} به ^{١٢٥} أو يرضى ^{١٢٦} به ^{١٢٧} أو يهدى ^{١٢٨} به ^{١٢٩} أو يعتق ^{١٣٠} به ^{١٣١} أو يرضى ^{١٣٢} به ^{١٣٣} أو يهدى ^{١٣٤} به ^{١٣٥} أو يعتق ^{١٣٦} به ^{١٣٧} أو يرضى ^{١٣٨} به ^{١٣٩} أو يهدى ^{١٤٠} به ^{١٤١} أو يعتق ^{١٤٢} به ^{١٤٣} أو يرضى ^{١٤٤} به ^{١٤٥} أو يهدى ^{١٤٦} به ^{١٤٧} أو يعتق ^{١٤٨} به ^{١٤٩} أو يرضى ^{١٥٠} به ^{١٥١} أو يهدى ^{١٥٢} به ^{١٥٣} أو يعتق ^{١٥٤} به ^{١٥٥} أو يرضى ^{١٥٦} به ^{١٥٧} أو يهدى ^{١٥٨} به ^{١٥٩} أو يعتق ^{١٦٠} به ^{١٦١} أو يرضى ^{١٦٢} به ^{١٦٣} أو يهدى ^{١٦٤} به ^{١٦٥} أو يعتق ^{١٦٦} به ^{١٦٧} أو يرضى ^{١٦٨} به ^{١٦٩} أو يهدى ^{١٧٠} به ^{١٧١} أو يعتق ^{١٧٢} به ^{١٧٣} أو يرضى ^{١٧٤} به ^{١٧٥} أو يهدى ^{١٧٦} به ^{١٧٧} أو يعتق ^{١٧٨} به ^{١٧٩} أو يرضى ^{١٨٠} به ^{١٨١} أو يهدى ^{١٨٢} به ^{١٨٣} أو يعتق ^{١٨٤} به ^{١٨٥} أو يرضى ^{١٨٦} به ^{١٨٧} أو يهدى ^{١٨٨} به ^{١٨٩} أو يعتق ^{١٩٠} به ^{١٩١} أو يرضى ^{١٩٢} به ^{١٩٣} أو يهدى ^{١٩٤} به ^{١٩٥} أو يعتق ^{١٩٦} به ^{١٩٧} أو يرضى ^{١٩٨} به ^{١٩٩} أو يهدى ^{٢٠٠} به ^{٢٠١} أو يعتق ^{٢٠٢} به ^{٢٠٣} أو يرضى ^{٢٠٤} به ^{٢٠٥} أو يهدى ^{٢٠٦} به ^{٢٠٧} أو يعتق ^{٢٠٨} به ^{٢٠٩} أو يرضى ^{٢١٠} به ^{٢١١} أو يهدى ^{٢١٢} به ^{٢١٣} أو يعتق ^{٢١٤} به ^{٢١٥} أو يرضى ^{٢١٦} به ^{٢١٧} أو يهدى ^{٢١٨} به ^{٢١٩} أو يعتق ^{٢٢٠} به ^{٢٢١} أو يرضى ^{٢٢٢} به ^{٢٢٣} أو يهدى ^{٢٢٤} به ^{٢٢٥} أو يعتق ^{٢٢٦} به ^{٢٢٧} أو يرضى ^{٢٢٨} به ^{٢٢٩} أو يهدى ^{٢٣٠} به ^{٢٣١} أو يعتق ^{٢٣٢} به ^{٢٣٣} أو يرضى ^{٢٣٤} به ^{٢٣٥} أو يهدى ^{٢٣٦} به ^{٢٣٧} أو يعتق ^{٢٣٨} به ^{٢٣٩} أو يرضى ^{٢٤٠} به ^{٢٤١} أو يهدى ^{٢٤٢} به ^{٢٤٣} أو يعتق ^{٢٤٤} به ^{٢٤٥} أو يرضى ^{٢٤٦} به ^{٢٤٧} أو يهدى ^{٢٤٨} به ^{٢٤٩} أو يعتق ^{٢٥٠} به ^{٢٥١} أو يرضى ^{٢٥٢} به ^{٢٥٣} أو يهدى ^{٢٥٤} به ^{٢٥٥} أو يعتق ^{٢٥٦} به ^{٢٥٧} أو يرضى ^{٢٥٨} به ^{٢٥٩} أو يهدى ^{٢٦٠} به ^{٢٦١} أو يعتق ^{٢٦٢} به ^{٢٦٣} أو يرضى ^{٢٦٤} به ^{٢٦٥} أو يهدى ^{٢٦٦} به ^{٢٦٧} أو يعتق ^{٢٦٨} به ^{٢٦٩} أو يرضى ^{٢٧٠} به ^{٢٧١} أو يهدى ^{٢٧٢} به ^{٢٧٣} أو يعتق ^{٢٧٤} به ^{٢٧٥} أو يرضى ^{٢٧٦} به ^{٢٧٧} أو يهدى ^{٢٧٨} به ^{٢٧٩} أو يعتق ^{٢٨٠} به ^{٢٨١} أو يرضى ^{٢٨٢} به ^{٢٨٣} أو يهدى ^{٢٨٤} به ^{٢٨٥} أو يعتق ^{٢٨٦} به ^{٢٨٧} أو يرضى ^{٢٨٨} به ^{٢٨٩} أو يهدى ^{٢٩٠} به ^{٢٩١} أو يعتق ^{٢٩٢} به ^{٢٩٣} أو يرضى ^{٢٩٤} به ^{٢٩٥} أو يهدى ^{٢٩٦} به ^{٢٩٧} أو يعتق ^{٢٩٨} به ^{٢٩٩} أو يهدى ^{٣٠٠} به ^{٣٠١} أو يعتق ^{٣٠٢}

[illegible][illegible]

في العصمة قوله عليه السلام لان قتل خطأ العبد قتل الشوط والخصاء وفي كل
 خطأ ارتكبه وكان الآلة غير معدة للقتل لا مستعملة فيه لتعد استعماله فتمكنت شبهة
 عدم العمدية وكان القصاص يخرج عن المماثلة ومنه يقال قصصا لثمة ومنه المقتصة للجلد
 ولا تماثل بين الجرح والدق لقصود الثاني عن تحريم الظاهر كذا لا يماثلان في حكمتهما
 لان القتل بالاسلح غالب بالمشغل نادر ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار
 او تمت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة
 وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عمدا فله من حصة
 فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف
 اليه قال واذا التقت الصفان من المسلمين والمشركين فقتل مسلما مسلما ظن انه مشرك فلا
 قتل عليه وعليه الكفارة لان هذا احد نوعي الخطاء على ابيانه ولما لا يوجب القتل ويوجب
 الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكفار ولما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان
 ابو حذيفة ثم خضع رسول الله عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان
 كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت
 سواد قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشج رجلا وعقرة اسد واصابته حية
 فمات من ذلك كله فعليه الاجرة ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس احد الكفر
 هدر في الدنيا والاخرة وقعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الاخرة حتى يؤتم عليه
 وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصل عليه وعند ابى يوسف يغسل

كتاب
 الجنايات

له قوله ومن جرح رجلا عمدا الخ الا اذا وجد ما يقطع نحر الرقبة والبرء منه ولو اشهد المجرم ورجل على
 نفسه ان فلانا لم يجرح حتى ثم مات فلا يدعى لورثته ١٢ ملحقا لا جرح على هاشم مجمع الدرر ص ٢٦٠ ٢٦٢

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة عليه اختلاف المشايخ على ما كتبناه
 ١٢٦ لا كما لا يخفى

ففي كتاب التنجيس والمزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل الأجناس معتبر في الملة
 متعلق بقوله بدر في الدنيا معتبر في الآخرة ١٢ ع

والأخيرة فصارت ثلاثة اجناس فكان النفس تلفت بثلاثة افعال فيكون التالف بفعل

كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شهر على المسلمين سبياً
اي اربعين ١٢
يلا وانا اني صغر وعمره ١٢ وثمان

فَعْلِهِمْ إِنْ يَاقْتُلُوا لَقَوْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ شَهْرٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ سَيُفَاقِدُوا طَلْدَ مَمْلُوكَانِهِ بَايَعُ

فَتَسْقُطُ عَصْمَتُهُ بِبَغْيِهِ وَلَا يَنْتَعِزُّ طَرَفٌ يَقَالُ دَفْعَ الْقَتْلِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَقَوْلُهُ

فعلينهم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الواجب والمعنى
اي تدينه الميت ١٢

وجوب دفع الضرر وفي سرقة الجامع الصغير من شهر على رجل سلاحا لئلا او نهرا او شهر

عصا اليلاقي مصر ونهارا في طريق في غير مصر فقتله المشركون عليه عدا فلاشي عليه لما بينا

وهذا لأن السلاح لا يلبث فيحتاج إلى فعه بالقتل والعصا الصغيرة وإن كان يلبث ولكن

في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر الى فعل القتل وكذا في النهار في غير المصير الطريق لا يلحقه الغوث فاذا
بالفتح زياد رس ١٢

قتله كان دمه هدا قالوا فان كان عصا اثلثية محتمل ان يكون مثل السلاح عندنا قال
الشاعر ١٣

وان شہر المبحون على غير سلاحا فقتل المشهور عليه عبد الله في ماله وقال الشافعي

لا شيء عليه على هذا الخلاف الصبي والدابة وعن أبي يوسف فإنه يجزئ الضمان في الدابة ولا

مجب في الصفة والمجنون للشافعي انه قتله دافعاً عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشافعي

ولأنه يصحح كونه قتلته بفعله فاشبه المكرة وكأى يوسف أن فعل الدابة غير معتبر
أي اگر شربت شود فعل ایشانست

اصلاحه ولو تحقق لا يوجب الضمان اما فعلها باعتبارها مجمل حتى لو حققها يحجب عليها الضمان
 اي انما يثبت تنوع فعلها على الدابة ١٢
 اي فعلها ١٣

[illegible][illegible]

وكذا عصمتها بالحقوق وعصمة الدابة لحق مالها فكان فعلها مسقطاً للعصمة دون
فعل الدابة ولنا انه قتل شخصاً معصوماً او ا تلف مال المعصوم طلقاً لا ماله وفعل الدابة لا يصلح مسقطاً
وكذا فعلها وان كانت عصمتها بحقوقها لعدم اختيارها صحيح وهذا لا يجزئ القصاص تحقيق الفعل منها
بخلاف العاقل البالغ لان له اختياراً صحيحاً وانما لا يجزئ القصاص لو جرد المبيع وهو وقع الشر
فجاءت الدابة **قال** ومن شتم على غيره سلاحاً في المصرفة ثم قتله الاخر ففعل القاتل
القصاص معناه اذا ضرب به فانصرف كانه خرج من ان يكون محارباً بالانصراف فعاد
عصمة **قال** ومن دخل عليه غيره ليلاً واخرج السرقة فاتبه وقاتله فلا شيء عليه
لقلوله عليه السلام قاتل دون مالك ولا يباح له القتل دفاعاً لا ابتداءً فكذا استدرا
في الاشياء وتاويل المسألة اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل والله اعلم

باب القصاص فيما دون النفس

قال ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده وان كانت يداً اكبر من اليد المقطوعة
لقوله تعالى والجرح قصاصاً وهو ينبي عن المماثلة فكل ما امكن رعايتها فيجب فيه القصاص
وما لا فلا وقد امكن في القطع من المفصل واعتبر ولا معتبر بكون اليد صغيرة لان
منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن لا مكان رعايتها المماثلة
قال ومن ضرب عين رجل فقلعه الا قصاص على امتناع المماثلة في القلع وان كانت
قائمة فذهب وضوءها فعلى القصاص لا مكان المماثلة على ما قال في الكتاب جعل للمراة ويجعل
على وجهه قطر طيب وتقابل عين المرأة فيذهب وضوءها وهو ما تولى عن جماعة من الصحابة

كتاب الجنائيات

كامل لان استيفاء الحق كمال متعذر فله ان يتجاوز بدون حقه ولم ان يعدل الى العوض
كالمثل اذ انصر من ايدي الناس بعد الاطلاق ثم اذا استوفاهما ناقصا فقد ربي سقط
حقه كما اذا رضى بالردى مكان الجحد ولو سقطت الموثقة قبل اختيار المجتبه عليه وقطعت
ظلمة فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص انما ينتقل الى المال باختياره فيسقط
بقوا المتخلف ما اذا قطع بحق عليه من قصاص او سرقة حيث يحجب عليه الارش لان
به حقا مستحقا فصارت سلمة له معنى قال ومن شجر جلا فاستوجب الشجرة ما بين
قرنيه وهو لا تستوعب ما يدق في الشايج فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتصر بمقدار شجته
يبتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجرة موجبة لكونها مشينة
فيزداد الشين زيادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشايج زيادته على ما فعل ولا يلحق من
الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع فينتقص فخير كما في الشراء والصحة
ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا للتعدي الغير حقه وكذا اذا كانت الشجرة في طول الرأس وهي
تأخذ من جهته الى قفاها ولا تبلغ الى قفا الشايج فهو بالخيار المعنى لا يختلف قال ولا قصاصا
في اللسان ولا في الذكيرة عن ابي يوسف ر انما اذا قطع من اصله يجزأ به اعتبار المساواة ولنا
ان يقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم
كالفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكيرة فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره
بخلاف الاذن اذا قطع كل او بعضه لانه لا يقبض ولا ينبسط وله حد يعرف فيه كما اعتبار المساواة
والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص لان مكان اعتبار المساواة بخلافه اذا قطع بعضها

كتاب الجنائيات

[illegible]

ما اذا قتل رجله وعفا أحد الوليين لان الواجب هناك قصاصان من غير شبهة لا خلافا
اي رسول ١٢٠٠ ^{لأنه في القصاص}
القتل والمقتول وهما واحد لا تخادها واذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقيين ما لا
لا يمتنع عنه راجع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وضاه
هو رعاة الحق بعض نفسه ١٢
ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بن يحيى في سنتين فيما اذا كان بين الشريكين
اي اذا قطعت يد الخطايا يجب بين القصاص ١٢
وعفا احد المالكين الواجب نصف الدية فيعتبر بما اذا قطعت يده خطأ وتنان هذا بعض
اي لا يمتنع عنه راجع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وضاه
بدل الدم وكل مؤجل الى ثلث سنين فكذلك بعضه والواجب في اليد كل بدل الطرف
وهو في سنتين في الشرع ويجب ماله لانه عمدا قال واذا قتل جماعة واحد اعمد اقتص
من جميعهم بقول عمر رضي الله عنه فيه لو تمالأ على اهل صنعاء لقتلهم وكان القتل بطريق
التغالب غالب القصاص من جرة للسفهاء في تحقيق الحكمة الاحياء واذا قتل اجمعا
ان قتل بطريق مسير زمان غالب ميت فمروءة ما بدت ارام من اي كرم مرمو ما بقي بها من از شهور وشهره يكره
فحضر اولياء المقتولين قتل ليعايتهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط
اي خيرا ز قتل ١٢
حق الباقيين وقال المشافعي يقتل بالاول منهم ويحب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرف
الاول قتل لهم وقسمت الديارات بينهم وقيل يقرع بينهم فيقتل لمن خرجت قرعة عليه ان
الموجود من الواحد قتلات والذى تحقق في حقه قتل واحد فلا تامل وهو القياس في
الفصل الاول لا يعرف بالشرع وتنان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله
اي ان تصاموا ١٢
الفصل الاول اذا لم يكن كذلك لما وجب القصاص لانه وجد من كل واحد منهم جرح
صالح لا انزهاق فيضاق الى كل منهم اذ هو لا يجري وكان القصاص شرع مع المنك في
التحقيق للاحياء وقد حصل بقتله فاكتفى به قال ومن وجب عليه القصاص اذ امات
اي القدر ١٢

كتاب الجنائيات

وان كان لا يعرفه فاقام بحسب المباشرة لبقية ٥٧٠

له قوله واذا قتل جماعة واحدا عمدا الخ وبقوله من قتله على هذه الحالة المختلفة ففيها اذا اشترك جماعة في قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث اخرج محمد بن الوهاب قتلته وجب القود (العصاص) عليهم

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

سقط القصاص لقوات محل الاستيفاء فاشبه موت العبد الجاني وقتل في خلاف
الشافعي اذا الواجب اجماعه عند قال واذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص
على واحد منهما وعليه نصف الدية وقال الشافعي يقطع يدها والمفترض اذا اخذ
سكيناً وامرأته على يده حتى انقطعته له الاعتبار بالنفس والايدى تابعة لها فاخذت حكمها
او جمع بينهما اجماع الزوج ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع
حصل باعتماديهما والمحل مجتمعي فيضاً الى كل واحد منهما البعض فلا مماثل بخلاف النفس
لان الانزهاق لا يجزى وكان القتل بطريق الاجتماع فالحجاء بالبعوث والاجتماع
على قطع اليد من المفصل في حيز الندرة لا فتقار الى مقد مات بطيئة فيلحق بالبعوث
قال وعليه نصف الدية لانه دية اليد الواحدة وهما قطعها وان قطع واحد منهما
رجلين فخرافهما ان يقطع ايدهما وبأخذ امنية نصف الدية يقتسمانه نصفين سواء
قطعهما معاً او على التعاقب قال الشافعي في التعاقب يقطع بالاول وفي القران يقرع لان
اليدين استحقهما الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي القران
اليدين الواحدة لا تقف بالحقين فترجح بالقرعة ولنا انهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان
في حكمهما كالغريمين في التركة والقصاص مبداء الفعل ثبتت مع المنافي فلا يظلم الا في حق
الاستيفاء لما المحل فلو منع شئ الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت للمحل قصاصاً اذا قطع
يمينها على التعاقب فترجح لهما وان جرح احدهما فقطع يده فلا يخرجه عن نصف الدية لان الحاضر في
لبنه حقه وترك روح الغائب اذا استوفى لم يتوعد على الاستيفاء فيتعذر حقه الاخر والاولى في به

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

في قوله والوجه فيه فقهها فترادف لاجلها انما تفسر على ان لا يستيفها بغيره بل لا بد من الاستيفاء في كل واحد من الطرفين

لله قول له ومن قطع به رجل ثم قتله عن آ الز من قطع به فقتله اخذ بها سواء كان

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما حيز القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء في حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقال اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السرية والمقتصر كذلك هذا كله
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه
 انما هو مقتصر على السرية

شخصين يجب القود على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما حيز القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء في حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقال اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السرية والمقتصر كذلك هذا كله
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه
 انما هو مقتصر على السرية

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما حيز القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء في حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقال اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السرية والمقتصر كذلك هذا كله
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه
 انما هو مقتصر على السرية

فصل في القتل على الحائر فصا كقتل البرء بخلاف ما اذا قطع وسر كان الفعل واحد
 ونحو ما اذا كانا خطاين لان الموجب للدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولا
 اثر للبدن انما يجب عند استحكام اثر الفعل وذلك بانما حيز القاطع للسرية فيجتمع ضمان الكل وضمان
 الجزء في حالة واحدة ولا يجتمعان اما القتل قصاصا يجتمعان قال ومن ضرب
 رجلا مائة سوط فابرأ من تسعين ومات من عشرة ففدية واحدة لانه لما برأ منها لا تبقى
 معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التعزير فبقية الاعتبار للعشرة وكذلك كل
 جراحة اندملت لم يبق لها اثر على اصل ابى حنيفة مرة وعن ابى يوسف مرة في مثله
 حكومة عدل وعن محمد مرة انه تجاجرة الطيرة وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحته ونفى
 له اثر تجب حكومة العدل لبقاء الاثر والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس قال ومن قطع
 بيد رجل فعفا المقطوعة يده عن القطع ثمرات من ذلك فعلى القاطع الدية في مال وان عفا
 عن القطع وما يحدث منه ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ فهو من الثلث
 وان كان عدا فهو جميع المال وهذا عند ابى حنيفة مرة وقال اذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشئ ثم سر الى النفس مات لها ان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لواقصر القتل اذ سر فكان العفو عن جفوا عن احد
 موجبيا لهما كان لان اسم القطع يتناول السر والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن
 نوعيه وصار كما اذا عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية السرية والمقتصر كذلك هذا كله
 ان سبب الضمان قد تحقق وهو قتل نفس معصومة متقومة والعفو لم يتناول له بغيره لانه
 انما هو مقتصر على السرية

عفا عن القطع وهو غير القتل بالسرية تبين ان الواقع قتل ^{له} وحقه فيه ونحن نوجب

ضمائه وكان ينبغي ان يحجب القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعدا لان الاستحسان يجب

الديتان صورة العفو ورتبت شبهة وهي دائرة للقود ولا نسلم ان السائر نوع من القطع

وَأَنَّ السَّيِّئَةَ صِفَتُهُ بِالسَّيِّئَةِ قُلُّهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَكَذَا الْأَمْرُ بِالْمَرْحِثِ كَوْنِهِ قِطْعًا

فلا يتناولوه العفو بخلاف العفو عن الجناية لانه اسم جنس وبخلاف العفو عن الشجر وما

يحدث منها لأن صريح في العفو عن السرقة والقتل ولو كان القطع خطأ فقد اجزاه فحرق

العمل في هذه الوجوه وفاقاً وخلافاً أذن بذلك إطلاقاً ^{٥٦} إلا أن كان خطأ فهو ^{٥٥}

من الثالث ان كان عدا افره من جميع المال لان موجب العدا القيد ولم يتعلق به حق

الوثة لما أنه ليس نال فصار كما إذا وصي بعارة أرضه أما الخطأ فموجب المال وجق

الوثبة يتعلق به فيعتبر من الثالث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على يد

ثم مات فلها مهر مثلها وعلى عاقبتها الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي مالها وهذا عند

أبى حنيفة ^{١٢} لأن العفو عن اليد إذا لم يكن عفواً لم يحدث منه عتده فالزوج على اليد ^{١٢}

يكون تزوجا على ما يجد منه ثم القطع اذا كان عذرا يكون هذا تزوجا على القصاص في

الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر^١ لاسيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في

ما لها لان التزوج وان كان يتضمن العفو على ما بين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص

في الطرف في هذه الصلوة واذا استبشيت انه قتل النفس لم يتناوله العفو فتجلبد به و

في مالها لا نعرف القياس ان يجب القصاص على ما بيناه واذا وجب لها مهر المثل وعليها الذية

في سرفس
الوصي باجاء
فلا يتخذه
لا يدبر
ظلامه
فلا يتكلم
يكفون
المال غلام
يتحقق ثمنه
علاوية تكلف
لان قومه
المورثان
الغيا

مَنْ لَمْ يَلِدْ لَمْ يَمُتْ

لنفكر وعلى عاقلتها الدرية الخ ولا يتقاصان لان المحصر هنا لما كرون الدرية على العائلة

[illegible][illegible]

△△△

قَالَ ثُمَّ عَفَا وَقَدْ قُضِيَ لَهُ بِالْقَصَاصِ وَلَمْ يَقْضَ فَعَلِ قَاطِعُ الْيَدِ دِيَةَ الْيَدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

اجزائها و بعد الو لم يعف لا يضمن و كذلك اذا شرب وما برأ او ما عفا وما سرق او قطع ثم حرق

[illegible]

القصاص إلا أنه سقط للشبهة فإن لم يأن يثقله تبعاً وإذا سقط وجب الجواز وإنما يجب في
 أي تبعية لثالث نفس

[illegible]

لم يظهر لعدم الضرر بخلاف ما إذا سرك لأنه استيفاء وأما أي الريع فواسر قلنا انما يتبين
 جواهم من قولهم انما هو داسر ١٢ ع

قوله الداء فربما استغفاروا حشره الداء فربما على الصبر والكرامه وان كان يتاخر فقاما

بالكف والكفا تابعة لها غير ضابطة لا الطرفان تابعة للنفس من كل وجه قال ومن له القصا

لأنه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقبيل بهذه السلامة لما في وسيله القصاص

اللفظ بـ كذا
فصل في بيان
اصلا كان اللفظ
انما هو اللفظ
لان شغور اللفظ
لكن في هذا
وهو ان الاصلا
قصاص العاقل
والربيع في اللام
الاولى تارة
في قوله

هو الاظهر فقد بر ١٢ ملحق الايجز على هامش مجمع الانصرص ٢٠١٣ ج ٢ قد علمت ان لفظ الاظهر من الفاظ القنول ١٢

جلد
کتاب
الجنايات

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...

إذا احتراز عن السرية ليس وسعيه قصاصا كالأمام والبراع والحكام والمأمور بقطع اليد وله
 انهم قتل بغير جرح حق في القطع وهذا وقع قتلا ولهذا لو وقع ظلمًا كان قتلا ولا يخرج
 افضه الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة فن
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل لما تقتضيه اكالامام او عقلا
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوصف السلامة كالرعي الى الحرب وفيما نحن فيه التام
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبهه الاصطيا د

باب الشهادة في القتل

قال ومز قتل لابلان حاضر غائب قام الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد
 البينة عند ابي حنيفة وقال لا يعيدون ان كان خطا لم يعدها بالاجماع وكذلك الدين يكون
 لا يجمع على اخطا في الخلافية ان القصاص طريقه طريق الوارثة كالدين وهذا لا ينعوض
 عن نفسه فيكون الملك في يمين له الملك في المعوض كما في الدية ولهذا لو انقلب ما لا
 يكون للميت وهذا يسقط بعفو بعد الجرح قبل الموت فينتصحب احد الوارثة خصا عن
 الباقيين له ان القصاص طريقه طريق الخلافية دون الوارثة الا ترى ان ملك القصاص
 يثبت بعد الموت الميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانهم من اهل الملك في
 الاموال كما اذا انشبهت وتعلق عاصيد بعد وفاته ملكا اذا كان طريقها لاثبات ابتداء لا
 ينتصحبهم خصا على الباقيين فيعيد البينة بعد وفاته فان كان قاطعا البينة ان الغائب عفا
 فالشاهد ويسقط القصاص لانه على الحاضر سقوط حقه القصاص الى مال لا يمكن اثباته بالاثبات
 فيقبل بينة القتال بحضور الشاهد

فانما يثبت بالبينة...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...

كتاب الجنائيات

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ما رويها غير ثابت لاختلاف الصحابة
 في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربا حاكما ذكرنا وهو كما لم يرفع في معارض
 به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل
 لم يغلظ لما قلنا قال وقيل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا
 من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت
 لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
 وانما اخذنا خرج الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتل
 خطأ اربعا على نحو ما قال وكان ما قلناه اخف فكان يليق بحالة الخطأ لان الخطأ على معصية
 غير ان عند الشافعي ربع بقر بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض اربعة عليه ما رويناه
 قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي ربع من الوق
 اثنا عشر الفا لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
 ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف
 درهم وتاويل ما روي انه قضى من درهم كان وزنها ورن ستة وقد كانت كذلك قال
 ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة ربع وقالنا منها ومن البقر اثنا عشر
 ومن النعم الفاشا ومن الحبل ما شاكل كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل
 مال منها ولما التقدير ما غاب تقدير شيء معلق بالمالية وهذه الاشياء مجتمعة بالمالية
 ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير في الابل عرف لا ثابرا المشهورة عدمها في غيرها

كتاب الديات

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ما رويها غير ثابت لاختلاف الصحابة
 في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربا حاكما ذكرنا وهو كما لم يرفع في معارض
 به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل
 لم يغلظ لما قلنا قال وقيل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا
 من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت
 لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
 وانما اخذنا خرج الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتل
 خطأ اربعا على نحو ما قال وكان ما قلناه اخف فكان يليق بحالة الخطأ لان الخطأ على معصية
 غير ان عند الشافعي ربع بقر بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض اربعة عليه ما رويناه
 قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي ربع من الوق
 اثنا عشر الفا لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
 ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف
 درهم وتاويل ما روي انه قضى من درهم كان وزنها ورن ستة وقد كانت كذلك قال
 ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة ربع وقالنا منها ومن البقر اثنا عشر
 ومن النعم الفاشا ومن الحبل ما شاكل كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل
 مال منها ولما التقدير ما غاب تقدير شيء معلق بالمالية وهذه الاشياء مجتمعة بالمالية
 ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير في الابل عرف لا ثابرا المشهورة عدمها في غيرها

[illegible][illegible]

جدید کتاب
الذیات

(لقية ٥٨٣) أما منجزه ون مغائة العاجلة بالعقوبة وذلك بما يكون متلفا للجاني أو بحجافه فشرع الله القصاص والدية لتحقيق معنى الزجر وهذا الكتاب لبيان ذلك وقوسماه محمد رعه الله تعالى كتاب الريات لان وجوب الدية بالقتل اعم من وجوب القصاص فان الدية تجب في الخطاء وفي شبه العمد (لقية ٥٨٥)

546

علم على حدقة ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغتو ما كان في غير الوجه والرأس

نصف الاصل
نصف الاصل

فانما كنت ما يظن

له قوله وقال محمد بن الفضل ويعقوب بن الرواية الخ الفقير على قول محمد بن كمانى الفخارى العالم بغيره حيث قال :

تقدير الشرع ولهما ان اليد الباطنة والبطش يتعلق بالكف والاصابع دون الذراع فيجعل
الذراع تبعاً في حق التضمين ولا يلا وجهه الى ان يكون تبعاً للاصابع لان يمينه اعضاؤه اكمل
ولا الى ان يكون تبعاً للكف لانه تابع ولا تبع للتبع قال وان قطع الكف من المفصل فيها
اصبع واحدة ففيه عشر الديات وان كان اصبعان فالحشر ولا شيء في الكف وهذا عند
ابن حنيفة ربه وقال لا ينظر الى ريش الكف والاصبع فيكون عليه اكثر ويدخل القليل والكثير
لان لا وجه الى الجمع بين الارشين لان الكل شيء واحد ولا الى هذا واحد لان كل واحد
اصل من وجه فرخنا بالكثرة ولما ان الاصابع اصل الكف تابع حقيقة وشرعاً للبطش
يقوم بها ووجب الشرع في اصبع واحدة عشر من الابل الترجيح من حيث الذات والحكم
اولى من الترجيح من حيث مقدار الواجب لو كان في الكف ثلثة اصابع يجزى بها ثلثة اصابع ولا شيء
في الكف لاجتماع الاصابع اصول في التقويم ولا اكثر حكم الكل فاستتبع الكف كما اذا كانت الاصابع
قائمة باسرها قال وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل تشريفاً للادى لانه جزء من يده لكن لا
منفعة فيه ولا يزيده وكذلك السر الشاغية لما قلنا وفي غير الصب وذكركم ولسانه اذا
لم تعلم صحته حكومة عدل وقال الشافعي رحمه الله فيه دية كاملة لان الغالب فيه الصحة فاشبه
قطع المارن والاذن ولما ان المقصود من هذه الاعضاء المنفعة فاذا لم تعلم صحته كما يجب
الارش الكامل بالشك والظاهر لا يصلح حجة للالزام بخلاف المارن والاذن الشاغية لان
المقصود هو الجمال وقد توتر على الكمال وكذلك لو استعمل الصب لانه ليس بكلام وانما هو
مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكركم الحركة وفي العين بما يستدل به على
اي في اللسان

كتاب الديات

ام لا يكون
الذراع تبعاً في حق التضمين ولا يلا وجهه الى ان يكون تبعاً للاصابع لان يمينه اعضاؤه اكمل
ولا الى ان يكون تبعاً للكف لانه تابع ولا تبع للتبع قال وان قطع الكف من المفصل فيها
اصبع واحدة ففيه عشر الديات وان كان اصبعان فالحشر ولا شيء في الكف وهذا عند
ابن حنيفة ربه وقال لا ينظر الى ريش الكف والاصبع فيكون عليه اكثر ويدخل القليل والكثير
لان لا وجه الى الجمع بين الارشين لان الكل شيء واحد ولا الى هذا واحد لان كل واحد
اصل من وجه فرخنا بالكثرة ولما ان الاصابع اصل الكف تابع حقيقة وشرعاً للبطش
يقوم بها ووجب الشرع في اصبع واحدة عشر من الابل الترجيح من حيث الذات والحكم
اولى من الترجيح من حيث مقدار الواجب لو كان في الكف ثلثة اصابع يجزى بها ثلثة اصابع ولا شيء
في الكف لاجتماع الاصابع اصول في التقويم ولا اكثر حكم الكل فاستتبع الكف كما اذا كانت الاصابع
قائمة باسرها قال وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل تشريفاً للادى لانه جزء من يده لكن لا
منفعة فيه ولا يزيده وكذلك السر الشاغية لما قلنا وفي غير الصب وذكركم ولسانه اذا
لم تعلم صحته حكومة عدل وقال الشافعي رحمه الله فيه دية كاملة لان الغالب فيه الصحة فاشبه
قطع المارن والاذن ولما ان المقصود من هذه الاعضاء المنفعة فاذا لم تعلم صحته كما يجب
الارش الكامل بالشك والظاهر لا يصلح حجة للالزام بخلاف المارن والاذن الشاغية لان
المقصود هو الجمال وقد توتر على الكمال وكذلك لو استعمل الصب لانه ليس بكلام وانما هو
مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكركم الحركة وفي العين بما يستدل به على
اي في اللسان

(بقية ٥٨٨) باربع من الابل وانما يحل على ان ذلك كان مقدار حكومة عدل ثم اختلف المتأخرون من مشايخنا رحمهم الله
في معرفة حكومة عدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك ان يقوم لوكان مملوكا بدون هذا الارش يقوم مع (بقية ٥٩٠)

[illegible]

النظر فيكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العمد ^{الحق} قال ومن شئ رجلا فذهب عقله ^{أي من شئ رجلا}
أو شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية لأن بفوات العقل تبطل منفعة جميع الأعضاء ^{أي من شئ رجلا}
فصار كما إذا وضح فبات ارش الموضحة في بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت يسقط والدية ^{أي من شئ رجلا}
بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الجزء في الجملة كما إذا قطع أصبع رجل فقتل ^{أي من شئ رجلا}
يده وقال زفره لا يدخل لأن كل واحد جناية فيمادون النفس فلا يتداخلان كسائر الجنايات ^{أي من شئ رجلا}
و جوابه ما ذكرنا قال ^{أي من شئ رجلا} وإن ذهب سمع أو بصر أو كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية ^{أي من شئ رجلا}
قالوا هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعن أبي يوسف رة أن الشجة تدخل في دية ^{أي من شئ رجلا}
السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر وجه الأول أن كلاما منها جناية فيمادون النفس ^{أي من شئ رجلا}
والمنفعة مختصة به فاشبه الأعضاء المختلفة بخلاف العقل لأن منفعة عائدة إلى ^{أي من شئ رجلا}
جميع الأعضاء على ما بينا وجه الثاني أن السمع والكلام مبطن فيعتبر بالعقل والبصر ظاهرا ^{أي من شئ رجلا}
فلا يلحق به قال وفي الجامع الصغير من شئ رجلا موضحة فذهبت عينا فلاقصاص ^{أي من شئ رجلا}
في ذلك عند أبي حنيفة قالوا ويلغيان تجب الدية فيها وقالوا في الموضحة القصاص قالوا ^{أي من شئ رجلا}
ويلغيان تجب الدية في العينين قال ^{أي من شئ رجلا} وإن قطع أصبع رجل من المفصل الأعلى فقتل ما ^{أي من شئ رجلا}
بقه من الأصبع أو اليد كالم لا أقصاص عليه في شئ من ذلك في يلغيان تجب الدية في المفصل ^{أي من شئ رجلا}
الأعلى وفيما بقه حكومة عدل وكذلك لو كسر بعض سن من رجل فأسود ما بقه ولم يترك خلافا ويلغي ^{أي من شئ رجلا}
أن تجب الدية في السن كله ولو قال قطع المفصل وأترك ما يسر وأكسر القدر المكسور وأترك الباقي ^{أي من شئ رجلا}
لو يكن له ذلك لأن الفعل في نفس ما وقع موجب للقتل فصار كما لو شجته منقلبه فقال الشجوة موضحة والشر ^{أي من شئ رجلا}

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

(لقية ٥٨٩) هذا الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيمتين كم هو فان كان لغير نصف العشر يجب نصف عشرة الهريفة و ان كان لغير ربع العشر يجب ربع عشرة الهريفة وكان الكسري يقول فعن ابي محمد فربما يكون (لقية ٥٩١)

الزيادة كلها في الخلافية ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما
لا تعدى الى الاخرى كمن سعى الى رجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل عجب القوم
في الاول وانه ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس في وسع الساري فيجب المال
ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجب اتصال احدهما
بالاخر فاورثت نهاية شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية
صاحبه وبخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه
فقتل الجنين الاخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابى حنيفة رة وقالوا في الحسن رة
يقصر من الاول وفي الثانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وقرى ابن سبعة
عن محمد في المسألة الاولى هو ما اذا شج موضع فذهب بصره انه يحل القصاص فيه لان الحاصل
بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلافية لانه لا يشل
لا قصاص في قصاص الاصل عند محمد رة على هذه الرواية ان سرية ما يحل فيه القصاص
ما يمكن فيه القصاص بوجوب القصاص كالموالت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور
ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترى ان الشبهة بقيت موجبة في نفسها ولا قود في التسبب
بخلاف السرية الى النفس لانه لا يتبع الاول فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر
السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سبعة رة ولو اوضح موضعين فقتلتا
فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش في
قول ابى حنيفة رة وقال عليه الارش كما لا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة

قوله في الخلافية ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما لا تعدى الى الاخرى كمن سعى الى رجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل عجب القوم في الاول وانه ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس في وسع الساري فيجب المال ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجب اتصال احدهما بالاخر فاورثت نهاية شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية صاحبه وبخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه فقتل الجنين الاخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابى حنيفة رة وقالوا في الحسن رة يقصر من الاول وفي الثانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وقرى ابن سبعة عن محمد في المسألة الاولى هو ما اذا شج موضع فذهب بصره انه يحل القصاص فيه لان الحاصل بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلافية لانه لا يشل لا قصاص في قصاص الاصل عند محمد رة على هذه الرواية ان سرية ما يحل فيه القصاص ما يمكن فيه القصاص بوجوب القصاص كالموالت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترى ان الشبهة بقيت موجبة في نفسها ولا قود في التسبب بخلاف السرية الى النفس لانه لا يتبع الاول فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سبعة رة ولو اوضح موضعين فقتلتا فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش في قول ابى حنيفة رة وقال عليه الارش كما لا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة

(٥٩٠) نقصان القيمة بالشجاج التي قبل الموضوعة اكثر من نصف العشر فيؤدى منها القول الى ان يوجب في الشجاج من البرية فرق ما اوجبه الشرع في الموضوعة وذلك لا يجوز ولكن الصحيح ان ينظر كم مقدار هذه

السن خمس مائة وان اضره المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

السن خمس مائة وان اضره المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلعت سن فثبتت لا يجب
الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا رينة وعن ابن يوسف ان تجب حكومة عدل لمكان
الام الحاصل ولو قلعت سن غيره فردها صاحبها في مكانها ونبه عليه المحقق في القالع الارش
بجماله لان هذا ما لا يعتد به اذ العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فاصقها فالتصحيح لا ينها
لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سن رجل فانزع المزوعة سنة سن النازع فثبتت سن
الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبيّن انه استوفى بغير حبلان الموجب
فساد المنبت ولم يفيد حيث ثبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأنى
حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
فاكتفينا بالحوال لانه تنب في ظاهره فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا ثبتت
تبيّن اننا اخطأنا فيه الاستيفاء كان بغير حبلان لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
ولو ضرب انسان سن انسان فتحرّك يستأنى حولا ليطهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
فاذا قرأوا في اختلاف في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
الذ وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمضروب ولو لم تسقط الاشياء على الضارب عن ابن يوسف ان تجب
حكومة الامم سنن الجاهل بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسودتا حبة
السن خمس مائة وان اضره المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

السن خمس مائة وان اضره المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن ان يضرب بغير ما تسوق منه
وكذا اذا كسر بعضه واسود البياض لا قصاص لما ذكرنا وكذا لو اوجع او اخضر قال ومن شئ
رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند ابى حنيفة ره لدم ال
الشين الموجب وقال ابو يوسف يجب عليه ارش الاله وهو حكومة عدل لان الشين
انزال فالاله الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال محمد ره عليه اجرة الطبيب وثلث الداء
لانه انما لزمه اجرة الطبيب وثلث الداء بفعله فصا كانه اخذ ذلك من ماله الا ان
ابا حنيفة يقول المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق
الجان فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارش
الضرب معناه اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على الخلاف قد مضى في الشجيرة
قال ومن قطع يد رجل خطأ قتل قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجنايتين
جنس واحد موجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطوف في النفس
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا
قوله عليه السلام يستأن في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحكام لان
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تيسر الى النفس فيظهره قتل وانما يستقر لا ماله قال
وكل عمد سقط القصاص فيه يشبهه فالدية في مال لقائل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل لقوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عدا الحديث وهذا عند غيرنا الاول يجب ثلث سنين لانه حال وجب

كتاب الديات

لا تعقل العواقل عدا الحديث وهذا عند غيرنا الاول يجب ثلث سنين لانه حال وجب
في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن ان يضرب بغير ما تسوق منه
وكذا اذا كسر بعضه واسود البياض لا قصاص لما ذكرنا وكذا لو اوجع او اخضر قال ومن شئ
رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند ابى حنيفة ره لدم ال
الشين الموجب وقال ابو يوسف يجب عليه ارش الاله وهو حكومة عدل لان الشين
انزال فالاله الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال محمد ره عليه اجرة الطبيب وثلث الداء
لانه انما لزمه اجرة الطبيب وثلث الداء بفعله فصا كانه اخذ ذلك من ماله الا ان
ابا حنيفة يقول المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق
الجان فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارش
الضرب معناه اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على الخلاف قد مضى في الشجيرة
قال ومن قطع يد رجل خطأ قتل قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجنايتين
جنس واحد موجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطوف في النفس
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا
قوله عليه السلام يستأن في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحكام لان
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تيسر الى النفس فيظهره قتل وانما يستقر لا ماله قال
وكل عمد سقط القصاص فيه يشبهه فالدية في مال لقائل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل لقوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عدا الحديث وهذا عند غيرنا الاول يجب ثلث سنين لانه حال وجب

كتاب الديات
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...
قوله في المقتل بالدية...

رسمه (حكومة العدل ان كانت دون اربش الموصحة او مثل اربش الموصحة لا تتحمله العاقلة و
ان كانت الثمن والى بيقين فلا راية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال
شيخ الاسلام الصحيح انه لا تتحمله العاقلة كذا في التتارخانية ١٢ رد المحتار ص ٤١٤ ج ٥

بسم الله الرحمن الرحيم... (Marginal notes at the top of the page)

المرء اذا ضرب امرأته فاقطعت جنيته ميتة فدية عشرية... (Left margin text)

كتاب الدابات... (Middle margin text)

من اهل العقوبة والكفارة... (Top margin text)

من اهل العقوبة والكفارة كاسمها سائرة ولا ذنب تيسره لانها من فوق القدر فصل
في الجنين قال واذا ضرب بطن امرأة فاقطعت جنيها ميتة فدية عشرية وهي نصف عشرية
قال رضي الله عنه معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الاثني عشرية المرأة وكل من يضر
مائة درهم والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يتيقن بحياته والظاهر ان يصلح جهة الاستحقاق
وجه الاستحسان ما روي عن النبي عليه السلام ان قال في الجنين عشرة عبد او امة
قيمة خمسمائة ويريى وخمسمائة فذكرنا القياس بالاثني وهو حجة على من قد رهاست
مائة نحو مالك والشافعي وهي على العاقلة عندنا اذا كانت خمسمائة درهم وقال مالك
في ماله لانه بدل الجرم ولنا انه عليه السلام قضى بالغرق على العاقلة ولا بد من النفس
ولهذا سماه عليه السلام دية حيث قالوه وقالوا اندي من لا صاح ولا استهل الحديث الا
ان العواقل لا تعقل مادون خمسمائة ونجبت سنة وقال الشافعي مرة في ثلث سنين لا بد
النفس لهذا يكون مورثا بغير موت فذكرنا ما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول
الله عليه السلام جعل على العاقلة في سنة ولا بد ان كان بدل النفس من حيث ان النفس
على حدة فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالام فعملنا بالشبه الاول في حق التوشع والثاني
في حق التاجيل السنة لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل اكثر من نصف العشرية في سنة
بخلاف اجزاء الدية لان كل جزء منها على من وجب في ثلث سنين ويستوفى في الذكر والاثني
لاطلا وما روينا وان في الجنين انما ظلت التفاوت لتفاوت معاني الادمية لا تفاوت في الجنين
فيقتل بمقدار واحد هو خمس مائة فاقطعت جنيته ميتة كاملة لانه اتلف حيا بالضرب

عنه في المالكه فان الذكر اكف الا وكذا حاد الا في المالكه لا لا تكافؤ فكان بينهما تفاوت فيما هو من خصائص الادمية وهو معدوم في الجنين فيقتل بمقدار واحد هو خمس مائة (بقية ٥٩٦)

الصلوة والسلام التي غر مجلولون يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح
بقية ٥٩٥ (ذالك بخمسائة والغزاة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض)
منه غزاة الغزاة وهو البياض الذي على جبهته (جسيته) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام التي غر مجلولون يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح

الصلوة والسلام التي غر مجلولون يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح
بقية ٥٩٥ (ذالك بخمسائة والغزاة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض)
منه غزاة الغزاة وهو البياض الذي على جبهته (جسيته) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام التي غر مجلولون يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح

السابق وان القت ميتا ثم ماتت الام فعليه بية بقتل الام وغرة بالقاءها وقد صح انه عليه
السلام قضة في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد
ذلك حيا ثم مات فعليه بية في الام ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم القت
ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين قال الشافعي لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر
موتها بالضرب فصارت كما اذا القت ميتا وهي حية ولنا ان موت الام احد سبب موته لا يمتنع
بموتها اذ تنفسه بنفسها فلا يجازيها بالشك قال وما يجزى الجنين موروث عنه
لانه بدل نفسه فغيره ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطر امرأة فالتقت ابنتها
فعله عاقلة لا بغرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي
جنين الام اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي
فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ مقداره من الاصل ولنا
انه بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجلب الا عند ظهور النقصان من الاصل ولا معتبر به في
ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف لا يجزى ضمان النقصان لو نقصت
الام اعتبار الجنين المات وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده على ما
نذكر ان شاء الله تعالى فصحا اعتبارا على اصدقه قال فان ضربت فاعتق المولى مباحا في
بطنها ثم القته حيا ثم ماتت ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد لعنقه لانه قتله
بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلماذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا
لانصارا قاتلا اياه وهو حي فنظرنا الى حالة السبب التلف وقيل هذا عند ما وعند

الصلوة والسلام التي غر مجلولون يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح
بقية ٥٩٥ (ذالك بخمسائة والغزاة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض)
منه غزاة الغزاة وهو البياض الذي على جبهته (جسيته) ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام التي غر مجلولون يوم القيامة وعند بعضهم الغزاة الجيد يقال صرح

[illegible]

كلها لانه اذا حدث بسبب الوقوع اذ لو لا كان الطعام قويا منه قال وان استاجر

اجراء فحفر في حاله في غير فناء فللك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها

في غير فناء لان الاجارة صحت ظاهرة اذ لم يعلموا فنقل فعلمهم اليه لانهم كانوا مغمضين

فصار كما اذا امر اخريد مع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن

المأموه ويرجع على الامر لان الذابح مباشر الامر بسبب الترجيع للباشرة فيضمن ويجمع

للغور و هنا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعد

والمستاجر متعد فترجح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصدمه

بالمس بملوك له ولا غور فيبقى الفعل مضافا اليهم وان قال لهم هذا فاني ليس في حق

الحفر فحفر فامات فيمات انسان فالضمان على الاجراء قياسا لانهم علموا بفساد الامر فما

غرمهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له عذلة كونه مملوكا له لانطلاق

يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان

فكان الامر بالحفر فملكه ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكيف ذلك لنقل الفعل اليه قال من

جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعبد رجل المروء عليها فعطب لاضمان على الذي جعل قنطرة

كذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعبد رجل المروء عليها كان الاول تعدل هو تسببت والثاني

تعدل هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشرة الى ان تخلف فعل فاعل مختار يقطع النسبة

كما في الحافر مع الملق قال ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فعطب به انسان فهو

ضامن وكذلك اسقط فتعبد به انسان كان اذا سقط قد سقط فعطب به انسان يضمن وهذا اللفظ

كتاب
الديات

[illegible][illegible]

يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج في التقيد بوصف
السلامة واللايس لا يقصد حفظ ما يلبس فيخرج بالتقيد بما ذكرناه فجعلناه مقبلاً
مطلقاً وعن محمد انه اذا لبس ما يلبس فهو كالحامل لان الحاجة تدعو الى التساقط
واذا كان المسجد العشيرة فعلق رجل منهم في قنديل او جعل فيه بواكير او حصة
به رجل لم يضمن ان كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة
وقال لا يضمن في الوجهين لان هذه من القرب وكل احد ما دون في قامة فلا يتقيد بشرط
السلامة كما اذا فعله باذن واحد من اهل المسجد ولا يضمنه وهو الفرق ان التلاوة
فيما يتعلق بالمسجد لا يضمنه من غيرهم كمن صلى امام واختار المتولى وفتح باباه واغلاقه وتكرار
الجماعة اذا سبقهم باغتراب اهل فكان فعلهم مباحاً مطلقاً غير مقيد بشرط السلامة وفعل
غيرهم تعدياً ومباحاً مقيداً بشرط السلامة وقصد القربة لا ينافي في القراة اذا الخطأ
الطريق كما اذا تقدم بالشهادة على الزناء والطريق في انحراف الاستبذان من اهل قال واجلس
رجل منهم فخطب رجل لم يضمن ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يضمن على كل حال لو كان جالساً القراءة القرآن والتعليم والصلوة او نام في أثناء الصلوة
او نام في غير الصلوة او مر في مائة او قعد في حديث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف فقد قيل
هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق والى المسجد انما هي الصلوة والذكر ولا يمكن ادعاء الصلوة بالجماعة
الا بانتظارها فكان الجواب فيه مباحاً لانه من ضرورات الصلوة ولا ينتظر الصلوة في الصلوة حكماً
بل الحديث فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة ولم يكن المسجد في الصلوة وهذه الاشياء ملحق بها فلا بد من

[illegible]

۱۰ قوله وقال لا یمنی فی الیومین الم وقوله وقال لا یمنی فی کل حال الم الفتری علی قولها كما اشار الیه صاحب ملتقى البحیر علی ما خسر مجمع الانهر حيث قال فی المسئلة الاولى خلافا لهما فقالا لا یمنان (تبیق ۶۰۳)

أظهر التفاوت فجعلنا الجالس لأصل مباحاً مطلقاً والجالوس لما لم يتوهم مباحاً مقيداً
بين الموضوعين ١١٢٢ والخط ١١٢٢
بشرط السلامة ولا غير وإن يكون الفعل مباحاً ومندوباً إليه هو مقيد بشرط السلامة
أي لا يجب إلا من
كالرمي إلى الكافر وإلى الصيد والمشي في الطريق والمشي في المسجد إذا وطئ غير والنوم
في غير ذلك غير مقيد بشرط السلامة ١١٢٢
ينبغي أن لا يضمن لأن المسجد بني للصلوة وأمر الصلوة بالجماعة إن كان مفوضاً إلى أهل
المسجد فلكل واحد من المسلمين أن يصل فيه وحده فصل في الحائض المائل قال وإذا
مال الحائض إلى طريق المسلمين فطوبى صاحبها بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه فمدة يقدر
على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس أو مال والقياس أن لا يضمن لأنه لا صنع منه مباشرة
ولا مباشرة شرط هو متعدي فيه لأن أصل البناء كان في ملكه والميلان وشغل الهوى ليس من
فعله فصار كما قبل الأشهاد وجب الاستحسان أن الحائض لما مال إلى الطريق فقد اشتغل هو به
طريق المسلمين بملكه ورفع في يده فادانته لم يلبس وطوبى بتفريقه عن طريقه فإذا امتنع صار
متعدياً بمنزلة ما وقع ثوب إنسان في حجره يصير متعدياً بالامتناع عن التسليم إذ الحق
به كذا هذا بخلاف ما قبل الأشهاد لأنه بمنزلة هلاك الثوب قبل الطلب لا لأنه لم يوجب عليه
الضمان بمتنع عن التفريق فينقطع المأذة حذراً على نفسه فيتضرر ويبيع ودفع الضرر
العام من الواجب له تعلق الحائض فيتعين لدفع هذا الضرر وكما من ضرر خاص يحمل
لدفع العام منه ثم فيما تلف به من النفوس تجب المديونية وتحمّلها العاقلة لأنه في كونه جناية
دون الخطأ فيستحق في التخفيف بالطريق الأولى كيلا يؤدي إلى الاستيصاله والاحتجاف

كتاب الديارات
مستحق الأجر ٢٢٠٤٥٤

كتاب الديارات

أخاطبكم بأحكام ديني وأمر الله تعالى بالعدل والحق
أخاطبكم بأحكام ديني وأمر الله تعالى بالعدل والحق
أخاطبكم بأحكام ديني وأمر الله تعالى بالعدل والحق

4. 5

ذلك على عاقلة وان كانت دار بربرية ثلثة نفر تحفر احداهم فيها بيرا والكفر كان يغمرها

وَأَضَافَ إِلَى
عَلَى الْمَلِكِ
بَعْدَهُ
وَمَزَكَ
التَّقَى
فِي حَقِّ
كَفَعِ
التَّقَى
الْمَوْلَى
التَّقَى
أَصْلًا
الْأَشْمَ
وَأَزَعَ
التَّقَى
وَهِيَ
وَإِذَا
ذَلِكَ
الْقَيْلُ الْأَوَّلِي

واراد ان يمتنع عن النفقة فصار متعلبا في الايقاف في شغل الطريق فيضمنه قال وان اصاب

بيدها او برجلها حصاة او نواة او اثارت غبارا او حجرا صغيرا ففقا غير السان او افسد

ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن لان في الوجه الاول لا يمكن ان يضره اذ سيل الماء

لا يضره وفي الثاني ممكن لان ينفك عن السيرة عادة انما ذلك بتعريف الكمال

فيما ذكرنا كالراكب لان المعنى لا يختلف قال فان رايت او باليت في الطريق وهي تسير

به انسان لم يضمن لانه من ضرر رات السير فلا يمكن الاحتراز عنه وكذا اذا وقف الك

لان من الداء اولا يفعل ذلك الا بالايقاف وان اوقفها لغير ذلك فعطبه انسان برؤسها او

بولها ضمن لانه متعل في هذا الايقاف لانه ليس من ضرر رات السير ثم هو اكثر ضررا بالمارة

من السير لما انه ادم منه فلا يلحق به والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها

والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها والمراد النفقة قال رضي الله عنه هكذا

ذكره القدرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ ووجه النفقة على عين

السائق في مكان الاحتراز عنه غائب عن بصر القائد فلا يمكن التحرز عنه قال اكثر المشايخ ان السائق

لا يضمن النفقة ايضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها فلا يمكن التحرز عنه بخلاف

الكلام لا مكان كبحها بل جامها وهذا ينطبق اكثر النسخ وهو الاصح قال الشافعي يضمنون النفقة

كلهم لان فعلها مضاف اليهم والحجة عليها ذكرناه وقوله عليه السلام الرجل جبار معناه النفقة

بالرجل انتقال الفعل تخويف القتل كما في المكرة وهذا تخويف الضرب في الجماع الصغير كل شيء

ضمنه الركب ضمنه السائق والقائد لانها مستبان بما شرط التلف وهو تقصير الدابة الى

والتقصير في الدابة في النفقة

كتاب

الديات

صاحبها في الوجه كذا وان كان صاحبها او سائقه او سائقا لهما او سائقا لهما (الضم)

والنفقة في الدابة في النفقة

والنفقة في الدابة في النفقة

والنفقة في الدابة في النفقة

والنفقة في الدابة في النفقة

والنفقة في الدابة في النفقة

والنفقة في الدابة في النفقة

يضمن ما عطف بما هو خلفه فيضمن ان ما تلف عما بين يدي يمكن القائد لا يقود ما خلفه السابق

لا نقصا من الزمام والسائق يسوق ما يكون قدامه قال واربط رجل بعنقه الى القطر والقاتل
بريه مشدود اسم

يعلم فوطي المربوط انسا نأقتله فعلى عاقلة القائله لانى كى صيانة القطر عن رطوبه

فإذا تزل الصيانة صار متعديا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يرحم جوفها على

عاقلة الرابطة لان هو الذي وقع فيهم هذه العهدة وانما لا يجب ان علمه او لا ابتداء لكل

منها مسبب لأن الوط من القود بمنزلة التسبب من المباشرة لا اتصال التلف بالقود دون

الربط قال اهذ اذا ربط والقطار تسير لان امر بالقوم دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التمسك

من ذلك فكم به قار الضمان على الابطال والارط والالما قيام ثم قادها ضمنها القاتل

من لم يترك ما كان عليه من عبادة الأصنام لم يترك ما كان عليه من عبادة الأصنام

هذه فاد بغير غير بغير اذنه اصري واذا له فلا يباح بها حقه شيئا ولا يمين من
قائه ١١

بهيته وكان لها ساقا صابت فيهما يمينه لان الفعل انقل اليه بواسطه السقي
والمراد بالسوق ان في شغلها في الانجليس

قال ولوارسل طيرا وساقه فاصابته فوالله لم يضمنوا الفرقان بدن البهيمة يحتمل السوق فاعلم

سوقه والطير لا يحتمل السوق فصا وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كليا ولم يكن له

سَأْتِ الْوَيْثَانَ وَلَوْ أَرْسَلَهُ إِلَى صَيْدٍ وَلَمْ يَكُنْ سَائِقًا فَخَلَّ النَّصِيدُ قَتْلَ حِلٍّ وَجَدَ الْفَرْقَ

ان البهيمة محتاجة في فعلها ولا تصلح نائبة عن المرسل فلا يضاد فعلها الا غيرها هذا الحق

سؤال ولا حاجة في حق ضمان العبد وان وعن ابي يوسف رانا وجب الضمان في هذا كله

احتیاطاً صیانتاً لاموال الناس قال رضی اللہ عنہ و ذکر فی المہبوط اذا ارسل دابۃ فی

جلد
کتاب
الذیات

[illegible]

فان قيل خاتم قال
الصدر الشريف والفقير الى الله تعالى
كان اصحابي كلهم على ما في نور الارصاد
والايعين السبل بخلاف ذلك في نور الارصاد
ارسل كل واحد واحد فاصاب في قوله
لنفيين في ذلك في قوله

سوی طریق انشراح و ادول نم از تبلیغ علم
 و احیای جمادات و ادول نم از تبلیغ علم
 و احیای جمادات و ادول نم از تبلیغ علم

فما كانت فتنة وفتنة كل طلبة الحق في إرسال
الذي هو اخو الصديق كان لهذه الفتنة
التي طبع حكم الإرسال كذا كذا

مذاتنا محمدزاد السلام

411

طريق المسلمين فاضابت في فورها فالمرسل ضامن لان سيرها مضى اليه مادامت
تسير على سننها ولو انعطفت بمنتهى او لسترة انقطع حكم الارسل الا اذا امر بكن له طريق
الخرسواه وكذا اذا وقفت ثم سارت بخلاف ما اذا وقفت بعد الارسل في الاصطياذ ثم سارت
فاخذت الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل لانه لم يتك من الصيد وهذا تنافي
مقصود المرسل وهو السير فينقطع حكم الارسل بخلاف ما اذا ارسل الى صيد فاصاب فيها
او ما لا في فورة لا يضمن من ارسل وفي الارسل في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعدي
فيضمن ما تولد منه ما الارسل للاصطياذ فباح ولا تسبب الا بوصفنا التعدي قال
ولو ارسل هيمة فاستندرت عا على فورا ضمن المرسل وانفالت يميناً او شمالاً او طريق اخر لا يضمن
لما مر ولو انفلتت الدابة فاصابت ما لا او آدمياً ليلاً ونهاراً الا ضمان على صاحبها لقوله عليه
السلام جرح الجاء جبار وقال محمد بن يحيى المنفلتة وكان الفعل غير مضى اليه بعد ما يجب
النسبة اليه من الارسل اخواته شاة لقصاص فقتلت حينها ففيها ما نقصها لان المقصود
منها هو اللحم فلا يعتبرا الا النقصان وفي عين بقر الجزار فجزوه ربع القيمة وكذا في عين
البغل والفرس قال الشافعي فيه النقصان ايضاً اعتباراً بالشاة ولنا ما روي عنه عليه
السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه لان فيها مقاصد
سوق اللحم كالحمل والركوب والزينة والجمال والعمل فمن هذا الوجه تشبه الادمي قد شاك
للاكل فمن هذا الوجه تشبه الماء كولات فعملنا بالشبهين في شبه الادمي في الجوارح بالشبه
الاخر في النصف ولا ندري ما يمكن اقامته العمل بها اربعة اعين عيناها وعينا المستعمل كانها ذات

[illegible]

حاكم السيف
 في قوله هذا اي من
 في اذ تفتك
 اذ البعير يمشي في الغابة في مقتدره والاسل
 الذي يلو السجل
 انما سلطت على قوتها في الحيات اذ تفتك
 لان حكمها حاتم حكمه من الساسم في
 قوله بجان ما اذا ارسل الى صيد الى
 اخذوا في الغرق بين الارسلين كان
 في قوله بجان ما اذا تفتك في الغرق
 بين الوقتين
 قلت بالتجويد في قوله بجان
 قلت اي لا تفتك منه من قوله
 جرس ارجاء انما هو في التجار
 رسول النبي صلى الله عليه وسلم
 جبارا وعلما
 بالمواعظ
 الكلام واللامع
 في قوله بجان ما اذا تفتك في الغرق
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ارسلت فان اسلمت على علي بن ابي طالب
 احذر انما من الارباء على عورهم من غير
 شاة واقصا ليس بقدره من غير
 ليس بقدره من غير
 في قوله بجان ما اذا تفتك في الغرق
 في قوله بجان ما اذا تفتك في الغرق

من سلك طرقات الجوارب عن القياس على
 في اشتداد اليأس الجوارب عن القياس على
 اشتداد ان الشوق في الامور العاجلة
 بل هو جيب فليس له جيب الجوارب
 على توافقه في القوام في غير القوام
 حيث لا يوجد في القوام في غير القوام
 وبالنسبة الى الجوارب في القوام
 انفسه الى الجوارب في القوام
 في القوام في القوام في القوام
 في القوام في القوام في القوام

الرجين القاتم رجال محمد ربه الله تعالى لطيف كراز الكاف ١٢ القادى العالم كبرى ص ٤٥ ٦٢

٤١٣
 قوله تعالى لا يترحم صاحب العلة كمين جرح انسابا فوقع في يد حفها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة المبرج كل
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبة ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيها انرا لانه لم يامر بالايطاء الشخص بنفسه منه وصار كما اذا امر صبي استمسك
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه فصل عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في فو الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في فو ذلك فالضمان على الركبة لا تقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبة على الكمال
 ومن قاده دابة فخمسها رجل فانفلتت من يده القائد فاصابت في فو هافرهم على الناحس
 وكذا اذا كان لها سائق فخمسها غيره لانه مضاف اليه والناخيل اذا كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبي فافه ماله لانها مواخذة بافعالها ولو تخمسها شئ منصوص في الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يتعد بشغل الطريق فاضيق كان تخمسها ففعل الله اعلم

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

قال واذا جنى العبد جنابة خطأ قيل لمولاه امان تدفعه بها او تغديه وقال الشافعي
 جنابته رقبته يباع فيها الا ان يقض المولى الارش وقائمة الاختلاف في اتباع الجاهل بعد
 العتق والمسألة مختلفة بين الصحابة رضوان الله عليهم لكان الاصل في موجبة الجنابة ان
 يجب على المتبذل لانه هو الجاني لان العاقلة تفعل عنه لا عاقلة للعبد لان العقل عندني

قوله تعالى لا يترحم صاحب العلة كمين جرح انسابا فوقع في يد حفها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة المبرج كل
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبة ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيها انرا لانه لم يامر بالايطاء الشخص بنفسه منه وصار كما اذا امر صبي استمسك
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه فصل عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في فو الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في فو ذلك فالضمان على الركبة لا تقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبة على الكمال
 ومن قاده دابة فخمسها رجل فانفلتت من يده القائد فاصابت في فو هافرهم على الناحس
 وكذا اذا كان لها سائق فخمسها غيره لانه مضاف اليه والناخيل اذا كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبي فافه ماله لانها مواخذة بافعالها ولو تخمسها شئ منصوص في الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يتعد بشغل الطريق فاضيق كان تخمسها ففعل الله اعلم

له قوله جنابة المملوك الخ ولقائل ان يقول انه ما وقع الفراغ من بيان احكام جنابة الحر مطلقا بل بقي
 منه جنابة الحر على العبد وهو انما يشبه في هذا الباب فالظاهر ان يقال لما فرغ من بيان
 (بقية ٤١٤)

الفداء لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جناية قال و

ان جنة جنائتين قبل للمولى اما ان تدفع الى الجنايتين يقتسمانه على قدر حقيقتها

واما ان تغديه بارش كل واحد منها لان تعلق الاولى برقبتك لا يمنع تعلق الثانية

بها كالديون المتلاحقة الا ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية فحق المجنة عليه

الاول ولي ان لا يمنع ومعنى قوله على قدر حقيقتها على قدر ارش جنايتها وان كانوا

جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه فداه جميع ارقبهم

لما ذكرنا ولو قتل واحدا وفقا غير اخر يقتسمانه اثلاثا لان ارش العبد على النصف من

ارش النفس على هذا حكم الشجرات والمولى ان يطدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم

مقدارا متعلق به حقه من العبد لان الحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي الجنايات المختلفة

بخلاف مقبول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يفد من احدهما ويدفع الى الاخر لان الحق

محدد لا قد سببه هي الجناية المتحدة والحقوق يجب للمقتول ثم للوارث خلافا عنه فلا يملك التفرق

في وجبها قال فان اعتق المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن لاقبل من قيمته ومن ارشها وان

اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش لان في الاول فوت حقه فيضمنه حقه واقاربها ولا

يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختارا لان الاعتاق يمنع من

البيع فلا قد ام صلا اختيار منه للاخر وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والتبدير والاستيلاء

لان كل ذلك ما يمنع الدفع لئلا يملك المولى المملوك ولا يملك المملوك المولى لان كل ذلك

فان المقترة لا تخاطب بالدفع اليه فليس نقل الملك لجواز ان يكون الامر كماله المقترن بالبيع

كتاب الديارات

دفع المولى ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه ولو كان المولى لملكه ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه ولو كان المولى لملكه ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه

دفع المولى ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه ولو كان المولى لملكه ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه ولو كان المولى لملكه ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لملكه

هو العبد انتفى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذرع هنا صلي على المشاملة

هو العبد انتفى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذنوب عنها صلحاً على المشاكلة

[illegible]

الخصب لم ينفك البعد المادى لان
 كذا قوله صا فاصلا لا موصلا
 لا ينفك البعد المادى لان
 كذا قوله صا فاصلا لا موصلا

الخصب لم ينفك البعد المادى لان
 كذا قوله صا فاصلا لا موصلا
 لا ينفك البعد المادى لان
 كذا قوله صا فاصلا لا موصلا

ع ذکره فی صحیفه ماهر صلیح و هو ما اذا اعتقه تدبیر ترشد ۱۳
تفکله فتح القدیر ص ۸۷۲

خمسة عشر الفاختة الاولى الذي لم يعرف من ولية العمد عشرة الاف لوليتي الخطا لان لما
انقلب العمد الا كان حق ولية الخطا في كل الدية عشرة الاف وحق احد ولية العمد في نصفها
خمس الاف ولا تضايق في الفداء فتجوز خمسة عشر الفا وان دفعه فعليه هم اثلاثا ثلثاه
لوليتي الخطا وثلثه لغير العمد من ولية العمد عند ابى حنيفة مرة وقال ايد فعدا ربا عا ثلثه
ارباعا لوليتي الخطا وربعه لوليتي العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة فيسلم النصف
لوليتي الخطا بلا منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف فلها
يقسم ارباعا وعنده يقسم بطريق العول والمضاربة اثلاثا لان الحق تعلق بالرقبة
اصلها التركة المستغرقة بالديون فيضرب هذان بالكل وذلك بالنصف وهذه المسألة
نظائر واضد ذكرناها في الزيادات قال واذا كان عبد بين رجلين فقتل مولى لهما
فيها فاعفا احداهما بطل الجميع عند ابى حنيفة مرة وقال ايدفع الذي عفا نصف نصيبه
الى الآخر او يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قتل ليا لهما والتماد القريب ايضا وذكر
في بعض النسخ قول محمد بن مع ابى حنيفة مرة وذكر في الزيادات عبد قتل مولا له وله ابنان
فعفا احدا لابن بطل في ذلك كله عند ابى حنيفة ومحمد وعنده ابى يوسف الجافي كالنحو
في مسألة الكتاب لم يذكر اختلاف الرواية لابى يوسف مرة ان حق القصاص ثبت في
العبد على سبيل الشروع لان ملك الحق لا يمنع استحقاق القصاص له فاذا عفا احداهما
انقلب نصيب الآخر وهو النصف فالا غير انه شائع في الكل فيكون نصف في نصيبه والنصف في
نصيب صاحبه فما يكون في نصيب سقط ضرورة ان الحق لا يستوجب على عبده مالا وما كان

في الزمة نبشت حتى كل واحد منها (التيه ٩١٢)

له قوله وما لا يدفعه اسرئاعاً الخ قال صاحب النفاية ما حل هذا ما اتفقوا عليه وهو ان قسمة العين اذا وجبت
لسبب دين من الزمة كالفرعيين من التركة ونحوها كانت القسمة لطريق العول والمضاربة لا الله والفقهاء

العين ابتداء لا بسبب دين في الذمة كائن معلقة ببيع الفنزوي وحى ان مضروليا لوباع عبد الشان كله وفضروليا آخر باع ذصفه واجاز المولى البييعين كان العبد بين المشتريين (بقية ٩٢٣)

بأثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لا لخطا طرقت وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصبنا قيمة عشرة الف الفامات
 في يده فعليه تمام قيمته للمباين ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع
 يد عبدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا اقتص منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ^ع وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش اليد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يجب القصاص
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلى اعتبار حال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما يدل
 الاشتباه لان المالك في الحالين يتحلى والعبد المولى يتحلى بربقته لا جذا اقل لان الكل منهما
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه وتحملا في الخلافة وهو الذي
 يكره للعبد ورثته سوى المولى ان سبب الوفاة قد اختلف لا للمالك على اعتبار احد الحالتين والى الوفاء
 على اعتبار الاخر فزال نزلة اخلاق المستحق في الخطا فيه اذا قال اخر يعتقه هذا الجاني بكذا
 فقال المولى بربقته منك لا يحل له وطبها ولا ان اعتاق قاطع للسلبة وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سلبة
 والسرابة بلا قطع فثبت القصاص كما اننا ثبتنا بثبوت الوفاة للمولى فيستوفيه وهذا لان المقصود
 بالسرابة لا قطع فثبت القصاص كما اننا ثبتنا بثبوت الوفاة للمولى فيستوفيه وهذا لان المقصود

كتاب
الديات

قال ابو حنيفة ومحمد (٤٢٢) (نقبة ٤٢٢)

(نقبة ٤٢٢) اربعة اقسام كانت القسمة لطريق المنازعة لان الحق الثابت عن العبيد ابتداء لا يثبت
 لصيغة الكمال عند المنازعة لان العين الواحدة تصيق عن الحقين على وجه الكمال وما ثبت هذا

الضريبة وهي في النفس دون الاطراف فبقه مملوكا في حقها قال ومن فقاعينه عبد
 فان شاء المولى دفع عبدا واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من النقصان عند
 ابي حنيفة وقال ان شاء امسك العبد واخذ ناقصه وان شاء دفع العبد واخذ
 قيمته وقال الشافعي رضي الله عنه كل القيمة ويمسك الجنة لانه يجعل الضمان مقابل لا لقا
 فبقه الباقي على ملكه كما اذا قطع احد يديه او فقا احد عينيها فخر نقول ان المالمية فقا
 في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف لسقوط اعتبارها في حق الذات قصر عليه واذا
 كانت معتبرة وقد وجدنا خلاف النفس من وجه بتفويت جنس المنفعة والضمان
 يتقدر بقيمة الكل فوجب ان يتملك الجنة فعلا للضرر ورعاية للمماثلة بخلاف ما
 اذا فقا عيني حر لانه ليس في معنى المالمية وبخلاف عيني المدبر لانه لا يقبل الانتقال من ملك
 الى ملك وفي قطع احد اليدين وفاقا احد العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة وكهما
 ان معنى المالمية لما كان معتبرا وجب ان يتغير المولى على الوجه الذي قلناه كفا في سائر الامور
 فان من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا ان شاء المالك دفع الثوب اليه وضمنه قيمته وان شاء
 امسك الثوب وضمنه النقصان فكل ان المالمية وان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير
 معتبرة فيه في الاطراف ايضا الا ان عبد الوقطع يد عبدا خروا مولى بال دفع او الفداء
 وهذا من احكام ادمية لان موجب الجناية على المالك ان تباع رقبتة فيها ثم من احكام ادمية
 ان لا ينقسم على الاجزاء ولا يتملك الجنة ومن احكام الثانية ان ينقسم ويتملك الجنة
 فقررنا على الشبهين حظه من الحكم فصل في جناية المدبر والوالد قال

في الذات فبقه مملوكا في حقها قال ومن فقاعينه عبد
 فان شاء المولى دفع عبدا واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من النقصان عند
 ابي حنيفة وقال ان شاء امسك العبد واخذ ناقصه وان شاء دفع العبد واخذ
 قيمته وقال الشافعي رضي الله عنه كل القيمة ويمسك الجنة لانه يجعل الضمان مقابل لا لقا
 فبقه الباقي على ملكه كما اذا قطع احد يديه او فقا احد عينيها فخر نقول ان المالمية فقا
 في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف لسقوط اعتبارها في حق الذات قصر عليه واذا
 كانت معتبرة وقد وجدنا خلاف النفس من وجه بتفويت جنس المنفعة والضمان
 يتقدر بقيمة الكل فوجب ان يتملك الجنة فعلا للضرر ورعاية للمماثلة بخلاف ما
 اذا فقا عيني حر لانه ليس في معنى المالمية وبخلاف عيني المدبر لانه لا يقبل الانتقال من ملك
 الى ملك وفي قطع احد اليدين وفاقا احد العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة وكهما
 ان معنى المالمية لما كان معتبرا وجب ان يتغير المولى على الوجه الذي قلناه كفا في سائر الامور
 فان من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا ان شاء المالك دفع الثوب اليه وضمنه قيمته وان شاء
 امسك الثوب وضمنه النقصان فكل ان المالمية وان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير
 معتبرة فيه في الاطراف ايضا الا ان عبد الوقطع يد عبدا خروا مولى بال دفع او الفداء
 وهذا من احكام ادمية لان موجب الجناية على المالك ان تباع رقبتة فيها ثم من احكام ادمية
 ان لا ينقسم على الاجزاء ولا يتملك الجنة ومن احكام الثانية ان ينقسم ويتملك الجنة
 فقررنا على الشبهين حظه من الحكم فصل في جناية المدبر والوالد قال

كتاب
الذنيات

له قوله ولا شيء له من النقصان الخ الفقرة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما علمت من صنيع العداية
 حيث اخر دليله والرجاء رحمه الله تعالى وقال وحذا اولى ما قاله لان فيما قاله اعتبار جانب
 المالمية فقط ١٣ مجمع المصنف ٢ ج ٤٧٤

[illegible]

علا بالشهيد وإذا اعتق المولى المدبر وقد جنى جنایات لم تلزمه الاقيمة واحدة لان
الضمان انما وجب عليهم بالمنع فصارت جنة الاعتاق من بعد و عدمه بمنزلة امر
الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لان الاستيلاد مانع من الدفع كالتدبير وإذا
اقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز اقراره ولا يلزمه به شيء عتق او لم يعتق لان
موجب جنایة الخطأ على سيده واقراره به لا ينفذ على السيد والله اعلم
بارخص العبد المدبر والصبي والجنایة في ذلك

[illegible]

له قوله باب غضب العبد والمدير والصبي الذي قال في الخاتمة لما ذكر حكم المدير في الحناية ذكر في هذا الباب ما يروى عليه

كل من يتقن لغة
عالمية يتقن لغة
العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الخاصة بالبيان القرآني

المسألة الأولى

البديل والبديل والاداء الى الجحيم

من البذل واليسار
بجاء الاملى لا يؤدى الى الجوع

المولى من القاصص

کتاب

الديات
الموجودة عند القاصب
من الاول على غلومغ
والاخرى الى الجمع

الحقانية
الى ولي الجفنة الابن الى الابن
السيد يرفع الان حق على
قائمة المدبرين

بين الجبلين
الجنباة الاولى كانت في كل
الجنباة الاولى الجنباة الاولى
فان وقت الجنباة الاولى

المسيح كان فليست
منزلة تحت الثانية
اعندنا نظاما لمناجاة
الى رب

وزیر اجماع
خانہ اشیاء دفع
مستقیم
مستقیم

السجدة الأولى

علي بابا ومنه الى
عيسى بن موسى

من القاصد فانما اذعوه الى الامام في الامور
القائيه فانما اذعوه الى الامام في الامور
القائيه فانما اذعوه الى الامام في الامور

كتاب
الدييات

[illegible]

بالتدبير فحق عليه قيمة واحدة ثم يرجع بقيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا في يد الغاصب
في دفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجناية عليه لاحق لغده ولانما
اتقص بحكم المراجعة من بعد قال ويرجع به على الغاصب الاستحقاق بسبب كان في يده
ويسلم له ولا يدفع الى الجناية الاولى ولا الى الجناية الثانية لانه لاحق له لا بالنصف
لسبق الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف كالاولى قيل على
الاتفاق والفرق لحدوث ان الاول الذي يرجع به عوض عن سلم لولي الجناية الاولى لان الجناية
الثانية كانت في يد المالك فلم دفع اليه ثانياً تكرار الاستحقاق اما في هذه المسألة فيمكن ان يجعل
عوضاً عن الجناية الثانية لحصولها في يد الغاصب فلا يؤدي الى اذكرناه قال ومقتضى
صبياً حرافات في يد فجأة او بجحى فليس عليه شيء وان مات من صاعقة او نفيسة بحية فعلى
عاقلة الغاصب الدية وهذا استحسان والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفره والثنا
لان الغصب في الحر لا يتحقق الا به انه لو كان مكاناً بصبغ لا يضمن مع انه حر يد اذا كان
الصغير حر ارقبة ويداً او لوجه الاستحسان انه لا يضمن بالغصب ولكن يضمن بالانلاف
وهذا التلاف تسبباً لانه نقل الى ارض مبيعة او الى مكان الصواعق وهذا لان الصواعق
والحيات والسباع لا تكون في كل مكان فاذا نقل اليه هو متعد فيه وقد زال حفظ الولي
فيضا اليه لان شرط العلة ينزل منزلة العلة اذا كان تعدى كما يحضر في الطريق بخلاف
الموت فجأة او بجحى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقل الى موضع يغلب فيه
الحجى والامراض نقول بان يضمن فحبس الدية على العاقلة لكونه قتلاً تسبباً

[illegible][illegible]

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه المحلى في شرح منهاج العباد في معرفة الله تعالى

في شرح الجوامع ١٢ مائة على هاشم مع الارض ٢٠٧٧

في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن

قال واذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يضمن في الوجهين جميعا وعلى هذا
اذا اودع العبد المجبور عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند ابي حنيفة
ومحمد ويقاخذ به بعد العتق وعند ابي يوسف والشافعي يؤخذ به في الحال وعلى
هذا الخلاف الا قراضا ولا عارة في العبد والصبي وقال محمد في اصل الجوامع الصغير
قد عقل وفي الجوامع الكبير وضع المسألة في صبي ابن اثني عشرة سنة وهذا يدل على
ان غير المعاقل يضمن بالافتراق لان التسليط غير معتبر وفعله معتبر لهما انه اتلف مالا
متقوما معصوما حقا لما لك فيجب عليه الضمان كما اذا كانت الوديعه عبدا او كما اذا اتلف غير
الصبي في يد الصبي المودع ولا في حنيفة ومحمد انه اتلف مالا غير معصوم فلا يجاب الضمان
كما اذا اتلف باذنه رضاه وهذا لان العصمة تثبت حقا له وقد فوضها على نفسه حيث
وضع المال في يده مانعة فلا يقع مستحقا للنظر الا اذا اقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا
اقامه ههنا لانه لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون
لان لهما ولاية على انفسهما وبخلاف ما اذا كانت الوديعه عبدا لان عصمة العبد حقيقة
هو بمنع على اصل الحرية في حق الدم وبخلاف ما اذا اتلف غير الصبي في يد الصبي لانه
سقطت العصمة بالاضافة الى الصبي الذي وضع في يده المال دون غيره
قال وان استهلك مالا ضمن بيده من غير ايداع لان الصبي يؤخذ
بافعاله وحجة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد والله اعلم بالصواب

في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن

في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن
في العبد اذا اودع صبي عبدا فقتله فعليه ما قلته الديه وان اودع طعاما فاكله لم يضمن

له قوله باب القسامة الخ روى بهذا احدث مشهورة منها حديث سهل بن ابي حنيفة ان عبد الله بن سهل و
عبد الرحمن بن سهل وصوية ومحيصة خرجوا في التجارة الى خيبر وتفرقوا بجوا بهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا (البيان ٢٢٣)

[illegible]

بِالْقَتْلِ أَوْ صَالِحِي أَهْلِ الْحِلَّةِ مَا لَنْ تَحْرُسَهُمْ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ ابْلُغْ التَّحْرِيضَ فِي ظَهْرِ الْقَاتِلِ
 وَفَائِدَةُ الْيَمِينِ النُّكُولُ فَإِنْ كَانُوا لَا يَبَاشِرُونَ يَعْلَمُونَ يَفِيدُ يَمِينُ لِصَاحِبِ الْعِلْمِ بِالْبَلْغِ قَمَا
 يَمِينُ لَطَالِحٌ وَلَوْ اخْتَارَ أَعْمَى وَمُحَدَّثٌ فِي قَذْفٍ جَازِلٌ لَا يَمِينُ وَلَيْسَ هَذِهِ قَالٌ فَإِذَا احْلَفُوا قَضَى عَلَى أَهْلِ
 الْحِلَّةِ بِالْأَدِيَةِ لَا يُسْتَحْلَفُ الْوَلِيُّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَجِبُ الدِّيَةُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَبَرَّكُمُ الْيَهُودُ بِأَيْمَانِهِمْ وَلَا الْيَمِينُ عُمِدٌ فِي الشَّرْعِ مُبَرَّرًا
 لِلدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا فِي سَائِرِ الدِّعَاوَى وَلَنَا انَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَ الدِّيَةِ وَ
 الْقَسَامَةِ فِي حَدِيثِ سَهْلٍ وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمٍ وَكَذَا جَمَعَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 بَيْنَهُمَا عَلَى وَادِعَةٍ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَبَرَّكُمُ الْيَهُودُ مُحْوَلٌ عَلَى الْإِبْرَاءِ عَنِ الْقَصَاصِ
 وَالْحَبْسِ وَكَذَلِكَ الْيَمِينُ مُبَرَّرَةٌ عَمَّا وَجِبَ لَهُ الْيَمِينُ وَالْقَسَامَةُ بِأَشْرَعَتْ لَتَجِبُ الدِّيَةُ إِذَا انْكَلُوا بِلِ
 شَرَعَتْ لِيُظْهِرَ الْقَصَاصَ تَحْرُسُهُمْ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ فَيُقْرَأُ وَابِلْقَتْلِ فَإِذَا احْلَفُوا حَصَلَتْ
 الْإِبْرَاءُ عَنِ الْقَصَاصِ ثُمَّ الدِّيَةُ تَجِبُ بِالْقَتْلِ الْمَوْجُودِ مِنْهُمْ ظَاهِرُ الوجودِ الْقَتِيلِ بَيْنَ
 أَظْهَرِهِمْ لَا يَنْكُلُ لَهُمْ أَوْ وَجِبَتْ بِتَقْصِيرِهِمْ فِي الْحَافِظَةِ كَمَا فِي الْقَتْلِ الْخَطَا وَمِنْ أَبِي نَضْرَةَ الْيَمِينِ
 حَتَّى يَحْلِفَ لَأَنْ يَمِينُ فِيهِ مُسْتَحَقٌّ لِذَاتِهَا تَعْظِيمُ الْأَمْرِ لَهَا وَلِهَذَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الدِّعَاوَى
 النُّكُولُ فِي الْأَمْوَالِ الْيَمِينُ بِدَلٍّ عَنْ أَصْلِ حَقٍّ وَلِهَذَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ الْمُدَّ وَفِيَا نَحْنُ فِي السَّقْطِ
 بِبَدْلِ الدِّيَةِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْحِلَّةِ وَكَذَا إِذَا ادَّعَى عَلَى الْبَعْضِ
 بَأَعْيَانِهِمْ الدَّعْوَى فِي الْعَمَلِ وَالْخَطَا لَا يَحْمِلُهَا يَتَمَيِّزُونَ عَنِ الْبَاقِي وَلَوْ ادَّعَى عَلَى الْبَعْضِ بَأَعْيَانِهِمْ
 أَنْ يَقْتُلَ وَلَيْتَ عَمَّا أَوْ خَطَا فَلَذَلِكَ الْحَوَائِدِلُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ الْجَوَابِ فِي الْكِتَابِ وَهَكَذَا الْجَوَابُ فِي الْمَبْسُوطِ

[illegible]

(الفتحة ٧٣١) بن قليب من قلب خير ينشيط ويود بخارا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبروه فادار عبد الرزاق

له وهو اخو القليل ان يتكلم فقال عليه الصلوة والسلام اللهم اكبر تكلم احد عميد حربة ومحية وهو
الاكبر منها واخبره بنو اسرائيل قال ومن قتله قالوا ومن يقتله سوى اليهود قال تبرأكم اليهود (لبنه ٢٣٣)

(لقية ٤٣٢) يا ايها قتالوا لانهم بايمان قوم كفار لا يبالون ما خلفوا عليه قال عليه السلام اهتفون
وتستحقون دم صاحبكم قتالوا كيف تخلف على امرهم فباين ولم نشاهد فذكر رسول الله ﷺ

۱ عظمیٰ
۲ فنیہ استقام
۳ الشکر مع الفاعلۃ
۴ انفاق
۵ انوم
۶ انوم
۷ انوم
۸ انوم
۹ انوم
۱۰ انوم
۱۱ انوم
۱۲ انوم
۱۳ انوم
۱۴ انوم
۱۵ انوم
۱۶ انوم
۱۷ انوم
۱۸ انوم
۱۹ انوم
۲۰ انوم
۲۱ انوم
۲۲ انوم
۲۳ انوم
۲۴ انوم
۲۵ انوم
۲۶ انوم
۲۷ انوم
۲۸ انوم
۲۹ انوم
۳۰ انوم
۳۱ انوم
۳۲ انوم
۳۳ انوم
۳۴ انوم
۳۵ انوم
۳۶ انوم
۳۷ انوم
۳۸ انوم
۳۹ انوم
۴۰ انوم
۴۱ انوم
۴۲ انوم
۴۳ انوم
۴۴ انوم
۴۵ انوم
۴۶ انوم
۴۷ انوم
۴۸ انوم
۴۹ انوم
۵۰ انوم
۵۱ انوم
۵۲ انوم
۵۳ انوم
۵۴ انوم
۵۵ انوم
۵۶ انوم
۵۷ انوم
۵۸ انوم
۵۹ انوم
۶۰ انوم
۶۱ انوم
۶۲ انوم
۶۳ انوم
۶۴ انوم
۶۵ انوم
۶۶ انوم
۶۷ انوم
۶۸ انوم
۶۹ انوم
۷۰ انوم
۷۱ انوم
۷۲ انوم
۷۳ انوم
۷۴ انوم
۷۵ انوم
۷۶ انوم
۷۷ انوم
۷۸ انوم
۷۹ انوم
۸۰ انوم
۸۱ انوم
۸۲ انوم
۸۳ انوم
۸۴ انوم
۸۵ انوم
۸۶ انوم
۸۷ انوم
۸۸ انوم
۸۹ انوم
۹۰ انوم
۹۱ انوم
۹۲ انوم
۹۳ انوم
۹۴ انوم
۹۵ انوم
۹۶ انوم
۹۷ انوم
۹۸ انوم
۹۹ انوم
۱۰۰ انوم

بكره له تعالى فانزل من العاقلين ومنه من ما خلقكم لكرمكم من انزل حكمكم الآية ١٢ البسوط لشمس الانوار الشريف من ١٢٩٦١٩

في غير جبهه الموت ثم ترجع اليه اسلمه لسلطان غلظ اذ لا يتبين بانفسار حيا ولا فاصلا بينه وبينكم

كتاب الديات

الانفس والدم من موضعين في كل واحد من الامور والدم من موضعين في كل واحد من الامور والدم من موضعين في كل واحد من الامور

ميتة لا اثر في قسامة ولا دية لان ليس يقتل في العرف من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميتة حقت انفس الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة تتبع احتمال القتل فيجب عليهم القسم فلا بد من ان يكون به اثر يستدل به على كون قتيلا وذلك بان يكون بجراحة او اثر ضرب او خنق وكذا اذا كان خرج الدم من عين او اذن لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحى عادة بخلاف ما اذا خرج من فم او اذ ذكره لان الدم يخرج من هذه الخارقي عادة بغير فعل احد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد من القتل او اكثر من نصف البدن او النصف ومعد الرأس في حيا فله اهلها القسامة والدية وان وجد نصف مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف ومعد الرأس او وجد دية او رجل او رأس فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفي بالقتل وقد ورد به في البدن الا ان لا اكثر حكم الكل تعظيما لادب مخالفا لا يقل لان ليس ببدن ولا يخلق به فلا تجزى فيه القسامة ولا نالوا اعتبارا في تنكير القسامتان والديتان بمقابله نفس احد ولا تتواليان والاصل فيه ان الموجد الاول ان كان بحال لو وجد الباقي تجزى فيه القسامة لا تجزى فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجزى فيه القسامة تجزى بالمعنى ما اشرنا اليه في الاصل في هذا تنص على هذا الاصل لانما لا تنكر ولو وجد فيهم جاني او سقط ليس به اثر الضرب فلا شيء على اهل المحل لا يفيق الكبير حيا وان كان به اثر الضرب وهو تام الخلق وجب القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تامة الخلق ينفصل حيا وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه ينفصل ميتا لا حيا قال اذا وجد القاتل على اية يسوقه لرجل فالقاتل على ما قلناه من اهل

الانفس والدم من موضعين في كل واحد من الامور والدم من موضعين في كل واحد من الامور والدم من موضعين في كل واحد من الامور

(بنية ١٣٣) من اهل الحديث ارمع سهل بن ابي حنيفة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون و لم تخفون دم صاحبكم ولم تبت ما قال ذالك على طريق الاكثار عليهم على طريق الامر لهم فانه لو كان على سبيل الامر كان فيقول اتخلفون فتمسحون دم صاحبكم فاما قوله اتخلفون وتمسحون فمحل سبيل الاكثار

435

ان صاحب الخطه هو المختص بنصف البقعة هو المتعارف ولا ناصيل والمشتد خيل

الله وقال ابريوسف الكل مشتركون الخ الفترتي على قول ابي يوسف؟ كما اشار اليه صاحب ملحق الحجر
على هامش صحيح البخاري حيث قال قيل بيننا اختلاف زمان وعرف وفي عرفنا على المشتركين لان
القدسي لم يذكره القمستاني وغيره ١٣ ص ٢٦٠ ٩٨٢

بدون اليد في المبات اليد للبايع قبل القبض وكذا في الخيار لا حد لها قبل القبض لا بدون
 اي اصالة لا يخرج من ملك البايع يد المالك المودع فان يد غيره لا يخرج
 المبات ولو كان المبيع في يد المشتري في الخيار لم يخرجه من قبض الناس به تصرفا ولو كان الخيار
 للبايع فهو في قبضه مضمون عليه بالقيمة كما لم يخرجه من قبضه يد غيره اذ بها يقدر على الحفظ
 قال ومن كان في يد دار فوجد فيها قتيلا لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود انها لكانت
 اي مائة الذي يجرى به ١٢
 في يد لا تملك من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت جليلا
 على الملك ولكنهما محتملان فلا تكفي لاجابة اليد على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة
 اي اليد
 به في الدار المشفوعة فلا بد من اقامة البينة قال وان وجد قتيلا في سفينة فالقسامة
 اي القدر الذي يجرى به ١٢
 على من فيها من الرعايا والملاحين لانها في ايديهم واللفظ يشتمل على رعاياها حتى تجب على الارباب
 اي لفظ القدر الذي يجرى به ١٢
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمد ما للمالك في ذلك وغيره كمالك سواء وكذا العجزة
 وهذا على ما روي عن ابي يوسف ظاهره والفرق لهما ان السفينة تنقل وتحوّل فيعتبر
 فيها اليد ون الملك كما في الدار بخلاف الحلة والدار لا تنقل قال وان وجد مجرد
 اي يعتبر اليه دون الملك ١٢
 حلة فالقسامة على اهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع والشوارع العامة
 فلا قسامة في اليد على بيت المال لانه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور
 اي لان المسجد الجامع او الشارع العام ١٢
 للعامة ومال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد السوق ان كان مملوكا فعند
 ابي يوسف تجب على السكان وعندنا على المالك وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي
 سواء كان السكان مالا او غير مالا ١٢
 بنيت فيها فعلى بيت المال لانه لجماعة المسلمين ولو وجد الجبل فالدية على بيت المال وعلى
 السوق ١٢
 قول ابي يوسف في الدية والقسامة على اهل الجبل لانهم سكان وولاية التدبير اليهم والظاهر

وكان لا بد من اقامة البينة
 اي مائة الذي يجرى به ١٢
 قال ومن كان في يد دار فوجد فيها قتيلا لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود انها لكانت
 اي مائة الذي يجرى به ١٢
 في يد لا تملك من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت جليلا
 على الملك ولكنهما محتملان فلا تكفي لاجابة اليد على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة
 اي اليد
 به في الدار المشفوعة فلا بد من اقامة البينة قال وان وجد قتيلا في سفينة فالقسامة
 اي القدر الذي يجرى به ١٢
 على من فيها من الرعايا والملاحين لانها في ايديهم واللفظ يشتمل على رعاياها حتى تجب على الارباب
 اي لفظ القدر الذي يجرى به ١٢
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يمد ما للمالك في ذلك وغيره كمالك سواء وكذا العجزة
 وهذا على ما روي عن ابي يوسف ظاهره والفرق لهما ان السفينة تنقل وتحوّل فيعتبر
 فيها اليد ون الملك كما في الدار بخلاف الحلة والدار لا تنقل قال وان وجد مجرد
 اي يعتبر اليه دون الملك ١٢
 حلة فالقسامة على اهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع والشوارع العامة
 فلا قسامة في اليد على بيت المال لانه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور
 اي لان المسجد الجامع او الشارع العام ١٢
 للعامة ومال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد السوق ان كان مملوكا فعند
 ابي يوسف تجب على السكان وعندنا على المالك وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي
 سواء كان السكان مالا او غير مالا ١٢
 بنيت فيها فعلى بيت المال لانه لجماعة المسلمين ولو وجد الجبل فالدية على بيت المال وعلى
 السوق ١٢
 قول ابي يوسف في الدية والقسامة على اهل الجبل لانهم سكان وولاية التدبير اليهم والظاهر

كتاب الدليات

موت كذا في السوق ان كان من يملكه في اليد لا كان له يد في المملوك يكون القسامة والدية عليه
 اذ يزرع ريسه في ذلك الموضع فيؤصفت بالقيمة فيجب عليه بوجوب القسامة

ان القتل حصل منهم وما يقولان ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتفسير القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت القديرة والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطيء فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التفسير الذي
 يستحق الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليهم عليه فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كناية ابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم كونهم قتلته قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل بل اظهروا لادعاء الولي كذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

اشارة الى ان القتل حصل منهم وما يقولان ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتفسير القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت القديرة والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطيء فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التفسير الذي
 يستحق الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليهم عليه فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كناية ابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم كونهم قتلته قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل بل اظهروا لادعاء الولي كذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

في البرية فيبعد ذلك الموضع من جملة الموات فلا يجزى عليه شيء ولا يوصف اهل القرية بالتقصير

عليهم سقط لفقده شرطه قال واذا التفت قوماً بالسيف فاجلوا عن قتيل فهو على اهل الحلة
 الدعوى الاولى اي بمجردين
 الثانية اي انكسر افعنه وانفجره
 الثالثة اي انكسر افعنه وانفجره

لَا الْقَتِيلَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ وَالْحَفِظَ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْأَوْلِيَاءُ عَلَى الْأَوْثَانِ وَعَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ
يَقُولُ بَيْنَهُمْ ٤١

بمعين فإلم يكن على أهل الحلة شيء لأن هذا الدعوى تضمنت براءة أهل الحلة عن القسا

[illegible]

اقايسقطه الحق عن اهل الحجة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قتيل في معسكر اقاموا
اي بالوعود على ما دللنا على جهل منسبهم لادستهم ولو لم يكونوا

بِفَلَاحٍ مِنَ الْأَرْضِ لِمَا فِيهَا قَانَ وَجَدَ فِي جَبَاءٍ أَوْ قَسْطٍ أَطْفَعِلَ مِنْ بَيْتِكُمْ بِالْأَدِيَةِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الْأَمِينَ الْمُتَعَالِ الْعَلِيمِ

والقاسمۃ وان كان خارجا من الفسطاط فحق الاقرب الاخوية اعتبارا لليد عند انعدام
^{تقيل}

المملكه وان كان يقوم لقوا فالا ووجد قيل بين اهلهم فلا قسامة ولا دية لان الظالم
العسكري يجوز ان يكون قتلوا خلقا لان لقوا في معية المقاتلة وان يكون حاله اي القتل في معية

اللعن قتل كان هدي وان لم يلقوا على ما بيننا وان كان الارض صماء والسموات
 كالمنايا فمعه على

قَالَ الْمُسْتَأْذِنُ قُلْنَا وَاللَّهِ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ يَا اللَّهُ مَا قَدَرُ الْوَلَاءِ فِي سِلَاحِ قَالِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ

الخَصْمَ مِنْ نَفْسِهِ يَقُولُ فَلَا يَنْقُصُ فُجُورُهُ مَا ذَكَرْنَا لَكُنْ لِمَا أَقْرَبَ بِالْقِتْلَةِ عَادُوا حَتَّى يَكُونُوا

یہی مسئلہ ثلاثہ قرار

مستثنیٰ عن البہن فیہ حکم من سواہ فیما علیہ قال واذا شهد اثنان من اہل الحلة

سنتوں ۱۲ ای القدری ۱۱ جینے ۱۰

علیٰ رجل من غلامہم لہ قتل لم تقبل شہادتها وهذا عند ابی حلیفۃ رضی اللہ عنہما وقال لا تقبل لانہما کونا

بِعَرْشِهِ اِنْ يَصِيرُ لِحَصَاءٍ وَقَدْ بَطَلَتِ الْعَرْشَةُ بِدَعْوَى الْمَوْتِ الْقَتْلَ عَلَى غَيْرِهِمْ فَتَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ

كالوكيل المخصوصة اذا غرل قبل الخصم وانه انهم خصاء باننا الموقاة لئلا للتقصير الصاد

منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جمل الخصوم كالوصى اذ اخرج من الوصاية

[illegible]

له قوله وانا نقبل لاغم كانوا الخ الفتوى على قولها كما اشار اليه صاحب تفسيرات الرازي على رد المحتار حيث قال نقل عبد الحكيم بن الدبر ان مات له الامام اظهر ومات له الحق اه قال واشار بقوله الحق ان قولها ارجح فانظر ١٢ تفسيرات الرازي ص ٢٨٣٣٩

لعل قوله وقال ابو يوسف سنو وجمادى الاولى سنة الحز وبعث الحسن بن علي بن ابي طالب

[illegible][illegible][illegible]

بعد ما قُتِلَ
هذا الجند
لم تقبل الا
متهماً او
اخبرنا
فان كان
وقال
قسامنا
ولهذا
الموت
اهله فم
قياس
ذكرنا
على ما
يدعي
ظهور
عاقلة

عن أبي يونس
نهر عروا
شهادة لار
قال
من غير الجبر
يملك يوا
قول أبي حنبل
في القولين
لتم لورثته
ووجد الجبر
نقل لهذا
مخالفا للمع
عنه

لا تخم صاروا
 قتيل بين قهرهم فانهما
 في الولي اقل على
 في الولي
 قال رضي
 اي المصنف
 لولاه على
 الولي ١٢
 الخصم قاتل
 هف ان الله
 مقاتل قال
 في اشر حة
 لا قسامة و
 رك اذا الحرك
 مفسر
 ص فان كلم
 ح فلا يلزم
 القسامة
 ويومين
 هف مرة يضم
 فيما قبل من
 عند ابى حنيفة
 ح فيجعل
 يدخل في الد
 كاتبة اذ اوج
 في المصنف قال
 في المصنف قال
 في المصنف قال
 في المصنف قال
 في المصنف قال
 في المصنف قال

[illegible]

٤٣
 على الأصح
 هل المحلة بعد
 على ما بينا هـ
 ون بالله ما
 ح في قبيلة
 سامة والد
 الذي حص
 لاش ولسان
 راشل ضب
 وان رجلا
 فمن الذي
 نزلت المحلة فو
 قبيلة ولو
 أبو يوسف
 فيه كون
 ذلك
 نفسه
 الكاتب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فخرج كثير من
 ما هذا من
 بقطعها عن
 د ادون
 وان يقولوا ما عرفت
 فمات من
 فلهذا وهذا قول
 او المحل بعد
 فصل بطلان
 ان لم يكن
 ح به رمق
 في قول ابى
 بحافى يده كونه
 قتيل في دار
 الاشياء فيه
 القسامه
 مثل الدار للموت
 فكله بقيت
 ان كان في دار
 الوشه فلا تسمى
 الوشه ولا
 نفسه لا

من المسائل من
 من اهلها عليه
 نفسه فكما
 من تلك الحجة
 الى حيفه
 ون النفس
 صبار قتل
 حتم ان يكون
 حمل انسان
 يوسف
 جوده فيراؤه
 نفسه فذنبه
 لان الداء
 انما تجنبه
 فتمت
 الداء على

ن
ن
م
ل
لا
لے
فی
قد
ہو
ار
علیٰ
لی
مر
من
من
من

والقنوبر وفيه حبث لآب الكمال ذكرته ثمه وفي الحقائق لو وجب المكانب قتيل من دار نفسه لا يجب شي انما
فوهو ١٢ ملحق بالجبر ص ٢٤٦٨١ ويعلم من هن ان الفتوى على قولهم ١٣

[illegible]

ظهور القتل ولهذا لا يدخل في الدية من قتل ذلك وحال ظهور القتل الدار الملوثة ففج على
عاقلة من مخالفا المكاتب اذ اوجد قتيلا في دار نفسه لان حال ظهور قتلهم بقيت الدار على حكم
عاقلة من مخالفا المكاتب اذ اوجد قتيلا في دار نفسه لان حال ظهور قتلهم بقيت الدار على حكم

على عاقلته لو رثته عند أبي حنيفة رة وقال أبو يوسف ومحمد وزفر لا شيء فيه لان الدار في
يديهم ووجد الجرح فيجعل كل واحد قتل نفسه فيكون هذا ولو كان القسام ما انا تجنب على

اهله فمات يوقاويهمين لموات محضين ليدى محمللى هله قولا بى يوقاويهم
قياس قول ابى حنيفة رضى الله عنه يضمن لان يذبح بهنزة المحلة فوجوه جرحا في يدها كوجوه في يدها وقد
ذكرنا وجه القولين فمما قبل من مسألة القسلة ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فذنبه

ولهذا وجب القصاص فان كان صاحب راس اضعيف المية وان لم يكن احتمل ان يكون
الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو ان رجلا مع جرح به رمى حمله انسان الى
الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو ان رجلا مع جرح به رمى حمله انسان الى

وقال بويوسف لا قسامة ولا دية لان الذي حصل القبيلة او المحل يعادون النفس ولا
قسامة فيه فصارك اذا امر بكن صاحب فجار وكن الجرح اذا اتصل بملق صار قتلاً
او يعادون النفس

أخبرهم عن فو القاتل قال ومن جرح في قبيلة فنقل الى هذه فمات من تلك الجرح
 فان كان صاحب فرس حية مات فالقسامة والدية على القبيلة وهذا قول ابي حنيفة

لم تقبل الشهادة لان الخصم قائم مع الكل على ما بينا ه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان
متمها وعن ابي يوسف ان الشهود يحلفون بالله ما قتلناه ولا يزدادون على ذلك لانهم

بعد ما قبل بانتم شهد قال رضی اللہ عنہ وعلی الاصلین ہذین یتخرج کثیر من المسائل من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ملوك فيصير كأنه قتل نفسه فيهدد دمه ولو أن رجلا كان في بيته وليس هناك له عبد واحد ما
مد يده إلى أبي يوسف فيضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن لأن مقتل نفسه ويحتمل أن يقتل
الآخر فلا يضمن بالشك ولا يبي يوسف أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه فكان التوهم
ساقطاً كما إذا وجد قتيل في محلة ولو وجد قتيل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد

انقسامه عليها أنكر عليها الإيمان والدية على عاقبتها أقرب القبايل إليها في النسب وقال
^١ ١٢٠٠ المومن من عشرة المرأة واحدة إذا كانت مشركا دخل بها في القسام كذا في القصة
ابو يوسف القسام على العاقلة أيضا لان القسام إنما تجب على من كان من اهل النصر
والمرأة ليست من اهلها فاشبهت الصبي ولها ان القسام لنفس التهمة وتهمة القتل والمرأة
متحققة قال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسألة لانها انزلها
قائلة والقائل يشارك العاقلة ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل اجنبي قرية ليس حيا
الارض من اهلها قال هو على صاحب الارض لا نحق بنصرة ارضه من اهل القرية

کتاب معاقل

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية وتسمى الدية عقلاً لأنها تعقل الدماء من ان تسفك
 اي تمسك قال الدية في شبه العهد الخطأ وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة
 والعاقلة الذين يعقلون بعد يؤذون العقل هو الدية وقد ذكرناه في الديارات والاصل
 فوجها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث جمل بن مالك رضي الله عنه للاولياء قوموا
 فذكروا ولا النفس محترمة لا وجه الا لاهلدار الخاطيء معذور كذلك الذي تولى شبه
 العهد نظر الى الالة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه وفي ايجاب مال عظيم احجافه

جمله
کتاب
المعادل

له قوله كتب العائل الا اصله في ايجاب الوية على العاتلة من الخفاء وشبهه العذر قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ماروي في حديثه عن ابن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ولياء الضاربة فذوه قال اخرها
عمران بن عوفير (يثية ٦٤٢)

[illegible]

(بقية)

١٤٦) الاسلى اندى منى لا تعمل ولا اصاح ولا اسهل ولا صبر وانا اكل رطل ريشه

الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل
كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
التمام للدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على القاتل بان قتل الابنة
عمدا فهو في ثلث سنين وقال الشافعي ربه ما وجب على القاتل في ماله فهو حال لا الناجل
للتخفيف لثقل العاقلة فلا يلحق به العمد المحض ولنا ان القياس يا باء والشرع ورد به وجلا فلا
يتعداه ولو قتل عشرة رجال اخطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا للبراءة
بالكل اذ هو بدل للنفس انما يعتبر مدة ثلث سنين من وقت القضاء بالدية لا لا القصاص
الاصل المثل والتحول الى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتداءها من وقتها في ولد المغرور قال
ومر لم يكن من اهل الديوان فعاقلتم قبيلتهم لان نصرتهم هم هي المعتبرة في التعاقل
قال وتقسيم عليهم ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص
منها قال رضي الله عنه كذا ذكره القدوس في مختصره وهذا الشارة الى انه يزداد على اربعة من
جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلاثة
او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهما او درهمين وثلث درهم وهو لا يصح قال
وان لم يكن تنوع القبيلة لذلك ضم اليهم قرب القبائل معناه نسباً كل ذلك لمعفو التخفيف
ويضم الاقرب فالقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعام ثم
بنوهم واما الالباء والابناء فقليل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضفر
لنفسه الحرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلث او اربعة هذا المعنى انما يتحقق عند

كتاب
المعاقل

(بقية ٤٢٣) فقال بل انت احق بما تم نوبة دشتي من المعقول يدل عليه وهو ان الناطق يحذره
لا يعدم حرمة نفس المقتول ولكن يمنع وجوب العقوبة عليه فارحب الشرع الدية صيانة لنفس المقتول
عن العدم ومن اوجب الكل على الشاغل (بقية ٤٢٤)

الكثرة والأباء والأبناء لا يكثر^{ون} وعلى هذا حكم الرابات انه المتيقن لذلك اهل باية

ضم الهم اقرب الایات یعنی اقرب نحو صرة اذا حزنهم امر الاقرب فله اقرب ویفوق ذلك
 الى الامام لانهم العالمون ثم هذا كل عندنا وعند الشافعی ^{عنه} ویجب على كل واحد نصف دينار فیسو

بين الكل لانه صل في بيت مال الزكاة وادناها ذلك اذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار
 وهي لا يجب من غير عوض ١١ فان الزكاة ملة ١٢ نصف دينار ١٣ وهي تجب في النسي درهم ١٤
 ولكننا نقول هي احط رتبة منها لانه لا تقوخذ من اصل المال فينتقص منها تحقيقا
 ١٥

لزيادة التخفيف ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب الرق يقضه بالدية في الرزاقهم فملاك

سنين في كل سنة الثلثان الرزق في حقهم بمنزلة العطاء قائم مقام ما وكل منهما
صلة من بيت المال فجاء ينظر ان كانت اراقهم فخرج في كل سنة فكما يخرج رزق خا

منه الثلث بهزلة العطاء وان كان يخرج في كل ستة اشهر وخرج بعد القضاء ^{الزق} يؤخذ ^{اي دينه}

منه سد الداية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بمحضته من الشهر حتى
الرزق ١٢

المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء يومه واكثر اخذ من رزق ذلك

الشهر بخصّة الشهر وأن كانت لهم نرا في كل شهر وأعطيت في كل سنة فُرِضَت الدية
أي بخصّة يوم أو أكثر من الشهر

الاعطية دون الارزاق لانها ايسر والآن الاعطية اكثر او لان الرزق لكفاية الوقت فيتعسر

منهم والعطيات ليكونوا في الديوان قاثين بالنصر فبقيت عليهم **قال** وادخل القاتل مع العاقلة
اي القدوري رحمه الله

فَيَكُونُ فِيهَا يَوْذَى حُدُودَهُمْ لَدَى الْفَاعِلِ فَلَا مَعْنَى لِاخْرَاجِهِ وَمَوْأَدُهُ غَيْرُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

لا يجب على القائل شيء من الدية اعتباراً بالجرم بالكل في النفي عنه الجامع كوناً معذوراً قلنا انما

الكل أجاب بذلك إيجاب الجند ولو كان الخاطي معذوراً فالبر عن أبي قال الله تعالى ولا تفرحوا بفره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سنتصال فيكون بمنزلة العقوبة ونسقط العقوبة عنه للمعذور فمفهوم الشرع

[illegible]

جلد
کتاب
المعادل

(المقبة ٤٤٣) يخاف به واستئصال فيكون بمنزلة العقوبة وقد سقطت العقوبة عنه للعذر فنفى الشرع
إليه إعماله لرفع معنى العقوبة عنه وكذا لا في شبه العبد باعتبار أن الآلة آلة التأديب ولم يكن فعله مخطئا
مخضا ولهذا لا يجب عليه القصاص فلا يكون جميع الرية عليه في ماله لرفع معنى العقوبة عنه ٣ المبسوط من ١٢٧ إلى ٢٧

كتاب
 في بيان ما لا يوافق عليه من
 العقائد والاصول
 في الدين والسياسة
 والادب والعلوم
 والاعمال
 والادب والعلوم
 والاعمال
 والادب والعلوم
 والاعمال

المشترط أن يكون بينه وبين أهل الديار قرابة لا
التيقة (٢٤٥) أقرب إليه نسباً ومسكنه مصر عظم عنه أهل الديار من

کان
 من القائل اذا
 قال اعلم
 قول لا نقول
 لان القائل مع القائل
 المواته وذلك
 عند اخلاف الخدم
 عن
 شققت و ما قلته اهل الكوفة
 اى فى يوم الاحد
 على القائل فقلت الواجب
 هو من حيث نظر الى الواجب
 وانما فيه باقيا فنظر الى
 الواجب من اجل النظر الى الواجب
 اذ هو من الواجب لا من الواجب
 بل من الواجب ان يكون
 الواجب من الواجب

لذی یذبحون عن اهل المصر و یقومون ببصرهم و قیل از ائم یقولوا قریباً لا یعقلونه و اما یعقلونه اذا
کما ترا قریباً له و له فی (ابارقه افریب منهم زبناً) (بقیه ۶۴۷)

عنه عاقلته واذا كان كذلك يتحمل عنه من يكون عاقلته عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء
 اي من القاتل ^{هم من اهل البصرة}
 لان الواجب قبل تقضى بالقضاء فلا يلتقل بعد ذلك لكن حصة القاتل تؤخذ من عطاءه
 على اهل الكوفة ^{الى اهل البصرة} ^{يبنى وان كان بعد القضاء}
 بالبصرة لانها تؤخذ من العطاء وعطاءه بالبصرة بخلاف ما اذا قلنا العاقلة بعد القضاء عليهم
 ان مات بعضهم ^{ان مات بعضهم}
 حيث يضم اليهم اقرب القبايل في النسب لان في النقل بطل حكم الاول فلا يجوز بحال وفي الضم
 تكثير المتخالفين لما قضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم الاول لا بطلاله وعلى هذا لو كان القاتل
 مسكن بالكوفة وليس له عطاء فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة قضى بالدية على اهل البصرة
 في ديوان الكوفة ^{الى اهل البصرة}
 ولو كان قضى بها على اهل الكوفة لم يتقل عنهم وكذا البدوي اذا التحق بالديوان بعد القتل
 قبل القضاء يقضى بالدية على اهل الديوان وبعد القضاء على عاقلته بالبادية لا يتقل عنهم
 وهذا بخلاف ما اذا كان قوم من اهل البادية قضى بالدية عليهم في اموالهم ثلاث سنين
 ثم جعلهم الايام العطاء حيث تصير البادية في عطية تهم ان كان قضى بها اول مرة في اموالهم
 لانه ليس فيه نقص القضاء الاول لانه قضى بها في اموالهم عطية تهم اموالهم غير ان الدية تقضى
 من ايسر الاموال اداء والاداء من العطاء ايسر اذ اصار من اهل العطاء الا اذا لم يكن مال
 العطاء من جنس قضى به عليه بان كان القضاء بالابل والعطاء دراهم فحينئذ لا يتحول
 الى الدراهم بل لما فيه من ابطال القضاء الاول لكن يقضى ذلك من مال العطاء لانه ايسر قال
 وعاقلة المعتق قبيلة مولاه لان النصره هم يثبوت ذلك قوله عليه السلام مولى القوم منهم
 قال مولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته لانه ولا يتناصرون فاشبهه فداء العتاقة في
 اي البعد ^{في البعد}
 خلاف الشافعي وقد مر في الولاء قال لا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتحمل
 من ان الشافعي يوجب للمولاة ان المولاة ليس يتحمل من اهل بيت المال

فان كان القاتل من اهل البصرة
 فانه لا يلتقل عنه من يكون عاقلته
 عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء
 لان الواجب قبل تقضى بالقضاء
 فلا يلتقل بعد ذلك لكن حصة القاتل
 تؤخذ من عطاءه على اهل الكوفة
 لانها تؤخذ من العطاء وعطاءه
 بالبصرة بخلاف ما اذا قلنا العاقلة
 بعد القضاء عليهم ان مات بعضهم
 حيث يضم اليهم اقرب القبايل في النسب
 لان في النقل بطل حكم الاول فلا يجوز
 بحال وفي الضم تكثير المتخالفين لما
 قضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم
 الاول لا بطلاله وعلى هذا لو كان
 القاتل مسكن بالكوفة وليس له عطاء
 فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة
 قضى بالدية على اهل البصرة في ديوان
 الكوفة ولو كان قضى بها على اهل
 الكوفة لم يتقل عنهم وكذا البدوي
 اذا التحق بالديوان بعد القتل قبل
 القضاء يقضى بالدية على اهل الديوان
 وبعد القضاء على عاقلته بالبادية
 لا يتقل عنهم وهذا بخلاف ما اذا
 كان قوم من اهل البادية قضى بالدية
 عليهم في اموالهم ثلاث سنين ثم
 جعلهم الايام العطاء حيث تصير
 البادية في عطية تهم ان كان قضى
 بها اول مرة في اموالهم لانه ليس
 فيه نقص القضاء الاول لانه قضى
 بها في اموالهم عطية تهم اموالهم
 غير ان الدية تقضى من ايسر الاموال
 اداء والاداء من العطاء ايسر اذ
 اصار من اهل العطاء الا اذا لم يكن
 مال العطاء من جنس قضى به عليه
 بان كان القضاء بالابل والعطاء
 دراهم فحينئذ لا يتحول الى الدراهم
 بل لما فيه من ابطال القضاء الاول
 لكن يقضى ذلك من مال العطاء لانه
 ايسر قال وعاقلة المعتق قبيلة
 مولاه لان النصره هم يثبوت ذلك
 قوله عليه السلام مولى القوم منهم
 قال مولى المولاة يعقل عنه مولاه
 وقبيلته لانه ولا يتناصرون فاشبهه
 فداء العتاقة في اي البعد خلاف
 الشافعي وقد مر في الولاء قال لا
 تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية
 وتحمل من ان الشافعي يوجب للمولاة
 ان المولاة ليس يتحمل من اهل بيت
 المال

كتاب المعاقلة

أما ذكرنا ان المعاقلة انما هي في اموالهم

(الغنية ٤٤٦) لان الوجوب بحكم القرابة واهل المصالح قريب منهم مكانا فكانت القرعة على النفقة لهم وصار نظير سنة الغنية المنقطعة احرى ان يكون الاولى الا بعد ان يزوجه ازا كان الزوج غائبا غائبا

له قوله في الحاشية الرقم ٤ وهو قوله عمدا ولا صلحا ولا اعترافا الخ انقول الجواب محل الكلام اذ للضم ان يفتح
(لينة ٧٤٩)

لأنه في حوصته مقر على نفسه وفي حق العاقلة مقر عليهم قال وأدب الحرة على العبد

فقتله خطأ كان على عاقلة قيمته لأنه بدل لنفس على ما عرفت من أصلنا وفي أحد قول

الشافعي تجب فيه ماله لأنه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس

من العبد لا تحل العاقلة لأنه يسلك به مسلك الأموال عندنا على ما عرفت في أحد قوليه

تحل العاقلة كافي الحرة وقد مر من قبل قال أصحابنا إن القاتل العبد له عاقلة فالدابة

في بيت المال لان جماعة المسلمين هم أهل نصرته وليس بعضهم أخص من بعض بذلك

لهذا لو لم يكن من بيت المال فكذا ما يلزم من الغرامة يلزم بيت المال وعزائي حنيفته

رواية شاذة أن الدابة في ماله وجهه ان الأصل ان تحب الدابة على القاتل لأنه بدل متلف

والانلاف منه لان العاقلة تحلها تحقيقا للتحقيق على ما مر فاذا العبد له عاقلة عاد

الحكم الى الأصل وابن الملاحة تعقل عاقلة أمه لان نسبه ثابت منها ذوالاب فان

عقلوا عنه ثم ادعاه الاب جعلت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الاب في ثلث سنين

من يوم يقض القاض لعاقلة الأم على عاقلة الاب لأنه تبين ان الدابة واجبة عليهم

لان عند الكذاب ظهرا النسب لغيره كان ثابتا من الاجيشه مطل اللعان بالاكذاب وصلى

ظهروا الأصل فقوم الأم تملوا ما كان واجبا على قوم الاب فيرجعون عليهم لا يجرهم مضطرون

في ذلك وكذلك ان مات المكاتب عروفا وله ولد حر فله يورث كتابته حتى ينسب وعقل

عنه قوم أمه ثم أدبته لكتابة لأنه عند الاداء يتحول وكلاؤه الى قوم أبيه من وقت

حرية الاب وهو آخر جزء من اجزاء حياته فتبين ان قوم الأم عقولوا عنهم

جمل
كتاب
المعاقل

١ بقية ٦٢٩) كون معناه ما ذكره ويورث بل معناه لا تعقل العاقلة من قتل عمر البصيفة المحجول ومن صرح عن دمه
ومن اعترف بقتله على صيغة المحجول الرضا فيقول المعنى من الكل الى معنى عقلت العتيل لا الى معنى عقلت عن فطون
فله يتم الجواب انما ١٣ تكلمه فتح القدير ص ١٣ ج ٨

لحق قوله كذب الوصايا الخ اعلم بان الوصية عقد منسوب اليه مرعوب فيه ليس بفضول ولا واجب، عند تحقير العلماء وقال بعضهم الوصية للوالدين والاقربين اذ كانا لها معنى لا غير فتره فتره وعنده بعضهم الوصية

[illegible][illegible]

فَيَرِثُونَ عَلَيْهِ
أي قوم الأم
 رَجَعَتْ بِهَا عَلَى
ما ذكره الأصمعي
 فِي ثَلَاثَ سِنِينَ مِنْ
 مُوَجَّلَةٍ بِطَرِيقِ
 وَأَصْلُ الَّذِي
 بِسَبَبِ مَرَحَادِ
كشفت الأب
 حَالَهُ خَفِيَةً مِنْ
 أَوَّلِهِ يَقَعُ وَلَوْ كُنْ
 الْقَضَاءُ فَإِنْ كَانَ
 الْأَوَّلَى فَإِنَّهُ يُقْضَى
 اسْتَرْكَوا فِي حُكْمِ
 مَتَامَا يُمْكِنُ التَّحْقِيقُ

بَابُ فِي صِفَةِ
 قَالَ الْوَصِيَّةُ فِي
أي القدر
 زَوْالِ مَالِكَيْتِهِ وَلَوْ
بعض
 أَلَا أَنَا سَتَحْسَبُهُ

[illegible]

٤٥٠
 سبباً يقتل رجل يقتل
 ثبتت بالبينة وفيه
 على الأمر وعلى ما
 عنه ههنا عدل مس
 عال القاتل اذ تبدل
 عن الاول قضي بها او
 تحولت الجناية الى
 مكن العاقلة تبدلت
 لم تنتقل الى الثانية و
 اكانت العاقلة واح
 وبعده الا في اسبق او
 من النظائر والاض
 باب الوصا
 وما يستحسن
 القياس يابى جوارها لا
 الجاهان قيل ملكك
 كالاسان مغرم ر باد

[illegible][illegible]

فیرجعون عليهم وكذلك رجل امر صبيًا بقتل رجل فقتل فضمنت عاقلة الصبي الدية
رجعت بها على عاقلة الأمران كان الأمر ثبت بالبينة وفي مال الأمران كان ثبت باقرارهما
في ثلث سنين من يوم يقضيهما القاض على الأمر وعلى عاقلة لان الديات تجب
مؤجلة بطريق التيسير قال ض الله عنه ههنا عدة مسائل ذكرها محمد بن متفرقة
والاصل الذي يخرج عليه ان يقال حال القاتل اذا تبدل حكمًا فانتقل ولاؤه الى ولائ
بسبب امر حادث لم تنتقل جنايته عن الاولى قضيهما اولم يقض وأن ظهرت
حالة خفية مثله عوق ولد للملا عن حوالت الجناية الى الاخرى وقع القضاء بها
اولم يقع ولو لم يختلف حال الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت
القضاء فان كان قضيهما على الاولى لم تنتقل الى الثانية وان لم يكن قضيهما على
الاولى فانه يقضيهما على الثانية واذا كانت العاقلة واحدة فليقتل بزيادة او نقصان
اشتركا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده الا فيما سبق ادائه فمن احكم هذا الاصل
متاملا يمكنه التخرج فيما ورد عليه من النظائر والاضداد والله اعلم بالصواب

کتاب الوصایا

باب في صفة الوصية ^{بما يجوز في ذلك} وما يستصحبه وما يكون من جوعه عنه
^{وسببها ان في ذكرها تحريم في الدنيا فاما في الآخرة في القبر}
 قال الوصية غلظة ^{وهي مستحبة} والقياس يابى جوازها ^{لانه تملك مضاف الى حال}
^{اي القدوري ١٢}
 نزول ما يكتفه ولو اضيف الى حال قيامها بان قيل ملكتك غدا كان باطلا فهذا اولى
^{موصى ١١}
 الا انا استحسنه ^{لحاجة} الناس اليها فان الانبياء مغرورين ^{بأمله} مقصرون ^{في عمله} فاذا

[illegible]

هذا الحديث يدل على ان الوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...

عرض له المرض وخاف البليات يحتاج الى تلاقى بعض ما فرط منه من التفريط بما لا على وجه لوم مضى فيه يتحقق مقصد المالى ولو انقضت البرء يصرفه الى مطلبه الحال في رات اي في التلاقي

شرح الوصية ذلك فشرعناه ومثله في الاجارة بيناه وقد تبين المالكية بعد الموت باعتراف الحاجة كما في قد التجهيز والدين وقد نطق به الكتاب وهو قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والسنه وهو قول النبي عليه السلام ان الله تعالى اوصى عليكم ثلث اموالكم في اخركم اكرم زيادة لكم في اعمالكم تضعونها حيث شئتم وقال حيث اجتمع وعليه اجماع الامة ثم تصح للاجنبي في الثلث من غير اجارة الورثة ثلثا وبنينا وسنبين ما هو الافضل فيه ان شاء الله تعالى قال ولا تجزئ بما اراد على الثلث لقول النبي عليه السلام في حديث سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه الثلث والثلث كثير بعد ما نفى وصيته بالكل والنصف ولانه من الورثة وهذا لانه انعقد سبب لشر الاليهم وهو استغنائه عن المال فوجب تعلق حقهم به الا ان الشرع لم يظهر في حق الاجانب بقدر الثلث ليتدارك تقصيره على ما بيناه واظهر في حق الورثة لان الظاهر ان قصد به عليهم تحريم اعماليه من الايثار على ما بينته وقد جاء في الحديث لجمع الوصية من اكبر الكبار وقسوه بالزيادة على الثلث والوصية للوارث قال لان يجزئها اي القدر الذي لا ينفق منه

الورثة بعد موتهم وهم كبا لان الامتناع لحقهم وهم اسقطوا ولا معتبرا باجارتهم في حال حياته لانها قبل ثبوت الحق اذ الحق يثبت عند الموت فكان لهما ان يرثوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهما ان يرجعوا عند انقضاء حقهم

هذا الحديث يدل على ان الوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...

هذا الحديث يدل على ان الوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...
 والوصية لا تكون الا بالعلم والاختيار...

[illegible][illegible]

مذکورہ بالا کے مطابق

[illegible][illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

→ اعمارهم تزايدت في العالم وصعوبة حياتهم واما صيت اجنبيج واسروع تانالا لايترا (تقنية ١٩٨٢)

او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت
بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا انظر الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
الثلث واقرار المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما ريناه ولان الانتفاع حكمهم فجزأهم
ولو اجاز بعضهم بعضه تجوز على المجزأ بقدر حصته لو ايتاه عليه وبطل في حق الراذ
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقا تلوكم في الدين الآية والثاني لانهم بعد الذمة ساو والمسلمين في المعاملة
ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذا بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية
لاهل الحرب باطله لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية **قال** وقيل
الوصية بعد الموت فان قبل الموتى له في حال حياته او بعد ما فذل باطل لان وان ثبوت حكمه بعد
الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان
بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك مال عليهم
بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
اصرها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى بما فيه من الصدقة على
القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيه رعاية حق الفقراء
والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
على الاجنم والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

الوصية بعد الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت
بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا انظر الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
الثلث واقرار المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما ريناه ولان الانتفاع حكمهم فجزأهم
ولو اجاز بعضهم بعضه تجوز على المجزأ بقدر حصته لو ايتاه عليه وبطل في حق الراذ
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقا تلوكم في الدين الآية والثاني لانهم بعد الذمة ساو والمسلمين في المعاملة
ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذا بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية
لاهل الحرب باطله لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية **قال** وقيل
الوصية بعد الموت فان قبل الموتى له في حال حياته او بعد ما فذل باطل لان وان ثبوت حكمه بعد
الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان
بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك مال عليهم
بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
اصرها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى بما فيه من الصدقة على
القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيه رعاية حق الفقراء
والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
على الاجنم والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

(بقية ٤٥٢) خضا وهو اجبا على ما يكون مندوبا بمنزلة الترافل من العبارات
ثم التبرع بعد الوفاة معتبرا بالتبرع في حالة الحياة وذلك احسان مندوب اليه
ثم ان التبرع بالوصية بعد الموت واما الآية فتدقق اشرا حل التفسير (بقية ٤٥٤)

هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لرفعه وهو احد قول الشافعي وهو يقول الوصية
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثلث الارث يشتر من غير قبول فكذلك الوصية
 ولما ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه
 الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحقاقاً والقبول
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بمقتضى تمامها
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي وانما توقفت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كافي للبيع المشروط
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي بن محييط بماله لم
 تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانها لهم الحاجتين فانه فرض الوصية
 تبرعاً وهذا يندب بالاهو فلا هو الا ان تبرع الغرأء لانه لا يبيع الدين فتفقد الوصية
 على الحد للمشروع حاجته اليها قال لا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رافق
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفيع ولو لم تنفذ بقية على غيره ولما انه
 تبرع والصبي ليس من اهله وكان قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالشرع قوله
 (المعنى ١٥١٣) على ان ذاك كان في الابتداء قبل ان ينزل آية الميراث ثم انتسخ وتكلموا في ما نسخه وكان ابو بكر الرازي
 رحمه الله قال يقول اما انتسخ بقوله من بعد وصية يوصي بها او دين فانه ليس على الميراث بعد وصية منكورة
 فكانت الوصية للوالتين والدين بين ما ثبت بعد نزول هذه الآية (التي ١٥٥)

في هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لرفعه وهو احد قول الشافعي وهو يقول الوصية
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثلث الارث يشتر من غير قبول فكذلك الوصية
 ولما ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه
 الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحقاقاً والقبول
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بمقتضى تمامها
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي وانما توقفت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كافي للبيع المشروط
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي بن محييط بماله لم
 تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانها لهم الحاجتين فانه فرض الوصية
 تبرعاً وهذا يندب بالاهو فلا هو الا ان تبرع الغرأء لانه لا يبيع الدين فتفقد الوصية
 على الحد للمشروع حاجته اليها قال لا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رافق
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفيع ولو لم تنفذ بقية على غيره ولما انه
 تبرع والصبي ليس من اهله وكان قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالشرع قوله

كتاب الوصايا
 في هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لرفعه وهو احد قول الشافعي وهو يقول الوصية
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثلث الارث يشتر من غير قبول فكذلك الوصية
 ولما ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه
 الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحقاقاً والقبول
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بمقتضى تمامها
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي وانما توقفت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كافي للبيع المشروط
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي بن محييط بماله لم
 تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانها لهم الحاجتين فانه فرض الوصية
 تبرعاً وهذا يندب بالاهو فلا هو الا ان تبرع الغرأء لانه لا يبيع الدين فتفقد الوصية
 على الحد للمشروع حاجته اليها قال لا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رافق
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفيع ولو لم تنفذ بقية على غيره ولما انه
 تبرع والصبي ليس من اهله وكان قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالشرع قوله

في هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لرفعه وهو احد قول الشافعي وهو يقول الوصية
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثلث الارث يشتر من غير قبول فكذلك الوصية
 ولما ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه
 الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورثته استحقاقاً والقبول
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بمقتضى تمامها
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي وانما توقفت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كافي للبيع المشروط
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى علي بن محييط بماله لم
 تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانها لهم الحاجتين فانه فرض الوصية
 تبرعاً وهذا يندب بالاهو فلا هو الا ان تبرع الغرأء لانه لا يبيع الدين فتفقد الوصية
 على الحد للمشروع حاجته اليها قال لا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رافق
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفيع ولو لم تنفذ بقية على غيره ولما انه
 تبرع والصبي ليس من اهله وكان قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالشرع قوله

رجوعا لان الرجوع نفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به
 ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى
 لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون
 رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان
 فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال
 نفى باطله لانه اذا اذهب المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط
 كما خالفه الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان
 فهو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم
 اوصى به لآخر لان المحل يمتثل الشركة واللفظ صالح لها وكذا ما اذا قال فهو فلان وان يكون
 رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للورث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر
 ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها
 للثاني ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي
 فهي للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

باب الوصية بثلاث المال

قال ومن اوصى لرجل ثلث ماله واخر ثلث ماله لم يجز الوثمة فالثلث بينهما لانه
 يضيق الثلث عن حقها اذا تزايد عليه عند عدم الاجازة على ما تقدم وقد تساوى في
 سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما وان اوصى

الوصية بالرجوع في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال نفى باطله لانه اذا اذهب المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط كما خالفه الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يمتثل الشركة واللفظ صالح لها وكذا ما اذا قال فهو فلان وان يكون رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للورث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي فهي للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

كتاب الوصايا

الوصية بالرجوع في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال نفى باطله لانه اذا اذهب المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط كما خالفه الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو فلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يمتثل الشركة واللفظ صالح لها وكذا ما اذا قال فهو فلان وان يكون رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للورث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي فهي للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

قوله وان كان قد بقي منه شيء...

ومثل الشيء غير وان كان يتقدر به فيجوز وقال فور في تجوز في الاول ايضا فنظر الى الحال وكل ماله فيه جواز ما قلنا قال ومن وصي سهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص عن السدس فيتم له السدس ولا يزداد عليه وهذا عندنا في حنفية وقالا له مثل نصيب احد الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان تجوز الورثة لان السهم يراعى احد سهام الورثة عرفا لاسيما في الوصية ولا يقل ميقن به فيصير اليه الا اذا زاد على الثلث فيزداد عليه عند عدم اجازة الورثة وله ان السهم هو السدس هو المسمى عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد رفعنا الى النبي عليه السلام فيما يروى ولا يذكروا يراعيه السدس فان يابسا قال السهم في اللغة عبارة عن السدس ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى ما ذكرنا قالوا هذا كان في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجذر قال ولو اوصى بمخرج من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول يتناول القليل والكثير غير ان الجمالة لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون مقام الوصي في المهر لبيان قال ومن قال سدس فلان ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس اخر له ثلث مالى واجازت الورثة فله ثلث المال ويحل السدس فيه ومن قال سدس مالى فلان ثم قال في ذلك المجلس او في غيره سدس مالى فلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرقا بالاضافة الى المال والمعرفة اذا اعتد يراعى الثاني عين الاول هو المعهود في اللغة قال ومن وصى بثلث دراهم وثلث غنمه فله ثلث ذلك بقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وقال سرفله ثلث ما بقي كل واحد منها مشترك بينهم والمال المشترك يتوفاقوى منه على

قوله وان كان قد بقي منه شيء... ان يترك على السدس... ان يترك على السدس... ان يترك على السدس...

قوله وان كان قد بقي منه شيء... كتاب الوصايا... كتاب الوصايا... كتاب الوصايا...

في الحديث ان الله اكرم الامم الا العربية... كتاب الوصايا... كتاب الوصايا... كتاب الوصايا...

قوله وان كان قد بقي منه شيء... كتاب الوصايا... كتاب الوصايا... كتاب الوصايا...

العوضيّة عنده صحيحة لعمره فلم يرض للحي أن نصف الثلث بخلاف ما إذا علم بموته لأنّ الوصيّة
 للميت لغو فكان اضيّا بكل الثلث للحي فإن قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان العمر
 نصف الثلث لأنّ قضية هذا اللفظ أن يكون لكل واحد منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم ذكره
 من قال ثلث مالي لزيد وسكت كان لكل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحقّ

قال ومن وصي ثلث ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت
 لان الوصية عقد استخلاص مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فاشترط وجوب المال عند
 الموت لا قبله وكذلك اذا كان له مال فذلك تم اكتسب مالا مابينا ولو اوصى بثلث غنمه فذلك
 الغنم قبل موتها او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطلة لما ذكرنا انه يجب بعد الموت
 فيعتبر قيامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بغواتها عند الموت وان لم يكن
 غنم فاستفادته ثم مات فالصحح ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت
 باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل الموت فضل والمعتبر قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالي
 وليس له غنم يعطى قيمة شاة لانه لما اضاف الى المال علمنا ان مراده الوصية بما لينة الشاة
 اذا ماليتها توجد في مطلق المال ولو اوصى بشاة ولم يصفه الى ماله ولا غنمه له قيل
 لا يصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لان الماد
 الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية ولو قال شاة من غنمي لا غنمه فالوصية باطلة
 لانه لما اضاف الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم بخلاف ما اذا
 اضافها الى المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل قال ومن وصي بثلث ماله لا ماله ولا ماله

جلد
کتاب
الوصایا

له قوله ولو قال له شاة من مالي الخ اعلم انه وقع في عبارة الوقاية ولا شاة له موضع ولا غنم له الواقع في
عبارة الهداية في وضع هذه المسئلة فقال مصدر الشرعية في شرحه للوقاية واعلم انفعال في الهداية ولا غنم له
قال في المتن ولا شاة له وسيجها فرق لان الشاة فيه ومن العلم فاذا لم يكن له لا يكون له غنم ١٢ تكلمة فتح ص ٤٥٠
٨٢

له قوله وهذا عند أبي حنيفة رواية يرسخ الزهري وقوله رخصه للمساكين عندها الزهري وطعن المسكين الغنوي على قول الشيخين صنف علم من صنيع العزاريه ومن من صنيع صاحب مطلق الوجه حيث قرئ

جلد كتاب الوصايا

فان قيل قلت عنده رواية يرسخ الزهري وقوله رخصه للمساكين عندها الزهري وطعن المسكين الغنوي على قول الشيخين صنف علم من صنيع العزاريه ومن من صنيع صاحب مطلق الوجه حيث قرئ

الوصية لاهل البيت والفقراء والمساكين فلهن ثلثة اسهم من خمسة اسهم قال رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة رواية يرسخ الزهري وقوله رخصه للمساكين عندها الزهري وطعن المسكين الغنوي على قول الشيخين صنف علم من صنيع العزاريه ومن من صنيع صاحب مطلق الوجه حيث قرئ

ثلث للفقراء والمساكين فلهن ثلثة اسهم من خمسة اسهم قال رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة رواية يرسخ الزهري وقوله رخصه للمساكين عندها الزهري وطعن المسكين الغنوي على قول الشيخين صنف علم من صنيع العزاريه ومن من صنيع صاحب مطلق الوجه حيث قرئ

الوصية لاهل البيت والفقراء والمساكين فلهن ثلثة اسهم من خمسة اسهم قال رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة رواية يرسخ الزهري وقوله رخصه للمساكين عندها الزهري وطعن المسكين الغنوي على قول الشيخين صنف علم من صنيع العزاريه ومن من صنيع صاحب مطلق الوجه حيث قرئ

[illegible]

على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}

على اعتبار احد الوجهين في التعليل بعينه على اعتبار الوجه الاخر كما اذا علق عتق الولد طلاق
 المرأة باول ولد تلده امته فالمراد في جزاء الطلاق طلاق الولد في العتق والذبح ثم اذا وقع البتة نصيب
 غير الموصي في الارصاة ذراع والبيت عشرة اذ يعقب نصيبه بين الموصي وبين الورثة على عشرة
 اسهم تسعة منها للورثة وسهم للموصي له وهذا عند محمد في ضرب الموصي له بخمسة اذ يعقب
 نصف البيت وهو بنصف الارصاة سوى البيت وهو خمسة واربعون فيجعل كل خمسة
 سهما فيصير عشرة وعندهما يقسم على احد عشر سهما لان الموصي له يضرب بالعشرة
 وهم بخمسة واربعين فتصير السهام احد عشر للموصي له سمان والورثة تسعة ولو كان
 الوصية اقرار قيل هو على الخلاف وقيل لا خلاف في لمجوده والفرق له ان اقراره بمالك
 الغير صحيح حتى ان اقر بمالك الغير لغيره ثم ملكه يثبوت ملكه التسليم الى المقر له والوصية بمالك
 الغير لا تصح حتى او ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا يصح وصيته ولا تثبت قال ومن وصي من
 مال رجل لاخر الف بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي فان فعه فهو جائز
 وله ان يمنع لان هذا تباع بمال الغير فيتوقف على اجازته واذا اجاز يكون تبرعا منه ايضا
 فله ان يمنع من التسليم بخلاف ما اذا وصى بالزيادة على الثلث اجازت الورثة لان
 الوصية في غيرها صحيحة لمصادقتهما ملك نفسه ولا امتناع الحق للورثة فاذا
 اجاز وهما سقط حقهما ففقد من جهة الموصي قال واذا اقسما لابنان تركه
 الاب لقائم اقرارا لرجل ان لا يوصي لهما بثلث له فان المقر يعطي لثلثه فليده
 وهذا استحسان القياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر رحمه الله

على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}

جلد
 كتاب
 الوصايا

على هذه الرواية ان اقرار مالك الغير صحيح حتى ان من اقر بمالك الغير
 لم يقر له كجرح المرحوم اى عدم الخلاف بين محمد والشافعيين هو المختار والفرق لمحمد

على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}
 على ان لا يكون له نصيب في الميراث ^{في الميراث}

442

[illegible]

والله اعلم بالصواب

له قوله وجه الاستحسان انه اقر بثلث شائع الخ قال صاحب التمهيد اقول معنى في فصل اقرار المرفق
ان ابنه لواقر باخ محمد اخوه الآخر دفع اليه المقر نصف نصيبه كما قال في فروع وجه الله تعالى هذا لانه اقر بالساوا
(بقية ٢٢٨)

[illegible]

أقول لأن الظاهر أنه ينبغي بالاهم إلى لقائل أن يقول في عام التحليل نظر إلى الظاهر أن الأهم في حقوق الله تعالى ما به الأتولى منها والأقرب من وضع مختلفات هذه تساوي تلك الحقوق فكيف يتصور أهمية لبعضها من

قال وقدم ايضا ان قولها الحسن وقوله قياس وان الحاشية الكسر ومذهبها القول له لامن حيث نأت و
 منه المذهب دهاء ثم وجزم به في التبرير وعامة المترن فكان القياس ههنا، المحدث فافهم، ويند له الاجاب، ولتلقى من ٧١٠
 ٢

قال من ادعى حجة انهم لما اصدقوا عندنا حيفة وهو قالا هم لما اصدقوا وغيرهم
 اى القدرى فى نسخة ١٢ عن
 قربت الابواب اول بيت من

من يسكن محل الموصى بجمعهم مسجد المحلة وهذا استحسان قول قياس لان الجار من المجاورة
وهي الملاصقة حقيقة ولهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار ولانما تعذر صرفه الى الجميع
الخاص بالخصوص هو الملاصق وبما لا استحسان ان هؤلاء كلهم يسمون جيرانا عرفا وقد تأيد

بقول صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا على المسجد الا في المسجد وقسره بكل من سمع النداء وكان
رواه الدارقطني عن ابني هريرة انا
اي على رضى الله عنه (الانج الشريفة)

المقصد بـ الجبران استجوابه ينظم لما لا يحق وغيره الا انه لا بد من الاختلاط وذلك عند
 اى مقصد الراس من الراسية لهم ١١ اى عند باب ١٢
 اتحاد المسجد ومقالة الشافعي زه الجوار الى الرابعين دار البعيد وما يروى فيه ضعيف
 من الجوانب الاربع ١٢ هذا قول البعيد ١٢

قَالُوا وَيَسْتَوِي فِيهِ السَّائِكُ وَالْمَالِكُ وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالْمُسْلِمُ وَالَّذِي لَا يُسْلِمُ الْجَارِيَتَانِ وَهُمَا يَدْخُلُ
فِي الْعِبَادِ السَّائِكُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَلَا يَدْخُلُ عِنْدَ هَذَا الْوَصِيَّتِ لَهُ وَصِيَّتُهُ لَمَوْلَاهُ وَهُوَ غَيْرُ سَائِكٍ

قال ومن ضلها سره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امراته لما روى ان النبي عليه السلام
 لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري رحم محرم منها الا اكرامها وكانوا يسمون^{الله}
 اصهار النبي عليه السلام وهذا التفسير^{الله} اختيار محمد بن ابي عبيدة وكذا يدخل في كل

ذی رحم محرم من وجدة ابيه وزوجته كل ذی رحم محرم منه لان الكل لها

ولو مات الموصي المرأة في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية
وان كانت في عدته من طلاق بائن لا يستحقها لان بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهي

شرط عند الموت قال ومن ضي كنتانہ والوصیۃ لزواج کل ذات حم محرم منه

[illegible][illegible]

١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٤٤
 في هذا الاستحسان قول قياسي لا
 بهذا الجوار ولا لما تعذر
 ان هؤلاء كلهم يسمون
 في المبيد وقسره بكل
 وغيره الا انه لا بد من الا
 راجعين حار البعيد وما
 الاثنى والمسلم والذي لا
 حار البعيد وصيته
 حرم محرم من امراته لما
 حرم محرم منها اكراماً
 اختيار محمد ابى عبيد
 وزوجه كل ذى رحم محرم
 من طلاق جى فالص
 فقها لان بقاء الصهر
 في الوصية لزوج كل ذى
 في نسخة ١٢

٥
 اب الوصية لل
 انه فهم ملاصقون عند
 قربت الابواب او بعدت
 في جمعهم مسجد المحلة وو
 بقية ولهذا يستحق الشفاعة
 للملاصق وجلاستحسار
 ولم لا صلوة لجار المسجد
 رواه الدارقطني عن ابى هريرة ١٢
 تجاياه ينظم الملاصق
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 الكشاف في زجوار الى
 لسكن المالك والذكر
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 الاطلاق ولا يدخل عند
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 باره فالوصية لكل ذي
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 فحق كل من ملك من ذي
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 لسلم وهذا التفسير
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 جة ابيه وزوجة ابيه
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 راة في نكاحه وفي عدته
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 من طلاق بائن لا يستحق
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م
 ال ومن ضي اختانه
 ١٢ م ١٢ م ١٢ م ١٢ م

[illegible]

في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب ولو كان له عمو واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك عتاقاً وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان لم تكن ارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قيقاً او كافراً وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته ولا قريائه او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصى
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة رقة ولا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتباراً للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتواي باهلكم اجمعين له
 ان اسمه اهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سا باهلك ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة وتواوصى لاهل فلان فهو اهل بيته لان لاهل
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لا يصل
 ولو اوصى لاهل سببه او جنسه فالنسب عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة كالأباء
 وجنسه اهل بيت ابية دون أمه لان الانسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الأم والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمنهم او لكرامهم
 ان كانوا قوماً ليخصوا في الوصية فقراؤهم واغنياءهم وكورهم واناثمهم لانهما من جنس
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يخصون فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سلك الحلة ورة الجعة وهذه الاسماء

كتاب الوصايا
 في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب ولو كان له عمو واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك عتاقاً وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان لم تكن ارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قيقاً او كافراً وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته ولا قريائه او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصى
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة رقة ولا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتباراً للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتواي باهلكم اجمعين له
 ان اسمه اهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سا باهلك ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة وتواوصى لاهل فلان فهو اهل بيته لان لاهل
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لا يصل
 ولو اوصى لاهل سببه او جنسه فالنسب عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة كالأباء
 وجنسه اهل بيت ابية دون أمه لان الانسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الأم والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمنهم او لكرامهم
 ان كانوا قوماً ليخصوا في الوصية فقراؤهم واغنياءهم وكورهم واناثمهم لانهما من جنس
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يخصون فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سلك الحلة ورة الجعة وهذه الاسماء

له قوله على زوجته عند ابي حنيفة الزوجة هي التي على قول الامام كما اشار اليه صاحب
 معنى الميراث حيث قال تلك

القبية ٧٧٠ ما ذكره صاحب البلاغ حيث قال ولاي حقيقته ان الاصل عند الإطلاق يراد به الزوجية في متعارف من قبائل فلول واصل وفلان كم يتأجل وفلن له اهل وفلان ليس له اهل ويراد به الزوجه
والله اعلم بالصواب

[illegible]

ولما وصى بخلعة عبده او دارة فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود ولا يصح ان لا يجوز لان الغلة دارة لهم
 دنائير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوير فانه لو ظهر حين يمكثهم اداة من الغلة بلا استداده بعد استغلالها ولا يمكن
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للوصي بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملكه قلميها من غير تبديل او
 غير بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولما ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملك قلميها تبديل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيق ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف واكثر بالاكل والوصية تدبر غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع اقامه في وضعه فغير لازم
 وكان بالمنفعة ليست بمال على اصلنا وفي قلميها بالمال حدث صفة للماليتها في تحقيقها
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعا لملك الرقبة ولما يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا تمليكها مقصودا بغير
 عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجهم

لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود ولا يصح ان لا يجوز لان الغلة دارة لهم
 دنائير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الوير فانه لو ظهر حين يمكثهم اداة من الغلة بلا استداده بعد استغلالها ولا يمكن
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للوصي بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملكه قلميها من غير تبديل او
 غير بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولما ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملك قلميها تبديل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك ببدل كذا هذا وتحقيق ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف واكثر بالاكل والوصية تدبر غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع اقامه في وضعه فغير لازم
 وكان بالمنفعة ليست بمال على اصلنا وفي قلميها بالمال حدث صفة للماليتها في تحقيقها
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعا لملك الرقبة ولما يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا تمليكها مقصودا بغير
 عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجهم

جلد
 كتاب
 الوصايا

(وصية ٢٨٠) يقال في القياس يدعون ومن الاستحسان لا يدعون كما ذكر تفصيله في النهاية ومراجعي الرواية
 بالعجب من ذلك العجب انه لم يطلع على رواية جريزيابي يورسفت تناول الاسم لكل في المختلفين معان كونها مذكورة
 في الكتب المشهورة المتداولة فتعجب انه يجوز ان تناول لكل في هذه المسئلة دون الاولى ومما سرقه التدمير

ثم لا صحت الوصية ... فان قيل ان كان الموصي في حال عجزه

الافراد لا يبالى حاله الا اذا وجد حرجا لا يخرج على له اذ في مسك ٣ تكملة في ٨٢٤٨٣

كتاب الوصايا

الوصية هي ما يوصي به الموصي الى غيره من امواله في حال عجزه او قبل الموت

الى اهله للخدمة هذا اذا كان يخرج من ثلثه لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فاذا كان في مصر فمقصود ان يكون له من خدمته في مصر وان كان في مكة فمقصود ان يكون له من خدمته في مكة ...

الوصية هي ما يوصي به الموصي الى غيره من امواله في حال عجزه او قبل الموت

لا قوله من العاقل لما لم يبين والتفسير ان قوله السابق كالمبيان والتفسير لما قبله من حاله الا افراد ليس بسديد والحق ان يقال كالمبيان والتفسير لما قبله من اعتبار عجزه الحالة بحالة الافراد لان قول المصنف ثم لا صحت

ولا شيء لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسائل كلها أما إذا فصل أحد الأيجابين
 عن الآخر فيها فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعلى قول محمد الأمانة للموصي له بها والولد
 بينهما نصفان وكذلك في إخوانها لأبي يوسف أن الأيجاب في الكلام الثاني تبين أن
 مراده من الكلام الأول إيجاب الأمانة للموصي له بها دون الولد وهذا البيان صحيح وإن كان
 مفصلاً لأن الوصية لا تترتب شيئاً في حال حيوة الموصي فكان البيان المفصول فيه والموصول
 سواء كما في وصية الرقبة والخلة وكلمة وإن اسم الخاتم يتناول الحلقة والفض وكذا
 اسم الجارية يتناولها وما في بطنها واسم القوم صفة كذلك ومن أصلنا أن العام الذي وجبه
 ثبوت الحكم على سبيل الاحتاطة بمنزلة الخاص فقد اجتمع والفض وصيتان وكل منهما وصية
 بإيجاب على حد فيجعل الفض بينهما نصفين ولا يكون إيجاب الوصية فيه للثاني رجوعاً
 عن الأول كما إذا وصى للثاني بالخاتم بخلاف الخدمة مع الرقبة لأن اسم الرقبة لا يتناول الخدمة
 وإنما يستخرج الموصي له بحكم أن المنفعة حصلت على ملكه فإذا أوجب الخدمة لغيره لم يبق للموصي
 فيه شيء بخلاف ما إذا كان الكلام موصوفاً لأن ذلك دليل التخصيص والاستثناء فثبت أنه
 أوجب لصاحب الخاتم الحلقة خاصة دون الفض قال ومن وصي آخر بثمره بستانه ثمر
 ما في ثمره فله هذه الثمرة وحدها أو قال له ثمره بستانه بدها فله هذه الثمرة وثمرته
 فيما يستقبل ما عاش وإن وصي له بخلعة بستانه فله الخلة القائمة وغلته فيما يستقبل و
 الفرق أن الثمرة اسم للوجود عرفاً لا يتناول المعدوم لا بدالة زائدة مثل التخصيص على الأبد
 لأنه لا يتناول المعدوم والمعدوم معدوم فلو كان لم يكن شيئاً ما الخلة تنظم الموقوف
 له قوله وإن وصي له بخلعة بستانه الخ أو صلي بخلعة أرضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها لم يعطى
 صاحب الخلة ثلث الأجر ولا فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصي له البستان

جمل
كتاب
الوصايا

بمن الموصية حازر لطلات الوصية ١٢ راجع المختار ص ٥٢٤٩١

لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسائل كلها أما إذا فصل أحد الأيجابين
 عن الآخر فيها فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعلى قول محمد الأمانة للموصي له بها والولد
 بينهما نصفان وكذلك في إخوانها لأبي يوسف أن الأيجاب في الكلام الثاني تبين أن
 مراده من الكلام الأول إيجاب الأمانة للموصي له بها دون الولد وهذا البيان صحيح وإن كان
 مفصلاً لأن الوصية لا تترتب شيئاً في حال حيوة الموصي فكان البيان المفصول فيه والموصول
 سواء كما في وصية الرقبة والخلة وكلمة وإن اسم الخاتم يتناول الحلقة والفض وكذا
 اسم الجارية يتناولها وما في بطنها واسم القوم صفة كذلك ومن أصلنا أن العام الذي وجبه
 ثبوت الحكم على سبيل الاحتاطة بمنزلة الخاص فقد اجتمع والفض وصيتان وكل منهما وصية
 بإيجاب على حد فيجعل الفض بينهما نصفين ولا يكون إيجاب الوصية فيه للثاني رجوعاً
 عن الأول كما إذا وصى للثاني بالخاتم بخلاف الخدمة مع الرقبة لأن اسم الرقبة لا يتناول الخدمة
 وإنما يستخرج الموصي له بحكم أن المنفعة حصلت على ملكه فإذا أوجب الخدمة لغيره لم يبق للموصي
 فيه شيء بخلاف ما إذا كان الكلام موصوفاً لأن ذلك دليل التخصيص والاستثناء فثبت أنه
 أوجب لصاحب الخاتم الحلقة خاصة دون الفض قال ومن وصي آخر بثمره بستانه ثمر
 ما في ثمره فله هذه الثمرة وحدها أو قال له ثمره بستانه بدها فله هذه الثمرة وثمرته
 فيما يستقبل ما عاش وإن وصي له بخلعة بستانه فله الخلة القائمة وغلته فيما يستقبل و
 الفرق أن الثمرة اسم للوجود عرفاً لا يتناول المعدوم لا بدالة زائدة مثل التخصيص على الأبد
 لأنه لا يتناول المعدوم والمعدوم معدوم فلو كان لم يكن شيئاً ما الخلة تنظم الموقوف
 له قوله وإن وصي له بخلعة بستانه الخ أو صلي بخلعة أرضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها لم يعطى
 صاحب الخلة ثلث الأجر ولا فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصي له البستان

٤٢١٣٧ اعق الوصى كذا في تاجخانه ١٢ الفقاوى اعمالى بقره ص

كتاب الوصايا

ولو اوصى بخلاف صلته جازا اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملة واحدة ولو اوصى بحرف
في دار الاسلام لا يجوز ان لا يرثه ممتنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم

باب الوصى وما يملكه

قال ومن وصى رجل قبل الوصى وجعل الوصى ردها في غير وجهه فليس له ان يبيع ماله
لسبيله معتد اطلاقه فلو صرح رده في غير وجهه وقبضه ابعده ماله صاغر ورامن جنته قد رده
بخلاف الوكيل بشره عبده بغير عينه او ببيع ماله حيث يصير رده في غير وجهه لا ضرر هناك
لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو ذلك لانه ليس للوصى ولاية التصرف
ولا غرض فيه لانه يمكنه ان يكتسب غيره وان لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصى فهو بالخيار ان شاء
قبل وان شاء لم يقبل لان الوصى ليس له ولاية الا لزام فبقى مخيرا فلو اذاع شيئا من كتبه فقد
لان ذلك دلالة الالتزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدره من الوصى وسواء
علم بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلافة
لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميراث فتنتقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم
كالوراثة اما التوكيل اناية لتبينه فحال قيام ولاية المنيب فلا يصح من غير علمه كتابا بالبيع
الشراء وقد يتناظر في العلم بشرط الاخبار فما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الوصى فقال لا قبل
ثم قال قبل فله ذلك ان لم يكن القاضى خروجه من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل
لا يبطل الا بصياغة لان في بطلان الضرر بالميراث وضرر الوصى في ابقاء عجزه بالشواهد ودفع
الاول وهو على اولي الا ان القاضى اذا خرج من الوصاية يصح ذلك لانه مختص فيه

لم يقر له باب الوصى وما يملكه الخ لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لاحقا امر على خطر لا روى بن ابي يوسف رحمه الله تعالى
انه قال الرخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان في

المستألف على المالك وهذا قلب المشرع ولأن الولاية الصادقة من لا يتجرى وفي اعتبار
هذا تجزئتها لانه لا يملك بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه غاطط مستبد
بالنصر فيكون اهلا للوصاية وليس احد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املاكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤذن بكونه نظرا لهم وصارا كالمكاتب والوصايا
قد تجزى على ما هو المروي عن ابي حنيفة مرة او نقول يصار اليه كيلا يؤدي الى ابطال اصله
تغيير الوصف ليحصل اصل اولى قال ومن وصى الى من يجزى عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضي غير رعاية الحق الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه
اصيائه وبعض كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه او اذا ظهر عند القاض
عجزه اصلا استبدل ان رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف امينا فليس للقاض
ان يجزى صلا لانه لو اختار غيره كان دون ما انه كان مختارا لميت مرضيه فابقاؤه اولى وهذا
قدم على ابي الميث مع وفور شفقتة فالولى ان يقدم على غير ذلك اذا شكى الورثة او بعضهم
الوصي الى القاضي فان كان ينبغي له ان يعزله حتى تبطل منه خيانه لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فالميت انما اصبه وصيا لآمانته وقد فلت لو كان
في الاحياء لا يخرج منها عند تجزئته بنوب القاضى منابه كانه لا وصى له قال ومن وصى الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شئ معد
بينهما ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف ربه يتفرج كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء

الوصي لا يملك لولا ان الوصي لا يملك بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه غاطط مستبد
بالنصر فيكون اهلا للوصاية وليس احد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املاكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤذن بكونه نظرا لهم وصارا كالمكاتب والوصايا
قد تجزى على ما هو المروي عن ابي حنيفة مرة او نقول يصار اليه كيلا يؤدي الى ابطال اصله
تغيير الوصف ليحصل اصل اولى قال ومن وصى الى من يجزى عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضي غير رعاية الحق الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه
اصيائه وبعض كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه او اذا ظهر عند القاض
عجزه اصلا استبدل ان رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف امينا فليس للقاض
ان يجزى صلا لانه لو اختار غيره كان دون ما انه كان مختارا لميت مرضيه فابقاؤه اولى وهذا
قدم على ابي الميث مع وفور شفقتة فالولى ان يقدم على غير ذلك اذا شكى الورثة او بعضهم
الوصي الى القاضي فان كان ينبغي له ان يعزله حتى تبطل منه خيانه لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فالميت انما اصبه وصيا لآمانته وقد فلت لو كان
في الاحياء لا يخرج منها عند تجزئته بنوب القاضى منابه كانه لا وصى له قال ومن وصى الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شئ معد
بينهما ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف ربه يتفرج كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء

الوصي لا يملك لولا ان الوصي لا يملك بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه غاطط مستبد
بالنصر فيكون اهلا للوصاية وليس احد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املاكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤذن بكونه نظرا لهم وصارا كالمكاتب والوصايا
قد تجزى على ما هو المروي عن ابي حنيفة مرة او نقول يصار اليه كيلا يؤدي الى ابطال اصله
تغيير الوصف ليحصل اصل اولى قال ومن وصى الى من يجزى عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضي غير رعاية الحق الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه
اصيائه وبعض كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه او اذا ظهر عند القاض
عجزه اصلا استبدل ان رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف امينا فليس للقاض
ان يجزى صلا لانه لو اختار غيره كان دون ما انه كان مختارا لميت مرضيه فابقاؤه اولى وهذا
قدم على ابي الميث مع وفور شفقتة فالولى ان يقدم على غير ذلك اذا شكى الورثة او بعضهم
الوصي الى القاضي فان كان ينبغي له ان يعزله حتى تبطل منه خيانه لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فالميت انما اصبه وصيا لآمانته وقد فلت لو كان
في الاحياء لا يخرج منها عند تجزئته بنوب القاضى منابه كانه لا وصى له قال ومن وصى الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شئ معد
بينهما ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف ربه يتفرج كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصواب في كل شأن

كتاب الوصايا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصواب في كل شأن

المنهج من الجبر من الفصولين والعقري على عدم صحة عزل العدل الظاهر
ويبين ان الحق به لنسار قضاء الزمان كما في النسخ ١٢ مجمع الاقوال (ص ٧٢٠) و

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصواب في كل شأن

لان الوصاية سبيلها الولاية وهي صفة شرعية لا تجزى فيثبت لكل منهما كمالا كولاية الانكاح
للاخوين وهذا لان الوصاية خلافة وانما تتحقق اذا انتقلت الولاية اليه على الوجه الذي كان ثابتا
للموصى قد كان بوصف الكمال لان اختيار الاياها يوافق باختصاص كل واحد منهما بالشفقة
فينزل كل منزلة قرابة كل واحد وطمان الولاية تنبت بالتفويض فبراعى وصف التفويض
وهو وصف الاجتماع انه هو شرط مفيد وما رضى الموصى بالامتنى وليس الواحد كالمثنى بخلاف
الاخوين في الانكاح لان السبب هنا القرابة وقد قامت بكل منهما كمالا لان الانكاح حق
لها على الولي حتى لو طال البتة بانكاحها من كفو يخطرها يجب عليه ههنا حق النضر للموصى
يبقى مخيرا في النضر ففي الاول وفي حقا على صاحبه فصم وفي الثاني استوفى لان الولاية للنضر
لها فاذا انصرف وحده حقا لصاحبه فلا يصح اصره الدين الذي عليهما وطمان بخلاف
الاشياء المعدودة لانها من باب الضرورة لا من باب الولاية وموضع الضرورة مستثناة ابدا
ما استثناء في الكتاب واخواتها فقال الا في شراء كفن الميت تجهيزه لان والتاخير فساد
الميت ولهذا يملكه الجبر ان عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم لان يخاف موتهم جوعا وعطشا
وردا لوديعة بعينها وورد المغصق والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الدين
لانها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك صاحب الدين اذا طفر بجنس حقه وحفظ
المال يملكه من يقع في يده فكان من باب الاعانة ولا لا يحتاج فيه الى الراي وتنفيد وصية
بعينها وتحقق بعد بعينه لان لا يحتاج فيه الى الراي الخصة في حق الميت لان الاجتماع
فيها متعذر ولهذا يتفرد بها احد الوكيلين قبول الهبة لان في التاخير خيفة الفوات

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصواب في كل شأن

ولانه يملكه الامر والذي في حجره فلم يكن من باب الولاية وبيع ما يختص عليه القوي والتلف

لأن في ضرورة الاختفى وجمع الأموال الضائعة لأن في التأخير خشية الفوت ولأنه ماله كل وقع

في يد فلفل من باب الولاية وفي الجامع الصغير لحد الوصيين ان يبيع او يتقا والمراد بالتقا

الاقتضاء كذا كان المراد منه عرفهم هذا لأنه رضى بامانتها جميعاً في القبض لأنه ومعنى المبادأة

لا سيما عند اختلاف الجنس علما عرف فكان من باب الولاية ولو اوضح الى كل واحد الانفراد قيل

کل واحد متصرف منزله الوکیلین است و کل کل واحد علی الانفراد و هذا لان علی الفرد فقد را برای احوال

وقيل خلاف في الفصلين واحدان في حق الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين لان الوكالة تنقضي بان

احدهما جعل القاضى مكانه وصيًّا اخذ عندهما فان الباء اجزء التقدير بالنصر فيضم القاء اليه ضمًّا

أخر نظر الميت عند عرجه وعند موته أو كان يقدر على التصرف فلو صعد قصد أن يخلف متصرفاً

فحقوقه وذلك مكر التحقيق بنصه ^{وصه} آخر مكان الميت ولو ان الميت منها أو صلى إلى أبيه فله ان يصير

وحدہ فی ظاہر البواہی بمنزلتہ فاذا اوصی الی شخص آخر لا محذور الفاء انصت وصی الخ لرب الی المیت

حکما برای من مختلف و عن ارجیفه انه لا یفقد بالنظر لان ما ضی بضر فیه و حدیثا

ما اذا وصي غير ^{برواية الحسن} ^{الاصحاب} لان مقتضى خبر يدعى المتني كرضية المتوفى واذا مات الوصي ووصى الى آخره

فهو صبه في تركته وتركه المسلول عندنا قال الشافعي لا يملك وصفاً تركته المسلول

اعتباراً بالتوكيد في حالة الجمع والكامر بينهما أنه ^{المراد من الجمع} مراد لا يراد غيره ولنا ان الوصية تنصرف

بولانية منقطة المذمومات لأصحاء الغيرة كالجد الأخرى. الدولة التي كانت ثابتة للصيقل

من بيت بقرئ الخفاة عن
الوصي في المال والى الحد في النفس ثم الحد قائم مقام الاب فما انتقل اليه

جلد
کتاب
الوصایا

للتلاني ان يتعرف رحد ارضه اليه آخره مثلا على ١٣ ردي الخمارص ٥٦٤٩٨

۱. قوله فان مات احدكما جعل القاص مكانه وصيا آخر الى مثل الموت فالوجن احدهما او وجد ما يرصد

فَكَذَّبَ الْوَصِيَّ وَهَذَا لَأَنَّهُ لَا يَصَاحِبُ أَقَامَةً غَيْرَ مَقَامِهِ فَإِلَّا هُوَ وَلَا يَتَّعِزُّ بِوَلَايَتِهِ وَعِنْدَ الْمَوْتِ كَانَتْ لَهُ وَلَايَتُهُ فِي

التركيبين فينزل الثاني منزلة فيها ولا نه لما استعان به في ذلك مع علم انه قد اعتبره المنية
 اي منزلة الوصي الاول اي عن
 اي في تدارك انظر منه اي في ايديك المنة

قبل التميم مقصود بنفسه هو تلافى ما فرط منه صار راضيا بايصائه الى غير خلاف الوكيل لا

الممكن حتى يمكنه ان يحصل مقصود بنفسه فلا يرضى بتحويل غيره ولا يصعد عليه بل مقاسمة الوالد
 اى ايصاء الوكيل الاول الى الغير عند موته واخر

مردد بالعب ویرد علیہ واصله مغرورانشه اء المورث الوصی خلفۃ المستاضاف کون

خَصَمًا عَنِ الْوَارِثِ إِذَا كَانَ غَائِبًا فَصَحَّ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَوْضَعَ قَدْ هَلَكَ فِيهِ الْوَصِيُّ لَيْسَ لَهُ

ان يشارك الموصل له اما الموصل له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه ولا مملوكه بسبب جديدها

لا يردُّ بالعبث ولا يردُّ عليه ولا يصير مغروراً للبشراء الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند
 فيما شاء الوصي^{١١} فيما جاء الوصي^{١٢} حتى لا يصير الولد مراً بالحيثية^{١٣}

غيبته حتى لو هلك ما أفرد له عند الوصي كان له ثلث ما بقي من القسمة لم تقض عليه غير أن

الوصي لا يضمن إنذاره فيه وله ولاية الحفظ في الترتيب فصار كما إذا هلك بعض التركة قبل

فيلكون له ثلث ارباقان موصلي سريه
 اي بلاك اي شرو انجنيه ك بلاك كرويه ارمال مشتركة
 ويبقى هاتق على الشركة قافا قاسه الية واخذ نصيب الموصلي فضاء جمع الموصلي له

بثلث ما بقى لما بينا قال ام اركان الميث اوصي بحجة فقائم الوقت فهاك في يد محج عن الميث من

[illegible]

للثلاث لم يرجع شيء ولا يرجع بتمام الثلاث فقال محمد لا يرجع بشيء لأن القسمة حق الموصي ولو

أفرني الوصي بنفسه ما لا ليح عنه فهلك لا يلزمه شيء وبطلت العصية فكذلك الأمانة
 اهـ ثلث نحو ٢٠
 جبراً كثلث أو بالملك كمرهيو ٢

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

وصية الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنقيدها ما بقي محلها
 واذا الموق بطلت لغوات محلها ولا يي حيفته ان القسم لا تتراد لذاتها بل لمقتضىها وهي تاديت
 فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسم فيجب بطلت ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
 المسماة اذ لا قابض لها فاذا الرجعت الى ذلك الوجه لم يتم فصارت كالموت **قال** ومن وصى
 بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى المقاضي فقسمها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
 صحيحة وهذا الوصية للموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا للورثة والقاضي نصب في نظر الاسيا
 في حق الموتى والغيب من النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائبا
 وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **قال** واذا باع الوصي عبدا من التركة بغير محض
 الغرماء فهو جائز لان الوصي قائم مقام الموصى لو تولى جباية نفسه يجوز بيعه بغير محض الغرماء ولو كان
 كان في مرض موته فكذا اذا تولاها مقام مقامه وهذا لان حوال الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
 والبيع لا يبطل المالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان الغرماء حتى
 الاستسعاء اما ههنا بخلاف **قال** ومن وصى بان يباع عبدا ويصدق بثمنه على المساكين
 فباعه الوصي قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصي لانه هو العاقد فتكون العبد
 عليه هذه عهدة لان المشتري منهما رضى ببذل الثمن لا ليعلم المبيع ولم يسلم فقد اخذ
 الوصي البائع مال الغير بغير ضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
 عليه كالكيل وكان ابو حنيفة يقول ولا لا يرجع لانه ضمن قبضه ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع
 في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا في الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تصح

جاء
 كتاب
 الوصايا

عنده لانه العاقد بالعقد عليه رجع الوصي في التركة كلها ١٢ من المختار ص ٥٥٥

الوصي الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنقيدها ما بقي محلها
 واذا الموق بطلت لغوات محلها ولا يي حيفته ان القسم لا تتراد لذاتها بل لمقتضىها وهي تاديت
 فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسم فيجب بطلت ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
 المسماة اذ لا قابض لها فاذا الرجعت الى ذلك الوجه لم يتم فصارت كالموت **قال** ومن وصى
 بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى المقاضي فقسمها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
 صحيحة وهذا الوصية للموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا للورثة والقاضي نصب في نظر الاسيا
 في حق الموتى والغيب من النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائبا
 وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **قال** واذا باع الوصي عبدا من التركة بغير محض
 الغرماء فهو جائز لان الوصي قائم مقام الموصى لو تولى جباية نفسه يجوز بيعه بغير محض الغرماء ولو كان
 كان في مرض موته فكذا اذا تولاها مقام مقامه وهذا لان حوال الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
 والبيع لا يبطل المالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان الغرماء حتى
 الاستسعاء اما ههنا بخلاف **قال** ومن وصى بان يباع عبدا ويصدق بثمنه على المساكين
 فباعه الوصي قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصي لانه هو العاقد فتكون العبد
 عليه هذه عهدة لان المشتري منهما رضى ببذل الثمن لا ليعلم المبيع ولم يسلم فقد اخذ
 الوصي البائع مال الغير بغير ضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
 عليه كالكيل وكان ابو حنيفة يقول ولا لا يرجع لانه ضمن قبضه ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع
 في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا في الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

له قوله ويرجع في جميع التركة الى حكمها في الشروح المعتمدة والفتاوى المتفقة كما في الدر المختار حيث قال
 وصحن وص ما باع ما اوصى ببيعه وتصوق بثمنه فاستحق العبد بعد ذلك ثمنه اي ضياعه

وشهد للشهود طمأنينة اوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطله وكذا اذا شهد
الاولان ان الميت اوصى هذين الرجلين بالعبد وشهد للمشهد طمأنينة اوصى
للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة

كتاب الخنثى

فصل في بيانها قال واذا كان للولود فرج وذكر فهو خنثى فان كان يقول من الذكر غلام
وان كان يقول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام سئل عن كيف يورث فقال من حيث يقول
وعن علي رضي الله عنه مثله لان البول من اي عضو كان فهو ذكالة على انه هو العضو الاصل
والاخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذكالة اخرى على انه هو

العضو الاصل وان كانا في السبق على السواء فلا معتبر بالكثر عند ابى حنيفة رده وقال لا

ينسب الي اكثرهما بولا لانه علامة تفرق ذلك العضو وتكونه عضوا اصليا وكان لاكثر حكم الكل

في اصول الشرح فيخرج بالكثر فانه ان كثرة الخروج ليس تدل على القوة لانه قد يكون للاسراع
في احدهما وضيق في الاخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لانه لا

مرجح قال اذا بلغ الخنثى وخروج بجمته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم

الرجل او كان له ثدي مستورا هذه من علامات الذكر ان ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة ونزل

له لبن في ثديه او حاض وحبل او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم

النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم

فصل في حكمه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والا فوفق في موالدين

في هذا الموضع ذكرنا ان الخنثى من جنس الذكر او انثى وان كان في بعض اعضاءه من جنس الذكر وفي بعض من جنس الانثى فانه يسمى خنثى

والخنثى من جنس الذكر يسمى خنثى ذكرا ومن جنس الانثى يسمى خنثى انثى وان كان في بعض اعضاءه من جنس الذكر وفي بعض من جنس الانثى فانه يسمى خنثى

كتاب الخنثى

في هذا الموضع ذكرنا ان الخنثى من جنس الذكر او انثى وان كان في بعض اعضاءه من جنس الذكر وفي بعض من جنس الانثى فانه يسمى خنثى

له قوله فلا معتبر بالكثر عند ابى حنيفة الخ ثم ان اباحنيفة رحمه الله تعالى استقبح الترجيح

وذكر في نسخة اخرى
ان الخنثى اذا كان
الخنثى في الارث نصف
الابن وان كان خنثى
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين

وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة وللخنثى ثلثة لان الابن يستحق كل الميراث
عند الانفراد والخنثى ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما هذا ايضا
بثلثة وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة ولكل واحد ان الخنثى لو كان ذكر ايكون المال بينهما نصفين
وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا احتجا الى حصاره نصف ثلث واقل ذلك ستة ففى
حال المال يكون بينهما نصفين كل واحد منهما ثلثة وفي حال ثلثة الخنثى سهمان للابن اربعة
فهما للخنثى ثلثان يمين ووقع الشك في السهم الزائد فينصف فيكون سهمان ونصف
فانكسر فاضعف لينزل الكسر فصار الحساب من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة
ولا بحقيقة ان الحاجة ههنا الى ثبات المال بداء واقل وهو ميراث الانثى متيقن به
وفيما زاد عليه شك فابتننا المتيقن به قصر اعليه المال لا يجب بالشك وصار اذا كان الشك
في وجوب المال بسبب اخرا فانه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا الان يكون نصيبه الاقل لو قدرناه
ذكر الفحيتد يعطى نصيب الابن في ثلث والصوم لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا وامرا واحدا
وامر هي خنثى وامرأة واخوين لامر واختا لامر هي خنثى فعندنا في الاولى للزوج النصف وللأخت
الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع والاخوين لامر الثلث والباقي للخنثى كانه اقل
النصيبين فيما والله اعلم بالصواب مسائل شتى قال واذا قرئ على الاخيرة

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين

له قوله ولا يصح ان الحاجة الى الخنثى اشكل اقل النصيبين اعني اسوء الحالين
وعليه الفتر على ما اذا ترك انبا وبنات خنثى للخنثى نصيب بنت لانه متيقن
وقد رنعت اليه هذه الامة فخير وما ان يقول صواب وامرأة فلم يقبلوه فظلمت بنته
عندنا حنفية ربيعة خال واجاه وصحابه وهو قول عامة الصحابة رضوان الله على جميعهم
وامرأته من عامر بن الطرب العدواني كان من حكماء العرب من الجاهلية
ولم يأخذوا منهن نسأ لتجارية صغيرة عن غير ما حنبر

كتاب وصيته فقبل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فاقم برأسه اي نعم واكتب فاذا جاء من
ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه وقال الشافعي يجوز في
الوجهين لان الجواز في العجز وقيل الفصلين لافروقه في الاصل والعارضة الخنثى للتوخش من اهل في حوالها
لا اله الا فرس

في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين
في المال يكون له ثلث
الارث وهو ما روي في
سنة ثمانين في سهم
والابن في سهمين

وذكر في كتابه اقرار ان الكتاب من الغائب ليس محجة وقصاص محجة ويحتمل ان يكون الجواب هنا
 كذلك فيكون فيها وايتان ويحتمل ان يكون مفارقة ذلك ولا يمكن الوصول الى النطق الغائب في الجملة ليقا
 اهلية النطق ولا كذلك والاخر ساعد الوصول الى النطق للافة للمناعة وذلك المسألة على الاشارة
 وان كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا من انه لا تعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة
 حجة ضرورية ولا ضرورة لانه جمع ههنا بين ما فقال اشار وكذا استويا لان كل واحد منهما
 ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد في الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة لما
 اقرب الى النطق من اقرار الاقلام فاستويا وكذلك الذي صحت ما او يوهين بعارض لما بينا في المعقل
 لسانه ان الة النطق قائمة وقيل هذا تفسير لمعقل اللسان قال اذا كان الغنم مذبوحة وفراصة فان
 المذبوحة اكثر تحريرا فيها وكل وان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين لم يركل وهذا اذا كانت الحالة
 الاختيارا في حالة الضرورة يحل للنناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل في حالة الضرورة
 فالتى تحل ان تكون خكية اولى غير ان يتحرى لا يطبق بوصول الى الذكوية في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة
 وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحري دليل ضرورة وكذا يصدر اليه
 من غير ضرورة ولا ضرورة لان حالة الاختيار ولما ان الغلبة تنزل من الضرورة في افاة الا باحالة
 ترى اسواق المسلمين لا تخلو من الحرام والمسكر والمغصا ومع ذلك يباح للنناول اعتمادا على الغالب وهذا
 لان القليل لا يمكن الاحتراز عنه لا يستطاع الامتناع عنه فسقط اعتبار دفعه للحرم كقليل النجاسة
 وقليل الكناسة ونحو ذلك اذا كانا نصفين كانت الميتة اغلب لان الضرورة فيه الله اعلم بالصواب والبرج الما

هذا اذا كانت الحالة ان كانت الغلبة للحال بان كانت المسألة
 بهذا الطريق جائز له التناول منها الا يعلم انه ميتة فاسمى ان يوقع
 حمله
 مسائل
 شتة
 ثلاثة احدها ميتة جائز له التحري ايضا لان الحلال هو الغالب ولحكم للغالب
 تحريه على احدها انها ميتة فينتجها ويتناول ما سوي ذلك لا بالتحري بل
 قد تمت الحاشية الجامعة لاحقر الناس كل حسن عني والله تعالى عنده راز العلوم الرجعية
 سوري وروى كونه بكس ١٨٠

ت

خت من الطبع

حمد لمن الهداية وصلوات على من اعطشان الهداية سقاية وعلى له وصحبه طراب الداراية
 اما بعد فيقول المقتدر الى رحمة رب الفؤاد الحسن **محمد عبد الحى الكونى** ان الهداية شرح البداية
 كتابه بتدبير الطلبة ويصعد على وياياته الحكمة لم يألفه بعد صنفه الا اعتمد على علم يحيى بنية بعد الا
 اليوم من تفرغهم يتدولون بها ايدى هم خصوا النصف الاخير من بيت داره ووفى ما بينه وبين اولى الاولاد العلم
 والاستاذ الفخام مولانا **محمد عبد الحليم** ادخله الله دار السلام الى الناس فتصليح كل الجارى
 الصحاح كرامهم فدوسر تدريس لكونه مشتملا على جواهر نفيسة تحت عبارة ودقائق لطيفة تحت اشاراته
 سكار واهم سكار ترجل التصحيح وتحسينه فصح الا نسخة بمقابلة سبعة من النسخ المطبوع واللكونية
 عندنا نصحتم انزل مخطط الانظار العلماء ومنظر الا بصرا الفضلاء منهم مولانا الحرم الشيخ **عبد الحليم**
 الانصار الكونى منه لم يلهى اوجد جلد من استاذ الاستاذ مولانا **قطب الدين** ومنهم ابنه
 الكاملين مولانا **نظام الدين** ومنهم ابوجلد مولانا الحرم المفتي **محمد ولي** ومنهم ابنه
محمد ظر الله رحمه الله ومنهم حفيد جلد مولانا **محمد بن الله** ثم زينه بالحواشى المفيدة
 والتعليقات اللطيفة والتي استمد بها فى التحشية بين الحواشى الشرح النهاية ورمزها **الكفاية**
 ورمزها **الحمد** ورمزها **حميد** ومعراج الداية ونهاية الكفاية
 ونهاية البيان ورمزها **غن العناية** ورمزها **غن البناية** ورمزها **غن القديرو** ورمزها
 ورمزها **الفكار** ورمزها **هانت** ورمزها **كنتا** ونصها **الواية** لاحاديث الهداية
 ورمزها **ت** ورمزها **ي** ورمزها **ع** ورمزها **عظم حاشية**

لا بد من الهداية وصلوات على من اعطشان الهداية سقاية وعلى له وصحبه طراب الداراية
 اما بعد فيقول المقتدر الى رحمة رب الفؤاد الحسن محمد عبد الحى الكونى ان الهداية شرح البداية
 كتابه بتدبير الطلبة ويصعد على وياياته الحكمة لم يألفه بعد صنفه الا اعتمد على علم يحيى بنية بعد الا
 اليوم من تفرغهم يتدولون بها ايدى هم خصوا النصف الاخير من بيت داره ووفى ما بينه وبين اولى الاولاد العلم
 والاستاذ الفخام مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله دار السلام الى الناس فتصليح كل الجارى
 الصحاح كرامهم فدوسر تدريس لكونه مشتملا على جواهر نفيسة تحت عبارة ودقائق لطيفة تحت اشاراته
 سكار واهم سكار ترجل التصحيح وتحسينه فصح الا نسخة بمقابلة سبعة من النسخ المطبوع واللكونية
 عندنا نصحتم انزل مخطط الانظار العلماء ومنظر الا بصرا الفضلاء منهم مولانا الحرم الشيخ عبد الحليم
 الانصار الكونى منه لم يلهى اوجد جلد من استاذ الاستاذ مولانا قطب الدين ومنهم ابنه
 الكاملين مولانا نظام الدين ومنهم ابوجلد مولانا الحرم المفتي محمد ولي ومنهم ابنه
 محمد ظر الله رحمه الله ومنهم حفيد جلد مولانا محمد بن الله ثم زينه بالحواشى المفيدة
 والتعليقات اللطيفة والتي استمد بها فى التحشية بين الحواشى الشرح النهاية ورمزها الكفاية
 ورمزها الحمد ورمزها حميد ومعراج الداية ونهاية الكفاية ونهاية البيان ورمزها غن العناية
 ورمزها غن البناية ورمزها غن القديرو ورمزها الفكار ورمزها هانت ورمزها كنتا ونصها الواية
 لاحاديث الهداية ورمزها ت ورمزها ي ورمزها ع ورمزها عظم حاشية

الطبع وفيها مؤلف
 المكتبة الخ

لا بد من الهداية وصلوات على من اعطشان الهداية سقاية وعلى له وصحبه طراب الداراية
 اما بعد فيقول المقتدر الى رحمة رب الفؤاد الحسن محمد عبد الحى الكونى ان الهداية شرح البداية
 كتابه بتدبير الطلبة ويصعد على وياياته الحكمة لم يألفه بعد صنفه الا اعتمد على علم يحيى بنية بعد الا
 اليوم من تفرغهم يتدولون بها ايدى هم خصوا النصف الاخير من بيت داره ووفى ما بينه وبين اولى الاولاد العلم
 والاستاذ الفخام مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله دار السلام الى الناس فتصليح كل الجارى
 الصحاح كرامهم فدوسر تدريس لكونه مشتملا على جواهر نفيسة تحت عبارة ودقائق لطيفة تحت اشاراته
 سكار واهم سكار ترجل التصحيح وتحسينه فصح الا نسخة بمقابلة سبعة من النسخ المطبوع واللكونية
 عندنا نصحتم انزل مخطط الانظار العلماء ومنظر الا بصرا الفضلاء منهم مولانا الحرم الشيخ عبد الحليم
 الانصار الكونى منه لم يلهى اوجد جلد من استاذ الاستاذ مولانا قطب الدين ومنهم ابنه
 الكاملين مولانا نظام الدين ومنهم ابوجلد مولانا الحرم المفتي محمد ولي ومنهم ابنه
 محمد ظر الله رحمه الله ومنهم حفيد جلد مولانا محمد بن الله ثم زينه بالحواشى المفيدة
 والتعليقات اللطيفة والتي استمد بها فى التحشية بين الحواشى الشرح النهاية ورمزها الكفاية
 ورمزها الحمد ورمزها حميد ومعراج الداية ونهاية الكفاية ونهاية البيان ورمزها غن العناية
 ورمزها غن البناية ورمزها غن القديرو ورمزها الفكار ورمزها هانت ورمزها كنتا ونصها الواية
 لاحاديث الهداية ورمزها ت ورمزها ي ورمزها ع ورمزها عظم حاشية

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في تفسير القرآن...
 من تأليف...
 في سنة...

التشديد من جان الحيد ربابي ومن هاهنا ترجمته الهادية باللغة الفارسية ومنها ترجمه
 وغيرها ومن التفاسير مع عالم التنزيل والتجلايين وغيرها من الكتب الفقهية
 الأخرى التي في ذخيرة العقبر في هاجلي شرح النقاية لعل القارئ يجد
 مجمع الأثر والاختار والمختار والذكر الكافي وما كلفه مختصر الطحاوي
 وشرحه للإمام الأسدي ومختصره في شرحه ومختصره في شرحه ومختصره في شرحه
 ومنها ترجم المصنف في الأصول العبادية فتاوى قاضيه في العالم الكبير وجمع البركات
 ومن الغفلا وغيرها من كتب الأصول وما فيها من كتب اللغات العربية وأصولها
 السنية الشريفة والبرها القاطع وتاج اللغات وتنج عيا اللغات ومختصرها
 ودره تاج القاموس ودره منتهى الريح ودره من قبل كتب من المنتزه ودره من الصريح
 ص وكر اللغات ودره من قبل كتب كوفي غيرهم من كتبها نسخة وطبعت في المطبع العلوية
 أول سنة ١٢٨٩ في المطبع المصطفاه من قبله سنة ١٢٨٩ فنظرت أصلها نظرة ثانية وزدت على ما كان
 زيادة لا تخلو عن فائدة وأخذ عنوان أن الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين

خاتمة صاحب هذه الخاتمة

قد استتب طبع هذه النسخة تحت دارة العبد الأسى محمد عبد العلي المدرسي مرة سادسة
 في مطبع أصح المطابع سنة ١٣٣٦ ولكن محشيها بالعلام بعد تحريره هذه الخاتمة عاش سنة فحل
 الحار السلافي في آخر ليل يوم الاثنين من سلح ربيع الأول سنة ثلث عشرة مائة
 وأربع من هجرة المصطفاه وقلت سارخه من القرآن سلام على عباده الذي ينصطفاه

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في تفسير القرآن...
 من تأليف...
 في سنة...
 هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في تفسير القرآن...
 من تأليف...
 في سنة...
 هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في تفسير القرآن...
 من تأليف...
 في سنة...

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في تفسير القرآن...
 من تأليف...
 في سنة...